

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

سلسلة قضايا الفكر الإسلامي (٢)

أدب الاختلاف في الإسلام

طه جابر العلوانبي

الدكتور طه جابر العلواني

- ولد في العراق عام ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥م.
- تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في العراق وحصل على الشهادة العالية من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر (عام ١٣٧٨هـ / ١٩٥٩م).
- حصل على الماجستير من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر (عام ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م).
- حصل على الدكتوراه في أصول الفقه من جامعة الأزهر (عام ١٣٩٢هـ / ١٩٧٣م).
- عمل أستاذًا للفقه وأصوله في جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية بالرياض من (عام ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥-١٩٨٥م).
- شارك بتأسيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي في الولايات المتحدة (عام ١٤٠١هـ / ١٩٨١م).
- الرئيس الحالي للمعهد وعضو مجلس أمنائه.
- عضو المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة.
- عضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة.
- رئيس المجلس الفقهي لأمريكا الشمالية.
- حقق كتاب «المحصل في علم أصول الفقه» للإمام فخر الدين الرازي بستة مجلدات.
- له عدة مؤلفات وأبحاث أخرى في الفقه وأصوله منها:
 - الاجتهاد والتقليد في الإسلام.
 - أدب الاختلاف في الإسلام.

- أصول الفقه الإسلامي: منهج بحث ومعرفة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

[وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ
أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا
حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ
تَهْتَدُونَ]

(آل عمران: ١٠٣)

[إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيْعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ
إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ]

(الأنعام: ١٥٩)

أدب الاختلاف في الإسلام

الطبعة الأولى (كتاب الأمة) قطر

١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م

الطبعة الثانية (دار الشهاب) باتنة - الجزائر

١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م

الطبعة الثالثة

١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م

الطبعة الرابعة (الدار العالمية للكتاب الإسلامي) الرياض

(منقحة ومزودة)

١٤١٢هـ / ١٩٩١م

الطبعة الخامسة

(منقحة ومزودة)

١٤١٣هـ / ١٩٩٢م

الكتب والدراسات التي يصدرها المعهد تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

هيرندن - فيرجينيا - الولايات المتحدة الأمريكية

أدب الاختلاف
في الإسلام
طه جابر العلواني

سلسلة قضايا الفكر الإسلامي (٢)

© جميع الحقوق محفوظة

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

هيرندن، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية

Copyright 1413 AH/ 1992 AC ©

The International Institute of Islamic Thought

.Grove St ٥٥٥

.Herndon, Va. 22070 - 4705 U. S. A

- (Alwani, taha Jabir Fayyad, Al 1935 (1354

.Adab al ikhtilaf fi al Islam / Taha Jabir Fayyad al Alwani

فهرس الموضوعات

مقدّمة

الفصل الأول

في بيان حقيقة الاختلاف وما يتصل بها

الاختلاف والخلاف وعدم الخلاف - الجدل وعدم الجدل - الشقاق

المقبول والمردود من الاختلاف - بعض فوائد الاختلاف المقبول

أقسام الخلاف من حيث الدوافع

خلاف أملاه الهوى

خلاف أملاه الحق

خلاف يتردد بين المدح والذم

رأي العلماء في الاختلاف

الفصل الثاني

تاريخ الاختلاف وتطوره

اختلاف الصحابة في عهد رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -

التأويل وأنواعه (قريب - بعيد - مستبعد)

ضوابط التأويل

أهل الاجتهاد من الصحابة

تحذير النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أصحابه من الاختلاف

معالم أدب الاختلاف في عصره النبوة

الاختلاف في عصر الصحابة وآدابه

سمات أدب الاختلاف في عهد الخلافة الراشدة

الخلاف في عهد التابعين وآدابه

أثر الخلاف السياسي في الاختلافات الاعتقادية والفقهية

مناظرة ابن عباس لنخوارج

الفصل الثالث

اختلاف مناهج الأئمة في الاستنباط

المذاهب الفقهية

مناهج الأئمة المشهورين

ولنا كلمة

الفصل الرابع

أسباب الاختلاف وتطورها

أسباب الاختلاف من عهد النبوة حتى عهد الخفاء

أسباب الاختلافات الفقهية في عصر الفقهاء

الفصل الخامس

في معالم الاختلاف بين الأئمة وآدابه

رسالة الليث بن سعد إلى الإمام مالك

نماذج من أدب الاختلاف بين كرام الأئمة من السف الصالح

آراء بعض العلماء في أبي حنيفة

آراء بعض العلماء في الشافعي

بين الإمام أحمد والشافعي

الفصل السادس

الخلاف بعد القرون الخيرة وآدابه

في القرن الرابع الهجري

الحالة بعد القرن الرابع

التقليد وعواقبه

حالة الأمة في الأحقاب الأخيرة

أسباب الاختلاف اليوم

سبيل النجاة

خاتمة

كشاف الآيات

كشاف الأحاديث

الكشاف العام

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا مُحَمَّد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته واهتدى بهديه إلى يوم الدين؛ وبعد:

فإنَّ أمراض الأمة الإسلامية -في عصرنا هذا- قد تعددت وتشعبت وفشت حتى شملت جوانب متعددة شئون الدين والدنيا، ومما يعجب له ويستغرب أن الأمة لا تزال على قيد الحياة، لم تصب منها تلك الأدواء والعلل -بحمد الله تعالى- مقتلاً على كثرتها وخطورتها، وبعضها كان كفيلاً بإبادة أمم وشعوب لم تغ عنها كثرتها ولا وفرة مواردها. ولعلَّ مردُّ نَجاة هذه الأمة إلى هذا اليوم -رغم ضعفها وهرمها- هو وجود كتاب ربها وسنة رسولها -صلى الله عليه وآله وسلم- واستغفار الصالحين من أبنائها: **[وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ]** (الأنفال: ٣٣).

ولعلَّ من أخطر ما أصيبت به الأمة الإسلامية من أمراض هو داء «الاختلاف» أو «المخالفة». ذلك الداء المستفحل المتفشى الذي شمل كل حق وكر مصر وكر مجتمع، وضم في دائرته البغيضة النكدة الفكر والعقيدة والتصور والرأي والدوق والتصرف والسلوك والخلق والنمط الحياتي وطرائق التعامل وأساليب الكلام والآمال والأهداف والعلايات البعيدة والقريبة، حتى خيم شبحه الأسود على نفوس الناس فتبد الجوى بغيوم أو هام أمطرت وابها على القلوب المحدبة، فانبتت لفيفاً من الأقوام المتصارعة المتدبرة، وكأنَّ كل ما لدى هذه الأمة من أوامر ونواه وتعاليم يحثها على الاختلاف ويرغب بالتدابير والتناحر!!

والأمر عكس ذلك تماماً، فإن كتاب الله -تبارك وتعالى- وسنة رسوله -صلى الله عليه وآله وسلم- ما حرصا على شيء -بعد التوحيد- حرصهما على تأكيد وحدة الأمة ونزول الاختلاف بين أبنائها ومعالجة كل ما من شأنه أن يعكر صفو العلاقة بين المسلمين، أو يחדش أخوة المؤمنين. ولعلَّ مبادئ الإسلام ما نددت بشيء -بعد الإشراف بالله تعالى- تنديدها باختلاف الأمة وتنازعها، وما حصت على أمر -بعد الإيمان بالله تعالى- حضها على الوحدة والاتلاف بين المسلمين، وأوامر الله -تبارك وتعالى- ورسوله -صلى الله عليه وآله وسلم- واضحة في دعوتها إلى وحدة الصف، واتلاف القلوب، وتضافر الجهود، وتساند المساعي.

إنَّ الإسلامَ ما أكد على شيء مثل تأكيده على «كلمة التوحيد» «وتوحيد الكلمة» فالأولى تدعو إلى الإيمان بالله إيمانًا نقيًا خاليًا من كل شائبة، والثانية انعكاس عميق تام للأولى، فمن كان ربهما واحدًا ونباهم واحدًا وكتابهم واحدًا وقبلتهم واحدة وسبب حقهم ومعاشهم واحدًا لا بد بالضرورة أن تكون كلمتهم واحدة.

[إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ] (الأنبياء: ٩٢)، ولكن المسمين -للأسف- أخلوا بكلمة التوحيد، وزهدوا بتوحيد الكلمة.

ومن هنا يأتي هذا الكتاب مساهمة في تحقيق الوعي ومحاولة صادقة لرأب الصدوع ومعالجة جذور الأزمة وإيقاظ البعد الإيماني في نفوس المسمين بعد أن كاد يغيب عن حكم علاقتنا وتوجيهها الوجهة الصحيحة بسبب من الفهم المعوج والممارسات الخاطئة ومن ضغوط اجتماعات غير الإسلامية، ذلك أن حضور البعد الإيماني وتحقيق الفهم السليم هو الضمانة الحقيقية لشرعية علاقتنا، والملاذ الأخير لتصفية خلافاتنا ونبوع أغلال قلوبنا، إن المشكلة التي نعاني منها اليوم هي ضعف فهمنا لمرامي ما نعم وقصور إدراكنا لغاياته ومقاصده، كما أننا افقدنا الوجه الصحيح والمؤشر الضروري الذي يمنحنا السلامة، ويكسبنا الصواب في الاستفادة من هذا العلم وتلك المعرفة، لقد اكتسبنا المعرفة وافقدنا خلقها، وامتدنا الوسيلة وضيعنا الهدف والعاية، وما أكثر ما فوتت علينا خلافاتنا حول مندوب أو مباح أمرًا مفروضًا أو واجبًا أو غاية عظمى، لقد ألقينا فن المبارزة وإحاحجة والخلاف، وافقدنا آدابه وأخلاقياته، فكان أن سقطنا فريسة سهلة للتآكل الداخلي، والتنازع والتناحر الذي أورثنا معيشة ضكًا، وحياة فاشلة، وانتهى بها الحال إلى الفشل وذهاب الريح مصداقًا لقوله تعالى: **[وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ] (الأنفال: ٤٦).**

لقد قص الله سبحانه وتعالى علينا تاريخ أهل الأديان السابقة لبعثه والحذر، فبين كيفية هوض الأمم وبناء الحضارات وجلّى لنا أسباب التدهور والانحطاط وحذرنا من السقوط في عمة التفرق، وداء الخلاف وزلقات التحزب الضيق: **[وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ (٣١) مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ] (الروم: ٣١-٣٢).**

وعد الخلاف الذي يؤدي إلى الافتراق والتفرق ابتعادًا عن هدي النبوة، ونفيًا للانتساب للبي -صلى الله عليه وآله وسلم- **[إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعًا] (الأنعام: ١٥٩).**

ذلك أن أهل الكتاب لم يؤتوا من قبة علم، وضآلة معرفة، وإنّما كان هلاكهم لأنّهم استخدموا ذلك العلم وتلك المعرفة لبغي بينهم: **[وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ] (آل عمران: ١٩)**.

فهل ورثنا علل أهل الكتاب بدل أن يرث الكتاب؟

وهل ورثنا البغي بدل أن نرث العلم والمعرفة ونتزم بأخلاقهما؟

إنّ الاختلاف والبغي وتفريق الدين من علل أهل الكتاب التي كانت سبباً في هلاكهم ونسخ أديانهم، وبقاء قصصهم وسائل إيضاح للدرس والعبرة لمن ورثوا الكتاب والنبوة، ذلك أنّه لا سبيل للاستبدال والنسخ في عالم المسلمين، وهم أصحاب الرسالة الخاتمة، وإنّما هي الأمراض التي لا تقصي عني الحسم نهائياً، فإمّا أن تستمر فتعيش الأمة حالة الوهن الدائب، وإمّا أن تعالج فيكون التصويب، وتكون المعافاة، ويكون النهوض وإيقاف التآكل الداخلي، وهذا من خصائص الرسالة الخاتمة.

إنّ الاختلاف في وجهات النظر، وتقدير الأشياء والحكم عليها أمر فطريّ طبيعيّ وله علاقة بالفروق الفرديّة إلى حد كبير، إذ يستحيل بقاء الحياة، وقيام شبكة العلاقات الاجتماعية بين الناس ذوي القدرات المتساوية والنمطيّة المتطابقة، إذ لا مجال -عندئذ- لتفاعل والاكتساب والعطاء! ذلك أنّه من طبيعة الأعمال الذهنيّة والعمليّة اقتضاء مهارات وقدرات متفاوتة ومتباينة، وكأنّ حكمة الله تبارك تعالى اقتضت أن يبين الناس -بفروقهم الفرديّة سواء أكانت خلقية أم مكتسبة- وبين الأعمال في الحياة قواعد والتقاء، وكل ميسر ما حقق، وعنى ذلك فالناس مختلفون والمؤمنون درجات، فمنهم الظالم لنفسه، ومنهم المقتصد ومنهم السابق بالخيرات. **[وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً] (هود: ١١٨)**.

ومما يؤسف له أن تحول الاختلاف بوجهات النظر من طاهرة صحة تغني العقل المسلم بخصوبة رأي، وعمق تمحيص، وإطلاع أوسع عني وجهات نظر متعددة وزوايا رؤية مختلفة وإمعان نظر وتدقيق وقدح لزناد الفكر تحول عن كل هذه الإيجابيات عند مسمي عصر التخلف إلى مرض عضال وسم زعاف أدى إلى التآكل والتفتت والتشتت والتدابير والتناحر، حتى كاد يصل الأمر عند بعض المختفين إلى حدّ التصفية الجسديّة، وتطرف البعض الآخر منهم حتى أخذ يرى -بمقاييسات محزنة- أنّ أعداء الدين وأهل الكتاب أقرب إليه من المخالفين له بالرأي من إخوانه

المسلمين الذين يلتقون معه على أصول العقيدة وصفاء التوحيد؛ ولهذا في التاريخ القريب والبعيد شواهد كثيرة يؤسف لها ويتحسر على طاقات الأمة الهائلة التي أهدرت وقودًا لنار الفتن والاختلاف التي ما زادتها إلا استعارًا وتأحجًا والعياذ بالله.

كثيرًا ما يعجز الإنسان عن النظرة الكيِّية السويّة للأمور، والرؤية الشاملة المتزنة للأبعاد المتعددة للمسائل فيصيق ذهنه على جرئية صغيرة يصخمها ويكبرها ويقبح وراءها وينفخ فيها حتى تستغرقه، وتأخذ لسان فكره إلى درجة لا يمكن أن يرى معها شيئًا آخر أو إنسانًا آخر يخطئه، فيفصل عيها، ويوالي عيها، ويحب ويغض فيها، وقد يستنصر ويتقوى بأعداء الدين على صاحب الرأي المخالف.

«يروى أن واصل بن عطاء أقبل في رفقة فأحسوا الخوارج، فقال واصل لأهل الرفقة: إن هذا ليس من شأنكم فاعتزلوا ودعوني وإياهم، وكانوا قد أشرفوا على العطب. فقالوا: شأنك. فخرج إليهم فقالوا: ما أنت وأصحابك؟ قال: مشركون مستجرون ليسمعوا كلام الله ويعرفوا حدوده. فقالوا: قد أجرناك. قال: فعلمونا. فجعلوا يعلمونه أحكامهم، وجعل يقول: قد قبلت أنا ومن معي. قالوا: فامضوا مصاحبين فإنكم إخواننا، قال: ليس ذلك لكم، قال الله تبارك وتعالى: [وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ] (التوبة: ٦) فأبلغونا مأمنا، فنظر بعضهم إلى بعض ثم قالوا: ذاك لكم. فساروا بأجمعهم حتى بلغوا المأمن» (الكامل في اللغة والأدب للمبرد: ١٢٢/٢).

لقد وصلت حدة الاختلاف إلى مرحلة أصبح المشرك معها يأمن على نفسه عند بعض الفرق الإسلامية التي ترى أنها على الحق المحض، أكثر من المسمم المخالف لها بوجهة النظر والاجتهاد في مسائل فرعية وجزئية، حيث أصبح لا سبيل معها للخلاص من الأذى والعذاب إلا بإظهار صفة الشرك!!.

إنه الاختلاف الأهوج، والهوى العالب الذي يتطور ويتضخم، وتعمق أخاديه في القلوب فيسيطر على الشخص ويتملك عليه حواسه وعقده حتى ينسى معها المعاني الجامعة والكيِّيات العامة، والصعيد المشترك والغايات والمقاصد والقواعد الأصيَّة للإسلام، فيعدم صاحبه البصيرة والإبصار وينسى أبجديات الحق الإسلامي فتضطرب الموارد وتختل الرؤية وتختلط الأوراق وتختفي الأولويات ويسهل القول بعير عمو، والفتوى بعير نور، والعمل بعير دليل، وينتشر التفسيق والتكفير والاتهام. ويسقط ذلك المريض في هاوية التعصب الأعمى السحيقة وتظلم الدنيا من

حوله فلا يكاد يرى إلا سواداً وظلمة كالحية وما هي - في حقيقة الأمر - إلا انعكاس لنفسيته لمظلمة التي انطفاً فيها نور العلم وخبث منها جدوة التعقل: **[وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ]** .

وقد تنقلب الآراء الاجتهادية والمدارس الفقهية التي محها أهل النظر والاحتهاد، عى أيدي المقلدين العوام، والأتباع الطغام إلى ضرب من التحزب الفكري والتعصب السياسي تتول الآيات والأحاديث وفقاً لسهجها وتلوي أعناقها فتصبح كل آية أو حديث لا يوافق هذا اللون من التحزب الفكري إما مؤولة أو منسوحة، وقد يشتد التعصب فتعود إلينا مقولة الجاهلية «كذاب ربيعة أفضل من صادق مضر...».

لقد احتنف السلف الصالح رضوان الله تعالى عليهم، ولكن اختلافهم في الرأي لم يكن سبباً لافتراقهم، إنهم اختلفوا لكنهم لم يتفرقوا، لأن وحدة القلوب والعايات والأهداف كانت أكر من أن ينال منها شيء، إنهم تخلصوا من العلل النفسية وإن أصيب بعضهم بخطأ الحوارح، وكان الرجل الذي ستر الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- الصحابة بطلعته عليهم وأخبرهم أنه من أهل الجنة، هو الذي استكهوا أمره وعمه فتبين أنه لا ينام وفي قلبه غل على مسلم... أما نحن اليوم فمصيبتنا في نفوسنا وقلوبنا، لذلك فإن معظم مظاهر التوحيد والدعوة إليه والانتصار له إنما هي عبارة عن مخادعة لنفس، ومظاهر خارجية قد لا نختلف فيها كثيراً عن غيرنا والله تبارك تعالى يقول: **[وَذُرُوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ]** (الأنعام: ١٢٠)، فالعالم الإسلامي بعد أن كان دولة واحدة تدين بالمشروعية العليا لكتاب الله تبارك تعالى وسنة رسوله -صلى الله عليه وآله وسلم- أصبح اليوم سبعة وثماني دويبة أو يزيد، والاختلافات بينهم لا يعلم مداها إلا الله -تبارك وتعالى، وكنها ترفع شعارات الوحدة؛ بل قد توجد ضمن الدولة الواحدة كيانات عدة، وليس واقع بعض العاملين للإسلام اليوم -الذين تناط بهم مهمة الإنقاذ- أحسن حالا من مؤسساؤهم الرسمية.

إن أزمنا أزمة فكر، ومشكلتنا الانتماء، والأمة المسمة عندما سم لها عالم أفكارها، وكانت المشروعية العليا الأساسية في حياتها للكتاب والسنة استطاعت أن تحمل رسالة وتقيم حضارة، على الرغم من شظف العيش وقسوة الظروف المادية، فكان مع العسر يسر، ذلك أن الحيدة^(١) عن الكتاب والسنة موقعة في التنازع والفشل، قال تعالى: **[وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا]** (الأنفال: ٤٦). لقد أوقف الإسلام التشرذم والتآكل الداخلي ووجه العرب إلى توحيد الإله الواحد الحق، وألغى الآلهة المزيفة حيث كان لكل قبيلة إلهها الذي تتجه إليه.

(١) من الحيد بمعنى الميل أو شدة الاعوجاج.

أما اليوم؛ فلا يشكو المسلمون من قلة مادة، أو ضنك عيش أو قصور في الموارد ومع ذلك فهم في صدر الأمم المستهلكة سواء على مستوى الأفكار أو الساعات المعاشية، وحقيقة الداء تكمن في افتقارهم للمعاني الجامعة، والقواسم المشتركة والغايات الموحدة، فعابت عنهم المشروعات الكبرى في حياتهم وأصاب الخلل بنيتهم ولحماتهم الفكرية.

إنه ما من سبيل للخروج من الخلل الفكري الذي أصاب العقل المسلم، والأزمة الأخلاقية التي يعاني منها السلوك المسلم، إلا بمعالجة جذور الأزمة الفكرية وإصلاح مناهج التفكير، فلا بد من إعادة الصياغة الفكرية للعقول، وإعادة الترتيب المفقود للأولويات وتربية الأجيال المسومة على ذلك؛ ولا سبيل إلى ذلك إلا بالرجوع إلى ما كان عليه الصدر الأول من أسلافنا في تمسك بكتاب ربهم -تبارك وتعالى- وسنة رسولهم -صلى الله عليه وآله وسلم، ووضع صواب وقواعد للمقاييس والاستنتاج لصسط الرأي، وضمان مسار الفكر؛ وقرن العلم بأخلاقه، والمعرفة بأدائها، كما لا بد من تنمية الدراسات التي تؤكد وحدة الأمة، وقواسمها المشتركة، وغاياتها وأهدافها العظمى لتجتمع الصفوف، وتتوحد الجبهات، وتتضح معالم السبيل، وتنظم خطوات المسير بإذن الله تعالى.

ومن هنا يأتي هذا الكتاب محاولة من المحاولات متواضعة وخطوة على الطريق بإذن الله تعالى.

وإذ أقدم إلى القراء الكرام الطبعة الثالثة لهذا الكتاب، حري بي أن أثير إلى أهم ردود الفعل من خلال ما تلقيته مباشرة من رسائل القراء وأحاديثهم إليّ وبعض ما كتب عن الكتاب في الصحف أو قيل فيه في الحلقات:

(١) القاعدة العريضة من القراء رحبت بالكتاب وأحسن استقباله وحرص كثيرون من المسلمين غير العرب على ترجمته إلى لغاتهم وطباعته فأذن لكل من أراد ذلك، ولعمري قد ترجم إلى الآن إلى ثلاث لغات.

(٢) فئة حريصة مدركة لعمق المأساة تمت لو أن الكتاب أسقط على الواقع الإسلامي، وحللت الاختلافات المعاصرة التي جعلت من حركة إسلامية واحدة في بلد إسلامي واحد ثلاثاً وتسعين حركة مستقلة عن بعضها، ذلك أن سياج الغفلة، وضعف الذاكرة، وصباب الأغراض المختلفة من الكثافة بحيث لا يمكن للكلمات الهادئة أن تخترقه وتصل إلى القلوب المضناة المرهقة.

ومع أنني شديد الارتياح إلى أن تصل الرغبة بالإسلاميين في التفاهم والاتفاق والتخلص من آثار الاختلاف إلى هذا الحد؛ إلا أنني لا أزال أحتشى جهر الحاهين وانتحال الغالين، وشغب المعاندين وكيد المدسوسين، وإسقاط هذه الآداب على الواقع وبيان ما لكل فئة من الإسلاميين المعاصرين وما عليها بصراحة ووضوح أمر -في تقديري- لم تهيأ الساحة الإسلامية له بعد، ولكن تسييح الشباب المسمم بالرؤية الواضحة ومعرفة كل منهم بهذه الآداب، وتضيوع هذا النوع من المعرفة بينهم كفيل بتهيئة هذه الساحة لمثل تلك الخطوة إن شاء الله تعالى.

(٣) فئة مخصصة أخرى تمت لو أن الكتاب كان أكبر واشتمل على نماذج أكثر وأخذ من المذاهب الإسلامية الأخرى نماذج أخرى من آداب الاختلاف؛ وهذا حق ولعنا نوفق إلى ذلك في طبعة قادمة بإذن الله تعالى.

وما أردنا فيما قدمنا الاستقراء والشمول؛ بل أردنا تقديم نماذج محدّدة من هذه الآداب تنبه إلى غيرها وتشير إلى نظائرها.

(٤) فئة مخصصة أخرى اقترحت لو أن الكتاب أخرج عن طابعه الفقهي الأكاديمي وعرض لساثر آداب الاختلاف بين جميع فصائل الأمة سواء منها تلك التي تنسب إلى الصف الإسلامي أو تلك التي تنتسب أو تنسب إلى فكر الحداثة والتجديد مطبقاً، خاصة تلك الفئات التي لم تعلن الحرب على الإسلام واعتبرت الإسلام واحداً من مقومات الأمة الأساسية وكر ما دعت إليه هو إدخال الأمة العصر الذي تعيشه وركب التقدم الحضاري ضمن إطار قومي ظنت أنه قد يتسع للإسلام ولغيره من مقومات الأمة.

وإنني في -حقيقة الأمر- أرى أن هذا حقاً وأن جهداً في هذا المجال لا بد أن يبذل؛ ذلك أن معرفة آداب الاختلاف ووعي ساثر فصائل الأمة على قواعده، وتربية أبناء الأمة على مراعاتها سوف يوفر على الأمة كثيراً من الطاقات المبددة المهدرة في مسرح الصراعات الداخلية.

إن العقل المسلم حين يدرك دوره الحضاري سوف يسعى لاستعادة أناء الأمة المغترين، والإسلاميون مسئولون عن بناء الأسس السليمة لاستعادة الأمة لوحدتها وعافيتها، وإرساء دعائم الفكر الحضاري، ثم البناء الحضاري على

أرضها. إنَّ ما يفصل بين اموت والحياة لحظة، فإذا صدقت العزائم فيس هناك ما يحول بيننا وبين استعادة من اجتالتهم الشياطين من أبنائنا وإخواننا، ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ويخسر هنالك المبطلون.

(٥) وهناك زمرة ضئيلة جداً -فيما أعظم- استنكرت إصدار مثل هذا الكتاب؛ وقالت: بأن المسلمين لا ينبغي أن يختلفوا، وفي حال وقوع اختلاف بينهم يجب التركيز على بيان تحريم الاختلاف وكونه كفراً يجب مكافحته بكل قوة. أمّا أن نتحدث عن آدابه فنذلك تأصيل للخلاف واعتراف به.

(٦) ولست أدري ما أقول في هذا المقام هؤلاء إلا أنني استغرب أن تصل الغفلة بالإنسان إلى حدّ إنكار أو نسيان البديهيّات وقد أدركت معاناة أمير المؤمنين عي -رضي الله تعالى عنه- حين قال «ما جادلني عالم إلا غلبته وما جادلني جاهل إلا غلبني». ولكن عي كر حال أسأل الله سبحانه وتعالى أن يهدي هذه الفئة وإيانا إلى ما هو حق وصواب.

وبعد؛

ميسر المعهد العالمي لفكر الإسلاميّ أن يقدم هذا الكتاب بطبعه الجديدة ضمن سلسلة «إسلاميّة الثقافة» ليلبي حاجة ويسد فراغاً، ولعلّ الأساتذة الأفاضل الذين تفضوا باقتراح بعض ما أحنأ إليه أن ينبروا للمساهمة في إنجاز ما بدأه الكتاب واستكمال ما فات صاحبه لإقامة قاعدة الحوار وإرساء دعائم أدب الخلاف على قاعدة متينة وأرض صلبة والله -تبارك وتعالى- المهادي إلى سواء السبيل.

طه جابر العلواني

واشنطن في شعبان ١٤٠٧هـ

فبراير ١٩٨٧م

الفصل الأول

في بيان حقيقة الاختلاف وما يتصل بها:

الاختلاف والخلاف وعلم الخلاف:

الاختلاف والمخالفة أن ينهج كل شخص طريقاً مغايراً للآخر في حاله أو في قوله، والخلاف أعم من «الضد» لأن كل ضدين مختلفان، وليس كل محتفين صدين، ولما كان الاختلاف بين الناس في القول قد يفضي إلى تنازع استعير ذلك للمنازعة والمجادلة، قال تعالى: **[فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ مِنْ بَيْنِهِمْ]** (مریم: ٣٧) **[وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ]** (هود: ١١٨) **[إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُخْتَلِفٍ]** (الذاریات: ٨). **[إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ]** (یونس: ٩٣).

وعلى هذا يمكن القول بأن «الخلاف والاختلاف» يراد به مطلق المعايير في القول أو الرأي أو الحالة أو الهيئة أو الموقف.

وأما ما يعرف لدى أهل الاحتصاص بـ«علم الخلاف» فهو علم يمكن من حفظ الأشياء التي استبطها إمام من الأئمة، وهدم ما خالفها دون الاستناد إلى دليل مخصوص، إذ لو استند إلى الدليل، واستدل به لأصبح مجتهداً وأصولياً، والمفروض في الخلافي ألا يكون باحثاً عن أحوال أدلة الفقه؛ بل حسبه أن يكون متمسكاً بقول إمامه لوجود مقنضيات الحكم -إجمالاً- عند إمامه كما يظن هو، وهذا يكفي عبده لإثبات الحكم، كما يكون قول إمامه حجة لديه لنفي الحكم المخالف لما توصل إليه إمامه كذلك.

الجدل و«علم الجدل»:

إذا اشتد اعتداد أحد المخالفين أو كليهما بما هو عليه من قول أو رأي أو موقف، وحاول الدفاع عنه، وإقناع الآخرين به، أو حملهم عليه سميت تلك المحاولة بالجدل.

فالجدل في الدعة: «المفاوضة على سبيل المنازعة والمغالبة»، مأخوذ من «جدلت الحبل» إذا فتلته وأحكمت فتله، فإن كل واحد من المتجادلين يحاول أن يقتل صاحبه ويحذله بقوة وإحكام على رأيه الذي يراه.

وأما «علم الجدل» فهو: علم يقوم على مقابلة الأدلة لإظهار أرحح الأقوال الفقهية.^(٢)

وعرفه بعض العلماء بأنه «علم يقتدر به على حفظ أيّ وضع يراد ولو باطلا، وهدم أيّ وضع يراد ولو حقاً».^(٣)

ويظهر في هذا التعريف أثر المعنى الغويّ للجدل؛ لأنه -عنى هذا- علم لا يتعق بأدلة معينة، بل هو قدرة أو ملكة يؤتاها الشخص ولو لم يحط بشيء من الكتاب والسنة ونحوهما.

الشقاق:

فإذا اشتدت خصومة المتجادلين، وآثر كل منهما العبة بدل الحرص على ظهور الحق ووضوح الصواب، وتعذر أن يقوم بينهما تفاهم أو اتفاق سميت تلك الحالة بـ«الشقاق»؛ و«الشقاق» أصه: أن يكون كل واحد في شق من الأرض؛ أي: نصف أو جانب منها، فكأن أرضاً واحدة لا تتسع لهما معاً. وفي التزويل [وإن خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا] (النساء: ٣٥) أي: خلافاً حاداً يعقبه نزاع يجعل كل واحد منهما في شق غير شق صاحبه، ومثله قوله تعالى: [فإنما هم في شِقَاقٍ] (البقرة: ١٣٧).

المقبول والمردود من الاختلاف:

خلق الله -تبارك وتعالى- الناس بعقول ومدارك متباينة، إلى جانب اختلاف الألسنة والألوان والتصورات والأفكار، وكل تلك الأمور تفضي إلى تعدد الآراء والأحكام، وتختلف باختلاف قائنها، وإذا كان اختلاف ألسنتنا وألواننا ومظاهر خلقنا آية من آيات الله تبارك وتعالى، فإن اختلاف مدركنا وعقولنا وما تنميه تلك المدارك والعقول آية من آيات الله تبارك وتعالى كذلك، ودليل من أدلة قدرته البالغة، وإن إعمار الكون وازدهار الوجود، وقيام الحياة لا يتحقق أيّ منها لو أن البشر خبقوا سواسية في كل شيء، وكل ميسر لما خلق له: [وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ] (١١٨) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ [هود: ١١٨-١١٩].

^(٢) يراجع مفتاح السعادة (٥٩٩/٢) طبعة دار الكتب الحديثة بمصر، وشرحيات لبحر جاني (٦٦) طبعة الحلبي.

^(٣) نفس المرجع.

إنَّ الاختلاف الَّذِي وقع في سف هذه الأمة -ولا يزال واقعًا- جزء من هذه الطاهرة الطبيعية، فإن لم يتجاوز الاختلاف حدوده بل التزمت آداه كان طاهرة إيجابية كثيرة الفوائد.

بعض فوائد الاختلاف المقبول:

- وكما أسلفنا فإنَّه إذا التزمت حدود الاختلاف، وتأدب الناس بآداه كان له بعض الإيجابيات منها:
- (١) أنه يتيح -إذا صدقت النوايا- التعرف على جميع الاحتمالات التي يمكن أن يكون الدليل رمى إليها بوجه من وجوه الأدلة.
 - (٢) وفي الاختلاف -بالوصف الَّذي ذكرناه- رياضة للأذهان، وتلاقح للآراء، وفتح مجالات التفكير للوصول إلى سائر الافتراضات التي تستطيع العقول المحتنفة الوصول إليها.
 - (٣) تعدد الحلول أمام صاحب كل واقعة ليهتدي إلى الحل المناسب للوضع الَّذي هو فيه بما يتناسب ويسر هذا الدين الَّذي يتعامل مع الناس من واقع حياتهم.
- تلك الفوائد وغيرها يمكن أن تتحقق إذا بقي الاختلاف ضمن الحدود والآداب التي يجب الحرص عليها ومراعاتها، ولكنه إذا جاوز حدوده، ولم تراع آداه فتحول إلى جدال وشقاق كان طاهرة سلبية سيئة العواقب تحدث شرخًا في الأمة -وفيها ما يكفيها- فيتحول الاختلاف من ظاهرة بناء إلى معاول للهدم.

أقسام الخلاف من حيث الدوافع:

- (١) خلاف أملاه الهوى: قد يكون الخلاف وليد رغبات نفسية لتحقيق غرض ذاتي أو أمر شخصي، وقد يكون الدافع للخلاف رغبة التظاهر بالفهم أو العزم أو الفقه، وهذا النوع من الخلاف مذموم بكل أشكاله، ومختلف صورته؛ لأنَّ حظ هوى فيه غلب الحرص على تحري الحق، والهوى لا يأتي بخير، فهو مطية الشيطان إلى الفكر، قال تعالى: **[أَفَكُنَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ]** (البقرة: ٨٧) وبالهوى حابَّ العدل مَنْ حابه من الظالمين.

[فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ أَنْ تَعْدِلُوا] (النساء: ١٣٥)، وبالهوى ضل وانحرف الضالون. [قُلْ لَا أَتَّبِعُ أَهْوَاءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ] (الأنعام: ٥٦) والهوى ضد العم ونقيضه، وغريم الحق، ورديف الفساد، وسبيل الضلال: [قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ] (القصص: ٢٦)، [وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ] (المؤمنون: ٧١). [وَإِنْ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ] (الأنعام: ١١٩).

وأنواع الهوى متعددة، وموارده متشعبة، وإن كانت في مجموعها ترجع إلى «هوى النفس وحب الذات» فهذا الهوى منبت كثير من الأخطاء وحشد من الانحرافات، ولا يقع إسان في شباكه حتى يزين له كل ما من شأنه الانحراف عن الحق، والاسترسال في سبيل الضلال، حتى يغدو الحق باطلاً والباطل حقاً والعياد بالله. ويمكن رد خلاف أهل الملل والنحل ودعاة البدع في دين الله تبارك وتعالى إلى آفة الهوى، ومن نعم الله -تبارك وتعالى- على عبده ورعايته -سبحانه وتعالى- أن يكشف له عن مدى ارتباط مذاهبه وأفكاره ومعتقداته بهوى نفسه، قبل أن تهوي به في مزلق الضلال، حيث يضيء المولى -سبحانه وتعالى- مشاعر الإيمان في قلبه فتكشف زيف تلك المذاهب أو الأفكار أو المعتقدات، ذلك لأن حسننها في نفسه لم يكن له وجود حقيقي؛ بل هو وجود ذهني أو حيالي أو صوري صورته الهوى وزينه في النفس ولو كان قبيحاً في واقعه، أو لا وجود له إلا في ذهن المبتلى به.

ولاكتشاف تأثير الهوى في فكرة ما طرق كثيرة: بعضها خارجي، وبعضها ذاتي.

(أ) فالطرق الخارجية لاكتشاف أن الهوى وراء الفكرة -موضع الاختلاف - أن تكون ماقضة لصريح الوحي من كتاب وسنة، ولا يتطرق ممن يزعم في نفسه الحرص على الحق أن يلهت وراء فكرة تناقض كتاب الله -تبارك وتعالى- وسنة نبيه -صلى الله عليه وآله وسلم.

ومما يكشف كون الفكرة وليدة الهوى: تصادمها مع مقتضيات العقول السليمة التي يقل الناس الاحتكام إليها، ففكرة تدعو إلى عبادة غير الله، أو تحكيم غير شريعته في حياة الناس، وفكرة تدعو إلى إباحة الزنا، أو تزيين الكذب، أو تحض على التبذير، لا يمكن أن يكون لها مصدر غير الهوى، ولا يدعو لها إلا من بيد الشيطان زمامه.

(ب) أما الطرق الذاتية لاكتشاف ما إذا كان الهوى محض الفكرة فتكون بوع من التأمل والتدبر في مصدر تلك الفكرة، ومساءلة النفس بصدق حول سبب تبنيها لتلك الفكرة دون غيرها، وما تأثير الظروف المحيطة بصاحب

الفكرة، ومدى ثباته عليها إن تبدلت؟ وهل هناك من ضغوط وجهة المسار دونما شعور؟ ثم العوص في أعماق الفكرة نفسها، فإن كانت قلقة غير تائتة، تتدبدب بين القوة والضعف تبعاً لمشاعر معينة، فاعلم أنها وليدة الهوى ونزع من الشيطان فاستعد بالله السميع العليم، واحمده على أن بصرك بالحقيقة قبل أن يسسل قيادك لهوى النفس.

(٢) خلاف أملاه الحق: قد يقع الخلاف دون أن يكون لنفس فيه حظ أو لهوى عيه سلطان، فهذا خلاف أملاه الحق، ودفع إليه العلم. واقتضاه العقل، وفرضه الإيمان، فمحالفة أهل الإيمان لأهل الكفر والشرك والنفاق خلاف واجب لا يمكن لمؤمن مسم أن يتخى عنه، أو يدعو لإزالته لأنه خلاف سداه الإيمان ولحمته الحق.

وكذلك اختلاف المسلم مع أهل العقائد الكافرة والمحددة، كاليهودية والصراية والوثنية والشيوعية، ولكن الاختلاف مع أهل تلك المبر وهذه العقائد لا يمنع من الدعوة إلى إزالة أسبابه بدحول الناس في دين الله -تبارك وتعالى - أفواجاً وتخليهم عن دواعي الخلاف من الكفر والشرك والشقاق والنفاق وسوء الأخلاق والإلحاد والبدع والترويج للعقائد الهدامة.

(٣) خلاف يتردد بين المدح والذم: ولا يتمحض لأحدهما، وهو خلاف في أمور فرعية تتردد أحكامها بين احتمالات متعددة يترجح بعضها على بعضها الآخر ممرجات وأسباب سنأقي على ذكرها -إن شاء الله تعالى - ومن أمثلة هذا التقسيم؛ اختلاف العلماء في انتفاض الضوء من الدم الخارج من الجرح، والقيء المتعمد، واختلافهم في حكم القراءة حنف الإمام وقراءة السممة قبل الفاتحة والجهرب «آمين» وغير ذلك من أمثلة تضيق عن الحصر، وهذا النوع من الاختلاف مرلة الأقدام، إذ يمكن فيه أن يتبس الهوى بالتقوى، والعلم بالظن، والراجح بالمرجوح، والمردود بالمقبول، ولا سبيل إلى تحاشي الوقوع في تلك المزالق إلا باتباع قواعد يحتكم إليها في الاختلاف، وضوابط تنظمه، وآداب تقيمن عليه، وإلا تحول إلى شقاق وتنازع وفشل، وهبط المختفان فيه عن مقام التقوى إلى درك الهوى، وسادت الفوضى، وذر الشيطان قرنه.

رأي العلماء في الاختلاف:

ومع ما تقدم فإن العلماء قد حذروا من الاختلاف بكل أنواعه، وأكدوا على وجوب احتناؤه.

يقول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه: «**الخلاف شر**».^(٤) وقال السبكي رحمه الله تعالى: «... إن الرحمة تقتضي عدم الاختلاف، قال تعالى: **[وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ] (البقرة: ٢٥٣)**»، وكذا السنة: قال -صلى الله عليه وآله وسلم: «**إنما هلكت بنو إسرائيل بكثرة سؤلهم واختلافهم على أنبيائهم**»^(٥)، والآيات والأحاديث في ذلك كثيرة، هذا وقد أدرج رحمه الله تعالى تحت النوع الثالث من الاختلاف «الذي يتردد بين المدح والذم» أقسامًا ثلاثة، فقال: «... والاختلاف على ثلاثة أقسام، أحدهما في الأصول، وهو الذي نص عليه القرآن الكريم، ولا شك أنه بدعة وضلال، وقد يكون كفرًا والثاني في الآراء والحروب وهو حرام أيضًا لما فيه من تضييع المصالح، والثالث في الفروع، كالاختلاف في الحل والحرمه ونحوهما»^(٦) والذي قطع به أن الاتفاق فيه -أي: في الثالث -خير من الاختلاف.^(٧)

كما نبه رحمه الله تعالى إلى كلام ابن حزم في ذم الاختلاف في ذلك أيضًا، إذ لم يجعل ابن حزم رحمه الله تعالى شيئًا من الاختلاف رحمة، بل اعتبره -كه - عذابًا.

ويكفي لمعرفة أضرار الاختلاف وخطورته أن نبي الله هارون عليه السلام عد الاختلاف أكبر خطرًا، وأشد ضررًا من عبادة الأوثان، فحين صنع السامري لقومه عجلاً من الذهب وقال لهم: **[هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى قَتْسِي]** (طه: ٨٨) وعظ هارون قومه بحكمة^(٨)، بقي ينتظر أحاه موسى عليه السلام، ولما وصل موسى ورأى القوم عاكفين على العجل وجه أشد اليوم إلى أخيه، فما كان عذر أخيه إلا أن قال: **[يَا بَنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي إِنِّي خَشِيتُ**

^(٤) انظر «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص ٢٢)، و«العواصم من القواصم» (ص ٧٨)، وراجع «المحصل» (٢/٤٨٠).

^(٥) والحديث بنصه من طريق أبي هريرة «ذروني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤلهم، واختلافهم على أنبيائهم فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه» رره أحمد في مسنده، ومسلم والسنائي وابن ماجه على ما في الفتح الكبير (١٢٠/٢) والإحكام (٦٦/٥).

^(٦) انظر الإلهام (١٣/٣).

^(٧) يحسن عقد فصل لبيان الفرق بين الخلاف والاختلاف.

^(٨) قال تعالى: **[وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِنْ قَبْلُ يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنْتُمْ بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي]** (طه: ٩٠).

أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي] (طه: ٩٤) فجعل من خوف الفرقة والاختلاف بين قومه عذراً له في عدم التشديد في الإنكار، ومقاومة القوم والانفصال عنهم حين لا ينفع الإنكار!!

الفصل الثاني

تاريخ الاختلاف وتطوره

اختلاف الصحابة في عهد رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم:

لم يكن في عهد رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم - ما يمكن أن يؤدي إلى الاختلاف بالمعنى الذي ذكرناه، ذلك لأن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم - مرجع الجميع باتفاق، ومردهم في كل أمر يحزمهم، ومفزعهم في كل شأن، وهاديهم من كل حيرة؛ فإذا اختلف الصحابة رضوان الله تعالى عليهم في شيء ردوه إليه -صلى الله عليه وآله وسلم - فبين لهم وجه الحق فيه، وأوضح لهم سبيل الهداية، وأما الدين يترل بهم من الأمور ما لا يستطيعون رده إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم - لبعدهم عن المدينة المنورة، فكان يقع بينهم الاختلاف كاختلافهم في تفسير ما يعرفونه من كتاب الله تعالى، أو سنة رسوله -صلى الله عليه وآله وسلم - وتطبيقه على ما ناهم من أحداث، وقد لا يجدون في ذلك نصاً فتختلف اجتهداتهم...

هؤلاء إذا عادوا إلى المدينة، والتقوا برسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم - عرضوا عليه ما فهموه من الصوص التي بين أيديهم أو ما اجتهدوا فيه من القصايا، فإما أن يقرهم على ذلك فيصح جزءاً من سنته -صلى الله عليه وآله وسلم - وإما أن يبين لهم وجه الحق والصواب فيطمئنون لحكمه -صلى الله عليه وآله وسلم - ويأخذون به، ويرتفع الخلاف، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

(أ) ما أخرجه البخاري ومسلم أن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم - قال يوم الأحزاب: «لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة. فأدرك بعضهم العصر في الطريق؛ فقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيها، أي: ديار بني قريظة. وقال بعضهم: بل نصلي، لم يرد منا ذلك، فذكر ذلك للنبي -صلى الله عليه وآله وسلم - فلم يعنف واحداً منهم»^(٩). وظاهر من هذا الحديث الشريف أن الصحابة رضوان الله تعالى

(٩) انظر صحيح البخاري بهامش شرحه فتح الباري (٣١٣/٧)، وارشاد ساري ونعبي (٢٥٤/٨)، ومن البخاري (٤٧/٥)، في كتاب المعاري ويستحسن مراجعته في باب صلاة الخوف، ومستم في «كتاب الصلاة».

عليهم انقسموا إلى فريقين في موقفهم من أداء صلاة العصر: فريق أخذ بظاهر اللفظ (كما يقول المناطقة) أو بما يسميه أصوليو الحنفية بـ «عبارة النص».

وفريق استنبط من النص معنى حصصه به.

وتصويب رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- لفريقين دليل على مشروعية كل من المذهبين.

فالمسلم إذن؛ له أن يأخذ بظاهر النص، وله أن يستنبط من المعاني ما يحتمله النص، ويمكن التدليل عليه، ولا لوم على من بذل جهده، وكان مؤهلاً لهذا النوع من الجهد. فالفريق الثاني من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، فهموا أن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- إنما أراد أن يأمرهم بالمبالغة في الإسراع، ولذلك اعتبروا أن أداءهم الصلاة قبل الوصول إلى بني قريظة لا ينافي أمر رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- بالصلاة في بني قريظة، ما دامت الصلاة لن تخرجهم عن الوصول. ومن الطريف أن ابن القيم رحمه الله تعالى أورد اختلاف الفقهاء في تصويب أيّ من الفريقين، وبيان الأفضل من فعل كل منهما، فمن قائل: إنّ الأفضل فعل من صلى في الطريق فحاز قصب السبق في أداء الصلاة في وقتها وتبينة أمر رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-؛ ومن قائل: إنّ الأفضل فعل من أخرها ليصلها في بني قريظة...^(١٠)

قلت: وما دام رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- لم يعنف واحداً منهما، فكان على الفقهاء رحمهم الله تعالى أن يسعهم من سنة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، وألا يخوضوا في أمر قد تولى -صلى الله عليه وآله وسلم- حسمه والانتهاه منه.

(ب) ومن أمثله كذلك ما أخرجه أبو داود والحاكم من حديث عمرو بن العاص -رضي الله تعالى عنه-، قال: «احتلمت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل^(١١) فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك، فتيمنت ثم صليت بأصحابي الصبح، فذكروا ذلك للنبي -صلى الله عليه وآله وسلم- فقال: (يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب؟ فأخبرته بالذي منعي من الاغتسال، وقلت: إني سمعت الله يقول: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

^(١٠) في كتابه «إعلام الموقعين».

^(١١) موضع في مشارف الشام.

آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا [النساء: ٢٩]. فضحك رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ولم يقل شيئاً^(١٢).

التأويل وأنواعه:

لسنا بصدد ذكر كل ما اختلف فيه الصحابة -رصي الله تعالى عنهم- عني عهد رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وبعده، بين آخذ بظاهر النص، وبين متدبر ومقب له عني مختلف وجوهره، ومستنبط لشتى المعاني منه، فذلك أمر يطول، وتقصر دونه المجندات فضلاً عن هذا الحث، ذلك لأنهم رصوان الله تعالى عليهم قد فهموا من تلك الوقائع أن هذا الدين يسر، وأن الشرع متسع لطريقتين ومقر لمنهجين...

والمجتهدون الحذقة، والفقهاء المهرة هم الذين يجتهدون في بيان ما يحقق كليات الشريعة، ويوصل إلى مقاصدها، فأحياناً يكون ذلك بالأخذ بظاهر اللفظ، وأحياناً يكون بالأحد مما وراء ظاهر اللفظ، وهو ما يعرف بالتأويل، ولعل من المفيد أن نلقي الضوء على هذا الموضوع، مستعرضين بإيجاز أنواع التأويل وصوائطه...

يأتي التأويل من الأحذ بما وراء ظاهر اللفظ، ويكون عبارة عن:

(١) تأويل قريب:

وهو ما يمكن معرفته بأدنى تأمل مع احتمال اللفظ له، مثل: اعتبار التصديق بمال اليتيم، أو الترع به لغيره، أو إتلافه مساوياً لأكله، أو أولى بالتحريم الذي دل عليه قوله تعالى: [إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا] (النساء: ١٠).

ومنه: اعتبار التبول في إباء ثم صب البول في الماء الراكد مساوياً لتبول المباشر فيه، الذي ورد النهي عنه بقوله -صلى الله عليه وآله وسلم-: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم، ثم يغتسل فيه»^(١٣). باعتبار أن كلا العاملين مؤد لتلوث الماء، وإثارة الوسوسة.

^(١٢) انظر سر أبي داود، الحديث (٣٣٤) باب «إذا خاف الجنب البرد»، وأخرجه نحاري معلقاً انظر فتح الباري (٣٨٥/١)، وبين الأوطار (٣٢٤/١).

(٢) تأويل بعيد:

وهو ما يحتاج لمعرفة والوصول إليه مزيد من التأمل مع كون اللفظ يحتمله، وذلك كاستنباط ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، أن أقل الحمل ستة أشهر من قوله تعالى: **[وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا]** (الأحقاف: ١٥) مع قوله تعالى: **[وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ]** (البقرة: ٢٣٣).

وكاستدلال الإمام الشافعي عى كون الإجماع حجة بقوله تعالى: **[وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْنِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا]** (النساء: ١١٥).

وكذلك استدلال الأصوليين بقوله تعالى: **[فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ]** (الحشر: ٢) عى حجية القياس، وكونه دليلاً شرعياً، فهذه استنتاجات وإن بدت يسيرة، يتعذر الوصول إليها ما لم يكن الإنسان جوال الفكر، ثاقب النظر، كما تحتاج إلى تأمل وتدبر لا يتيسران لعامة الناس.

(٣) تأويل مستبعد:

وهو ما لا يحتمله اللفظ، وليس لدى المتأمل عى تأويله أي نوع من أنواع الدلالة، وذلك نحو تفسير بعضهم قول الله تعالى: **[وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ]** (النحل: ١٦) بأن النجم هو رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم، والعلامات هم الأئمة. وكتفسير بعضهم قوله تعالى: **[وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ]** (يونس: ١٠١) بأن الآيات هم الأئمة، والنذر هم الأسياء. وكتفسير آحري قوله تعالى: **[عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ]** (الأنعام: ١-٢) بالإمام علي -رضي الله تعالى عنه - وأنه هو البأ العظيم.^(١٤)

ضوابط التأويل:

ويتبين مما ذكرنا أن التأويل يحتاج بالإضافة إلى القدرة عى التدبر والتأمل إلى ما يدل عليه ويلجأ إليه، وإلا فإن الأحذ بالظواهر أسلم، ولا يطرق باب التأويل إلا في الأمور الاجتهادية، وأما في المسائل الاعتقادية فلا مجال للاجتهاد

^(١٣) متفق عليه عى ما في الجامع الصغير (٥٠١/٢) كما أخرجه أبو داود و ترمذي وابن ماجه عى ما في الفتح الكبير (٣٥٢/٣).

^(١٤) انظر أصول الكافي (٢١٦/١).

فيها، فإنَّ الأخذ بظواهر الصّور مع تفويض المعاني المرادة منها، وما قد تدل عليه من كيفيّات هو الأسلم دائماً، وهو موقف السلف رضوان الله تعالى عليهم.

وعند الاضطرار إلى التّأويل لا بد من فهم النصّ وتحسّيه، ومعرفة سائر أوجه دلّالته التي تشهد لها اللغة، وتدعمها مقاصد الشريعة، وتساعد عليها كنيّاتها وقواعدها العامّة، ولذلك كان الحكم باعتبار النصّ على ظاهرة أو تحليله لمعرفة ما يستتزمه من وجوه الدلالات من أهمّ صروب الاجتهاد الفقهيّ والاعتبار الشرعيّ المأمور به في قوله تعالى: **[فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ] (الحشر: ٢)**.

إن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عند بيانه ضوابط التفسير قد ذكر أنّه على أربعة أوجه:

• فوجه تعرفه العرب بكلامها.

• ووجه لا يعذر أحد بجهالته.

• ووجه يعلمه العلماء.

• ووجه لا يعلمه إلا الله تعالى.

وعلى ذلك؛ فإنّ التّأويل، وقد اتضح فيما تقدم معناه وأنواعه، قد ظهرت الصلة الوثقى بينه وبين التفسير؛ فقد جاء كل منهما في موضع الآخر في كثير من استعمالات الشارع الحكيم، وذلك في نحو قوله تعالى: **[وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ] (آل عمران: ٧)**.

فقد ذهب معظم المفسرين إلى أن المراد بالتّأويل هنا لتفسير والبيان ومنهم: الطبري الذي نقل ذلك عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وغيره من السلف.

كذلك ورد في دعاء رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- لابن عباس رضي الله تعالى عنهما: **«اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل»**، استعمل التّأويل بمعنى التفسير والبيان، وإن كان بعض العلماء، كالراغب الأصفهاني في مفرداته، قد اعتبر التفسير أعم من التّأويل، كما أنّه نبه إلى أنّ التفسير أكثر ما يستعمل في بيان الألفاظ وشرحها، وأنّ التّأويل يكثر استعماله في بيان المعاني والجمل.

كما أشار كذلك إلى أن التأويل يغلب إطلاقه على استنباط المعاني منصوص الكتاب والسنة، أمّا التفسير فيتناول استنباط المعاني منها ومن غيرها.

ولعلّ هذه الصلة الوثقى بين الاصطلاحين في استعمال الكتاب والسنة لهما خاصّة، تتيح لنا استعارة الضوابط التي وضعها أهل الاختصاص لتفسير كصوابط لتأويل كذلك.

إنّ مما لا شك فيه أنّه قد وردت في كتاب الله -تبارك وتعالى- أمور قد استأثر الله -تبارك وتعالى- بعلمها، كمعرفة حقائق الأسماء وكيفية الصفات، وتفصيل الغيب ونحو ذلك؛ كما أنّ هناك أموراً أخرى أطلع عليها نبيه -صلى الله عليه وآله وسلم- واحتصه بمعرفتها... ولا شك أنّ مثل هذه الأمور، ليس لأحد أن يخوض فيها بتفسير أو تأويل؛ بل عليه أن يلزم حدود ما ورد فيها في كتاب الله -تبارك وتعالى- وسنة رسوله -صلى الله عليه وآله وسلم-.

وهناك قسم ثالث: وهو العلوم التي عمها الله -تبارك وتعالى- لنبيه -صلى الله عليه وآله وسلم- مما أودع في كتابه، وأمر نبيه -صلى الله عليه وآله وسلم- بتعليمها وبيانها؛ وهذا القسم يشتمل على نوعين:

الأول: وهو ما لا يجوز الخوض فيه إلا بطريق السمع، كأسباب النزول والناسخ والمنسوخ وغيره.

الثاني: ما يؤخذ بطريق النظر والاستدلال، وهذا أيضاً لأهل الاختصاص فيه موقفان:

(أ) فقسم منه اختلفوا في جواز تأويله، كآيات الأسماء والصفات؛ ومذهب السلف: مع التأويل، وهو الصحيح.

(ب) وقسم اتفقوا على جوازه، وهو ستنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية، وهو المسمى بـ«الفقه».

هذا وقد وضع العلماء لتأويل والتفسير شروطاً منها:

أولاً: ألا يرفع التأويل ظاهر المعنى المفهوم من اللفظ حسب القواعد الدعوية، وأعراف العرب في التخاطب بهذه الألفاظ.

ثانيًا: ألا يناقض نصًا قرآنيًا.

ثالثًا: ألا يخالف قاعدة شرعية مجتمعا عليها بين العلماء والأئمة.

رابعًا: وجوب مراعاة الغرض الذي سيق النص له من خلال سبب النزول أو الورود.

أما أنواع التأويل الباطنة والمردودة، فيمكن إدراجها ضمن الأقسام التالية:

الأول: التأويل والتفسير الصادران عن غير المؤهل لذلك ممن ليس لديه تحصيل عمي كاف في اللغة والنحو، وبقية لوازم التأويل.

الثاني: تأويل المتشابهات بدون سند صحيح.

الثالث: التأويلات التي من شأنها أن تقرر مذاهب فاسدة مخالفة لظواهر الكتاب والسنة، أو لما أجمع عليه المسلمون.

الرابع: التأويل مع القطع بأن مراد الشارع ذلك، دون دليل.

الخامس: التأويل القائم على الهوى، كتأويلات الباطنية وأمثالهم.

وهذه التأويلات المردودة كلها تندرج تحت ما سبق أن ذكرناه من التأويل المستبعد.

أهل الاجتهاد من الصحابة:

ونظراً لأهمية الاجتهاد وخطورته، وما يترتب عليه من آثار، لم يكن يمارسه من أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- إلا الأكفاء القادرون.

وحين يمارسه غيرهم فيخطئ، كان صلى الله عليه وآله وسلم ينكر ذلك ولا يقر أحداً عليه.

- أخرج أبو داود والدارقطني من حديث جابر قال: خرجنا في سفر فأصاب رجلاً ما حجر في رأسه، ثم احتلم، فسأل أصحابه: هل تحدون رحمة لي في التيمم؟ فقالوا: ما نجد لك رحمة وأنت تقدر على الماء،

فاغتسل فمات. فما قدمنا رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أحبر بذلك، فقال صلى الله عليه وآله وسلم: «قتلوه قتلهم الله، ألا سألوا إذ لم يعلموا فإنما شفاء العي السؤال، إنما كان يكفيه أن يتيمم، ويعصر أو يعصب -شك من راوي الحديث- على جرحه خرقه، ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده...»^(١٥) فالرسول صلى الله عليه وآله وسلم - لم يعدر المفتين هنا - من أصحابه؛ بل عنفهم وعاب عليهم أنهم أفتوا بغير علم، واعتبرهم بمثابة القتلة لأخيهم. وأوضح أن الواجب على من كان مثلهم في «العي» -أي الجهل والتحير- السؤال؛ لا المسارعة إلى فتوى ولو بغير علم، والذي نبه إليه رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- حول ضرورة السؤال هو ما ورد في القرآن العظيم نفسه في قوله تعالى: **[فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ] (النحل: ٤٣).**

- وأخرج الإمام أحمد والشيخان وأبو داود والنسائي والطبراني عن أسامة بن زيد قال: «بعثنا رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- في سرية فصباحنا الحرقات من جهينة فأدركت رجلا فقال: لا إله إلا الله؛ فطعنته، فوقع في نفسي من ذلك فذكرته للنبي -صلى الله عليه وآله وسلم- فقال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: أقال لا إله إلا الله وقتلته؟! قلت يا رسول الله: إنما قالها خوفاً من السلاح. قال: أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم من أجل ذلك قالها أم لا؟ من لك بلا إله إلا الله يوم القيامة؟ فما زال يكررها حتى تمت أن لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم».^(١٦)

ففي الحديث الأول أنكر رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- عبي الصحابة أخذهم بعموم الأدلة الدالة على وجوب استعمال الماء لواحد بغض النظر عن حالته، فهم لم ينتهوا إلى قوله تعالى: **[وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا] (المائدة: ٦)** ولم يسألوا وهم ليسوا من أهل النظر.

^(١٥) سنن أبي داود «باب في المجروح التيمم» الحديث (٣٣٦)، وأخرجه بن ماجه حديث رقمه (٥٧٢) وصححه ابن السكيت، وانظر نيل الأوطار (٣٢٣/١).

^(١٦) وقد ورد باختلاف في بعض ألفاظه فانصره في سحاري (٣٩٨/٧).

وأما حديث أسامة فيفهم منه كآته رضي الله تعالى عنه تأول قول الله تعالى: **[فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا** **بِأَسْنًا] (غافر: ٨٥)**، واعتبر الآية نافية لنفع في الدنيا والآخرة وأنها عامة في الحالين وليست خاصة بالآخرة، كما هو ظاهر من الآية الكريمة، ولعل ذلك ما جعل النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- يعنفه.

تلك بعض فتاوى الصحابة رضوان الله تعالى عليهم التي لم يقرهم عليها رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- (١٧)

لقد كان الناس يستفتونه -صلى الله عليه وآله وسلم- في الوقائع فيفتهم، وترفع إليه القضايا فيقصي فيها (١٨)، ويرى الفعل الحسن فيستحسنه ويثني على فاعله، ويرى الفعل المغاير فيكرهه، ويتعمم منه أصحابه رضوان الله تعالى عليهم ذلك، ويرويه بعضهم لبعضهم الآخر فيشيع بين الآخرين، وقد يحتفون فيتحاورون فيما اختلفوا فيه بدافع الحرص، دون أن يجاوزوا ذلك إلى التنازع والشقاق، وتراشق الاتهامات وتبادل الصعور لأنهم بالرجوع إلى كتاب الله تبارك وتعالى، وإلى رسوله -صلى الله عليه وآله وسلم- يحسمون أي خلاف دون أن تقى أية رواسب يمكن أن تلقي ظللاً على أخوتهم.

تحذير النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أصحابه من الاختلاف:

كان رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يدرك أن من أهم أسباب بقاء هذه الأمة تآلف القلوب التي التقت على الحب في الله، وأن حتفها في تناحر قلوبها، لذلك كان -صلى الله عليه وآله وسلم- يحذر من أن يذر الخلاف قرنه فيقول: **«لا تختلفوا فتختلف قلوبكم»**. (١٩) وكان كرام الصحابة رضوان الله تعالى عليهم يرون أن الخلاف لا يأتي بخير كما في قول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه: **«الخلاف شر»**.

(١٧) وقد أحصى ابن حزم حجة كثيرة من فتاوى الصحابة التي لم يقرهم عليها رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وأظهرها في الأحكام (٨٤/٦-٨٥) وراجع (١٢٦/٢-١٢٧).

(١٨) تراجع حجة الله البالغة (٢٩٨/١).

(١٩) أخرجه البخاري على ما في الجامع الصغير (٤٩٤/٢).

لذلك كان رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يجتث بذرة الخلاف قبل أن تتنامى... عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما قال: هجرت إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يوماً، فسمع أصوات رجلين يختلفان في آية، فخرج رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يعرف في وجهه العصب فقال: «إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب»^(٢٠).

وعن الزال بن سبرة قال: سمعت عبد الله بن مسعود قال: سمعت رجلاً قرأ آية سمعت من رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- خلافاً، فأخذت بيده فأتيت به رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فقال: «كلاكما محسن» قال شعبة: أظنه قال: «لا تختلفوا فإن من قبلكم اختلفوا فهلكوا»^(٢١).

فهنا يعلم الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- الصحابة -رضي الله تعالى عنه- ومن يأتي بعدهم عواقب الاختلاف ويحذرهم منه.

وكان رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يُعَمِّم الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أدباً هاماً من آداب الاختلاف في قراءة القرآن حاصّة، فيقول في الحديث الصحيح: «اقرأوا القرآن ما اختلفت عليه قلوبكم، فإذا اختلفتم فيه فقوموا»^(٢٢) فينبههم صلى الله عليه وآله وسلم لقيام عن القرآن العظيم إذا اختلفوا في بعض أحرف القراءة، أو في المعاني المرادة من الآيات الكريمة حتى تهدأ النفوس والقلوب والخواطر، وتتفي دواعي الحدة في الجدل المؤدية إلى المنازعة والشقاق، أمّا إذا اختلفت القلوب، وسيطرت الرغبة المحضة في الفهم، فعيهم أن يواصلوا القراءة والتدبر والتفكير في آيات الكتاب الكريم. ونرى كذلك أن القرآن الكريم كان -أحياناً- يتولى التنبيه على «أدب الاختلاف» حين يقع بين الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، فعن عبد الله بن الزبير قال: «كاد الخيران أن يهلكا -أبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما- رفعاً أصواتهما عند النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- حين قدم عليه ركب بني تميم فأشار أحدهما بالأقرع بن حابس، وأشار الآخر بالقعقاع بن معبد بن زرارة، فقال أبو بكر لعمر: ما

^(٢٠) راجع الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٢٢/٥).

^(٢١) راجع الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم، ويطر صحيح سحاري «باب كراهية الاختلاف» (٢٨٩/١٣) و«باب نزول القرآن على سبعة أحرف» (٢٢/٩-٣٦).

^(٢٢) أخرجه الشيخان وأحمد في المسند، والسنائي عن ما في جامع صغير (٨٦/١) وفتح كبير (٢١٨/١).

أردت إلا خلافي، قال عمر: ما أردت خلافاً، فارتفعت أصواتهما في ذلك، فأنزل الله تعالى: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ] (الحجرات: ٢) قال ابن الزبير: فما كان عمر يسمع رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- بعد هذه الآية حتى يستفهمه»^(٢٣).

معالم أدب الاختلاف في عصر النبوة:

نستطيع على ضوء ما سبق أن نلخص معالم «أدب الاختلاف» في هذا العصر بما يلي:

- (١) كان الصحابة رضوان الله تعالى عليهم يحاولون ألا يختلفوا ما أمكن، فممن يكونوا يكثر من المسائل والتفريعات^(٢٤)؛ بل يعالجون ما يقع من النوازل في طلال هدي الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- ومعالجة الأمر الواقع -عادة- لا تتيح فرصة كبيرة لتحديد فضلا عن التنازع والشقاق.
- (٢) إذا وقع الاختلاف رغم محاولات تحاشيه سارعوا في رد الأمر المختلف فيه إلى كتاب الله -تبارك وتعالى- وإلى رسوله -صلى الله عليه وآله وسلم- وسرعان ما يرتفع الخلاف.
- (٣) سرعة خضوعهم والتزامهم بحكم الله -تبارك وتعالى- ورسوله -صلى الله عليه وآله وسلم- وتسليمهم التام الكامل به.
- (٤) تصويب رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- لمختلفين في كثير من الأمور التي تحمل التأويل، ولدى كل منهم شعور بأن ما ذهب إليه أخوه يحتمل الصواب كالذي يراه لنفسه، وهذا الشعور كفيل بالحفاظ على احترام كل من المختلفين لأخيه، والبعد عن التعصب للرأي.
- (٥) الالتزام بالتقوى وتجنب الهوى، وذلك من شأنه أن يجعل الحقيقة وحدها هدف المختلفين، حيث لا يهم أي منهما أن تظهر الحقيقة على لسانه، أو على لسان أخيه.
- (٦) التزامهم بآداب الإسلام من انتقاء أطيب اللفاظ الحارحة بين المختلفين، مع حسن استماع كل منهما للآخر.

^(٢٣) الحديث عند البخاري فانظر بهامش شرحه افتتاح (٤٥٤/٨) و(٢٣٥/١٣).

^(٢٤) تحسن مراجعة فتح الباري (٢٢٨-٢١٩/١٣).

(٧) تترههم عن الممارسة ما أمكن، وبذلهم أقصى أنواع الجهد في موضوع البحث، مما يعطي لرأي كل من المختلفين صفة الحد والاحترام من الطرف الآخر. ويدفع المخالف لقوله، أو محاولة تقديم الرأي الأفضل منه.

تلك هي أبرز معالم «أدب الاختلاف» التي يمكن إيرادها.. استحصناها من وقائع الاختلاف التي ظهرت في عصر الرسالة.

الاختلاف في عصر الصحابة وآدابه:

حاول بعض الكتاب على الساحة الإسلامية، أن يصوروا جيل الصحابة رضوان الله تعالى عليهم بصورة جعلت العامة ترى أن ذلك الحيل ليس متميزاً فحسب؛ بل هو حيل يستحيل تكراره، وفي هذا من الإساءة للإسلام ما لا يقل عن إساءة أولئك الضالين الذين يزعمون أن استئناف الحياة الإسلامية في ظل كتاب الله -تبارك وتعالى- وسنة رسوله -صلى الله عليه وآله وسلم- بعد عصر الصحابة ضرب من المستحيل، يجب ألا تتسامى نحوه الأعناق، وبذلك يطفئون جذوة الأمل في نفوس لا تزال تتطنع إلى الحياة في ظل الشريعة السمحاء.

إن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أمة صنعها كتاب الله -تبارك وتعالى- وسنة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وكتاب الله -تبارك وتعالى- وسنة رسوله -صلى الله عليه وآله وسلم- بين ظهرانيها ولا يزالان قادرين على صنع أمة ربانية في أي زمان وفي أي مكان إذا اتخذنا منهجاً وسبيلاً. وتعامل الناس معهما كما كان الصحابة يتعاملون، سيظلان كذلك إلى يوم القيامة، وادعاء استحالة تكرار الرعي الأول إنما هو بمثابة نسبة العجر إلى كتاب الله -تبارك وتعالى- وسنة رسوله -صلى الله عليه وآله وسلم- وفي ذلك محاولة لإثبات أن أثرهما الفعال في حياة الناس كان تبعاً لظروف معينة، وأن زماننا هذا قد تحاورهما بما ابتدئ لنفسه من أنظمة حياة، وتلك مقولة تنتهي بصاحبها إلى الكفر الصراح.

إن أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- قد احتفوا في أمور كثيرة، وإذا كان هذا الاختلاف وقع في حياة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وإن كان عمره لا يمتد إلى أكثر من لقائه صلى الله عليه وآله وسلم، فكيف لا يختلفون بعده؟ إنهم قد احتفوا فعلاً، ولكن كان لاختلافهم أسباب وكانت له آداب، وكان مما احتفوا فيه من الأمور الخطيرة:

(١) اختلافهم في وفاته صلى الله عليه وآله وسلم:

فقد كان أو اختلاف بينهم، بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم، حول حقيقة وفاته -صلى الله عليه وآله وسلم-، فإن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أصر على أن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- لم يموت، واعتبر القول بوفاته إرجافاً من المنافقين توعدهم عيه، حتى جاء أبو بكر رضي الله تعالى عنه وقرأ على الناس قوله تعالى: **[وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبِهِ فَلَنْ يَصُرَ اللَّهُ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ]** (آل عمران: ١٤٤)، وقوله تعالى: **[إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ]** (الزمر: ٣٠). فسقط السيف من يد عمر رضي الله تعالى عنه، وحر إلى الأرض، واستيقن فراق رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، وانقطاع الوحي، وقال عن الآيات التي تلاها أبو بكر «كأني، والله، لم أكن قرأها قط».^(٢٥)

ويروي ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال له في خلافته: «يا ابن عباس هل تدري ما حملني على مقالتي التي قلت حين توفي رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-؟ قال: قلت: لا أدري يا أمير المؤمنين أنت أعلم. قال: فإنه -والله- إن كان الذي حملني على ذلك إلا أني كنت أقرأ هذه الآية: **[وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا]** (البقرة: ١٤٣) فوالله إن كنت لأظن أن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- سيبقى في أمته حتى يشهد عليها بآخر أعمالها، فإنه الذي حملني على أن قلت ما قلت».^(٢٦) فكانه رضي الله تعالى عنه قد اجتهد في معنى الآيات الكريمة، وفهم أن المراد منها: الشهادة في الدنيا، وذلك يقتضي بقاء رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، إلى آخر أيامها.

(٢) اختلافهم في دفنه صلى الله عليه وآله وسلم:

ثم اختلفوا في المكان الذي ينبغي أن يدفن فيه رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، فقال قائل: ندفنه في مسجده. وقال قائل: بل ندفنه مع أصحابه. فقال أبو بكر رضي الله تعالى عنه: إني سمعت رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يقول: **«ما قبض نبي إلا دفن حيث يقبض»** فرفع فراش رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- -الذي توفي عليه فحفر له تحته.^(٢٧)

^(٢٥) تنظر الأحكام (١٢٥/٢) وتفسير ابن كثير (٥٢/٤) ونحس مرجعة تفسير صري (٣٠٢/٢٤) وسيرة ابن هاشم (٦٥٥/٢).

^(٢٦) سيرة ابن هاشم (٦٦١/٢، ٦٦٦) وقد نقر عنه أنه قل نحو ذلك عند مسجده.

^(٢٧) المصدر السابق وسنن الترمذي الحديث (١٠١٨).

فهذان أمران خطيران زال الخلاف فيهما بمجرد الرجوع إلى الكتاب والسنة.

(٣) اختلافهم في خلافة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم:

فقد اختلفوا فيمن تكون الخلافة فيهم، أفي المهاجرين أم في الأنصار؟ أتكون لواحد أم لأكثر؟ كما وقع الاختلاف حول الصلاحيات التي ستكون للخليفة، أهي الصلاحيات نفسها التي كانت لرسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- بصفته حاكماً وإماماً للمسلمين أم تنقص عنها وتختلف؟!!

يقول ابن إسحاق: «ولما قبض رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- انحاز هذا الخي من الأنصار إلى سعد بن عباد في سقيفة بني ساعدة واعتزل علي بن أبي طالب، والزبير بن العوام، وطلحة بن عبيد الله في بيت فاطمة، وانحاز بقية المهاجرين إلى أبي بكر، وانحاز معهم أسيد بن حضير في بني عبد الأشهل»^(٢٨) وأوشكت فتنة كبرى أن تقع، ولو وقعت لما كان ذلك بالأمر المستعرب كثيراً، فالفراغ الذي تركه شخصيته عظمى مثل رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- في أمة كان لها النبي والقائد لا يمكن أن يملأ بسهولة، ولا سيما أن فيهم رجالاً، مثل: عمر، كان قد وقر في أذهانهم استبعاد موته -صلى الله عليه وآله وسلم- في تلك الظروف، فكل فرد من الصحابة كان يحبه صلى الله عليه وآله وسلم أكثر مما يحب نفسه التي بين جنبيه، وهم الذين كانوا يتدرون قطرات وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم قبل أن تسقط على الأرض، فلا تكاد تسقط إلا في يد أحدهم كما حدث في الحديبية، وما من أمة على الأرض أحت نبيها وقائدها محبة الصحابة رضوان الله تعالى عليهم لرسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فقد كان أحدهم لا يستطيع أن يملأ عييه من النظر إليه، من حبهم له وهيبته التي ملأت قلوبهم وجوانحهم - رغم تواضعه الشديد - وإن وقع الصدمة بوفاته صلى الله عليه وآله وسلم كان حزيناً بأن يفقد الكثيرين منهم صوابهم؛ بل وقد فعل ولا غرو في ذلك، فقد كان الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- اليد الحانية التي حملت إليهم عز الدنيا وسعادة الآخرة، ومع ذلك فقد تعالوا على مض الحزن وألم الفراق، وتوا قول الله تعالى: **[وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَنَضُرُّهُ نَضْرًا شَدِيدًا وَسَيُجْزَى اللَّهُ الشَّاكِرِينَ]** (آل عمران: ١٤٤) ثم توجهوا لاحتواء الأمر، وحفظ الرسالة الخالدة، والحيولة دون أسباب الفتنة.

صحيح أن هناك زعامة واقعية كانت لأبي بكر ثم لعمر رضي الله تعالى عنهما، ولم يكن من المسلمين من تنقطع الأعناق إليه، مثل: أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما، فأبو بكر كان وزير الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم-

(٢٨) سيرة ابن هشام (٢/٦٥٦).

وسلم - وصاحبه ورفيق هجرته ووالد زوجته الأثيرة لديه، وهو الذي لم يكن يفارقه في أي أمر مهم، وعمر رضي الله تعالى عنه هو من هو؟! فقد كان في إسلامه عرة لمسممين، وفي هجرته إرغام لأنوف المشركين، وفي رأيه تأييد من رب العالمين... وكثيراً ما ورد «... جاء رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ومعه أبو بكر وعمر» و«ذهب رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ومعه أبو بكر وعمر» و«غزا رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ومعه أبو بكر وعمر»... وهذا كله قد يخفف من الكارثة التي زلزلت الأقدام والقلوب، بيد أن الإحساس بالفراع في مثل هذه المواقف قد يتجاوز الفضائل والمناقب، ويؤدي إلى ارتباك ليس من السهل احتواؤه والسيطرة عليه، وهنا فإن الرجال الذين تربوا في ظلال النوة قد حكمتهم آدابها في سائر الأحوال؛ حال الاتفاق، وحال الاختلاف، وفي كل شأن من شئون الحياة، هذه الآداب كانت كفية بدرء سائر الأخطار المحتملة، والحفاظ على الرسالة، وحماية وحدة الأمة وتسيير الأمور بشكل مماثل لما كانت تسير عليه في عهد رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، يقول الرواة: «أتى آت إلى أبي بكر وعمر فقال: إن هذا الحي من الأنصار مع سعد بن عباد في سقيفة بني ساعدة قد انحازوا إليه، فإن كان لكم بأمر الناس حاجة فأدركوا قبل أن يتفاقم أمرهم».

جاء هذا الخبر إلى الشيخين -رضي الله تعالى عنهما- ورسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- لم يجهز ولم يدفن بعد، قال عمر -رضي الله تعالى عنه-: فقت لأبي بكر: انطلق بنا إلى إخواننا هؤلاء من الأنصار حتى ننظر ما هم عليه. ولندع سيدنا عمر يروي بقية ما حدث، حيث قال: ... إن الأنصار خالفونا واحتمعوا بأشرافهم في سقيفة بني ساعدة فانطلقنا نؤمهم، حتى لقينا -منهم- رجلاً صالحاً فذكر لنا ما تمألاً عليه القوم، وقالوا: أين تريدون يا معشر المهاجرين؟ قلنا: نريد إخواننا هؤلاء من الأنصار. قالوا: فلا عيبكم ألا تقربوهم يا معشر المهاجرين، اقضوا أمركم. قال: قلت: والله لنأتينهم، فانطلقنا حتى أتيناهم في سقيفة بني ساعدة، فإذا بين ظهرايبا رجل مزمل، فقلت ما له؟ فقالوا: وجع. فلما حسنا نشهد حطيتهم... ثم ذكر مآثر الأنصار وفضائلهم، وما يدل على أنهم أولى بخلافة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- من غيرهم.

وهنا لا بد من وقفة، فالأنصار أهل البد، وهم فيها الغالبية المطلقة -كما يقال اليوم- وهم الذين آووا ونصروا، وتبوءوا الدار والإيمان وفتحوا للإسلام قلوبهم قبل يوقهم، وليس هناك مهاجري واحد إلا ولأح له من الأنصار عليه فصل كبير، ولو كان في أمر الخلافة نص قاطع من كتاب الله -تبارك وتعالى- أو سنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم لانتهى الأمر بذكره والاحتكام إليه، وارتفع الخلاف، ولكن ليس هناك شيء من ذلك، فلم يبق إلا

التحلي بكل حصال الحكمة والحكمة، وأدب الاختلاف والحوار العقلاني الهادئ القائم على إثارة أبل المشاعر وأفضلها لدى كل من الطرفين، لتجاوز العقدة، واحتواء الأزمة، والخروج منها، وذلك ما كان يقول سيدنا عمر -رضي الله تعالى عنه-.

ولما سكت -أي خطيب الأنصار- أردت أن أتكم وقد زودت (هيات وحسنت) في نفسي مقالة أعجبتني. فقال أبو بكر -رضي الله تعالى عنه: على رسك يا عمر؛ فكرهت أن أغضبه، فتكم، وهو كان أعلم مني وأوقر -فوالله ما ترك كلمة أعجبتني من ترويري إلا قالها في بديته، أو مثها أو أفصل حتى سكت، ومما قال رضي الله تعالى عنه: «أما ما ذكرتم فيكم من خير فأنتم به أهل» وأشاد بهم ومما قدموا لدينهم وإخوانهم المهاجرين، وذكر من فضائلهم ومآثرهم ما لم يذكره خطبائهم، ثم بدأ في إحراج الأمر من الإطار الذي وضعه خطيب الأنصار فيه، فالأمر ليس قاصراً على المدينة -وحدها- فالجزيرة العربية اليوم -كثها- تستظل بظل الإسلام، وإذا كان المهاجرون القاطنون في المدينة يمكن أن يسلموا لإخوانهم الأنصار بالخلافة، ويعرفوا لهم فضهم، فإن بقية العرب لن تسلم لغير قريش، وما لم تتوحد الكلمة فلن يكتب لرسالة الإسلام تجاوز الحدود والانتشار خارج الجزيرة، إذن فمصلحة الدعوة تقتضي أن يكون الخليفة من قريش لتستمر الرسالة، وتتحد الكلمة، وتجتمع القلوب، ويستمر المد الإسلامي، ثم خيرهم بين أحد قرشين لا يماري أحد في فضل أي منهما: عمر وأبي عبيدة -رضي الله تعالى عنهما، ونزع نفسه من الأمر.

يقول سيدنا عمر: «ولم أكره شيئاً مما قاله غيرها -أي: غير ترشيحه لعمر وأبي عبيدة - وكان - والله - أن أقدم فتضرب عنقي لا يقربني ذلك إلى أثم، أحب إلي من أن أتأمر على قوم فيهم أبو بكر...».

ثم قام من الأنصار خطيب آخر يريد أن يرجع الأمر إلى الإطار الأول الذي وضعه خطيبهم الأول فيه.. فقال: «... منا أمير ومنكم أمير يا معشر قريش» قال عمر -رضي الله تعالى عنه: «فكثرت اللغط، وارتفعت الأصوات حتى تخوفت الاختلاف»^(٢٩) فقت: «ابسط يدك يا أبا بكر فبسط يده فبايعته، ثم بايعه المهاجرون، ثم بايعه الأنصار»^(٣٠) وقد كاد سعد بن عباد مرشح الأنصار رضي الله تعالى عنه أن يقتل في الزحام «فقد تدافع الناس لمبايعة أبي بكر حتى كادوا يقتلون سعداً دون أن ينتبهوا له»^(٣١).

(٢٩) يريد التنازع والشقاق.

(٣٠) تنظر سيرة ابن هشام (٢/٦٥٦-٦٦١).

(٣١) المرجع السابق.

وهكذا استطاع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم حسم هذا الخلاف دون أن تبقى في النفوس روايب الإحن، وتوحدت كلمة المسلمين للمضي برسالة الحق إلى حيث شاء الله -تبارك وتعالى - لها أن تنتشر.

(٤) اختلافهم حول قتال مانعي الزكاة:

كان هذا الأمر رابع الأمور الخطيرة التي احتف فيها الصحابة، واستطاعوا التغلب عليها بما تحلوا به من صدق النية إلى جانب أدب الاختلاف؛ فبعد أن بويع أبو بكر رضي الله تعالى عنه بالخلافة بعد رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ارتدت بعض القائل حديثه العهد بالإسلام عنه، وتابع بعض من كان ادعى النوبة؛ مثل: مسيلمة الكذاب وغيره، كما امتنعت بعض القائل عن أداء الصلاة والركاة، وامتنعت بعض القائل عن أداء الزكاة فقط، وكان سبب امتناع بعضهم عن أداء الزكاة أنفة واستكبار أن يدفعوا لأبي بكر رضي الله تعالى عنه، وسول الشيطان لبعضهم بتأويل فاسد، حيث زعموا أنها، في أصل الشريعة، لا تدفع لغير رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، لأنه هو المحاطب بأخذها، ومجازاتهم عيها بالتطهير والتزكية، والدعاء لهم في قول الله تبارك وتعالى: **[خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ]** (التوبة: ١٠٣) ونسي المانعون للركاة أو تناسوا أن هذا الخطاب لم يكن مقصوراً على الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم-، بل يتناول من يلي الأمر بعده -صلى الله عليه وآله وسلم- لأنه خطاب له -صلى الله عليه وآله وسلم- بصفته حاكماً وإماماً للمسلمين؛ فإن أخذ الركاة من أهلها وتسليمها لمستحقيها من الأمور الداخلة ضمن تنظيم المجتمع وإدارته كإقامة الحدود ونحوها، تنتقل مسئوليتها إلى القائمين بأمر المسلمين بعد رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- نيابة عن الأمة.

كما أن كل مسلم كان يبايع رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فيما يبايعه على إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، مما لا يترك مسوغاً لتفريق بينهما، وحرصاً من الخليفة الأول على استمرار مسيرة الإسلام، يقرر أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه قتالهم لحسمهم على التوبة وأداء الركاة، والعودة إلى حظيرة الإسلام، والالتزام بكل ما بايعوا عليه رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، وإراء الموقف الذي اتخذ الخليفة الأول يقع الخلاف بينه وبين عمر رضي الله تعالى عنهما الذي تراءى له لوهة الأولى عدم حواز مقاتلة مانعي الركاة. يقول أبو هريرة رضي الله تعالى عنه: «لما توفي رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وكان أبو بكر رضي الله تعالى عنه وكفر من كفر من العرب، فقال عمر -رضي الله تعالى عنه- فكيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-:

(٣٢) يراجع البحاري بهامش الفتح (٢١٢/٣).

(أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قاما فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقها وحسابه على الله تعالى)؟ فقال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها لرسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- لقاتلهم على منعها. قال عمر: فوالله ما هو إلا أن قد شرح الله تعالى صدر أبي بكر رضي الله تعالى عنه للقتال فعرفت أنه الحق». (٣٣)

وقال ابن زيد: «افترضت الصلاة والزكاة -جميعاً- لم يفرق بينهما وقرأ: [فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ] (التوبة: ١١). وأبي أن يقبل الصلاة إلا بالزكاة، وقال: رحم الله أبا بكر ما كان أفقهه -يريد بذلك إصراره على مقاتلة من فرق بين الصلاة والزكاة» (٣٤). وكان سبب الخلاف بين أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما أن سيدنا عمر -رضي الله تعالى عنه- ومن معه تمسكوا بظاهر لفظ الحديث، واعتبروا مجرد دخول الإنسان الإسلام - بإعلان الشهادتين - عاصماً لدمه وماله وحرماً لقتاله، أما الصديق رضي الله تعالى عنه فقد تمسك بقوله -صلى الله عليه وآله وسلم- «إلا بحقها» واعتبر الزكاة حق المال الذي تفقد بالامتناع عن أدائه عصمة النفس والمال، كما فهم من اقتران الصلاة والزكاة في معظم آي الكتاب، وأحاديث الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- أنهما مثلاً لا فرق بينهما.

وما داموا متفقين على أن الامتناع عن الصلاة دليل ارتداد واتباع لمدعي النبوة، فإن الامتناع عن الزكاة ينبغي أن يعتبر كدليل ارتداد يقاتل مرتكبه، وبذلك استطاع الصديق رضي الله تعالى عنه أن يقنع بقیة الصحابة بصواب اجتهاده في وجوب قتال مانعي الزكاة (٣٥)، واعتبارهم مرتدين ما لم يتوبوا، وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة... وبذلك ارتفع الخلاف في هذه المسألة الشائكة، واتفقت الكلمة على قتال مانعي الزكاة. كما اتفقت على قتال المرتدين ردة كاملة، وحفظ الإسلام من محاولات العبث والإتيان عليه ركنًا بعد أن أخفقوا في الإتيان عليه كاملاً، ولولا هذا

(٣٣) المرجع السابق (٢١١/٣).

(٣٤) تفسير الطبري (٦٢/١٠).

(٣٥) تستحسن مراجعة تفاصيل ملاحظة أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما وتفصيل أثور لعلماء في ذلك في سبل الأوطار، باب الحث على الزكاة والتشديد في معها (١٧٥/٤) وما بعدها.

الموقف من الصديق -رضي الله تعالى عنه - ثم من أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم - لما قامت للإسلام قائمة ولا تحصر في المدينة ومكة وأرز إليهما، وسادت الردة والفتنة سائر أرحاء الجزيرة.^(٣٦)

(٥) اختلافهم في بعض المسائل الفقهية:

إذا تركنا الأمور الخطيرة التي احتويت، ونحشا في غيرها نجد ما لا يقضي منه العجب في أدب الاختلاف وتوقير العلماء بعضهم بعضاً، فمما اختلف فيه الشيخان -أبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما - غير ما ذكرنا.. سي أهل الردة، فقد كان أبو بكر -رضي الله تعالى عنه - يرى سي نساء المرتدين على عكس ما يراه عمر -رضي الله تعالى عنه - الذي نقض -في خلافته - حكم أبي بكر -رضي الله تعالى عنه - في هذه المسألة، وردهن إلى أهلهن حرائر إلا من ولدت لسيدها منهم، ومن جملتهن كانت حولة بنت جعفر الحنفية أم محمد بن علي رضي الله تعالى عنهما. كما اختلفا في قسمة الأراضي المفتوحة: فكان أبو بكر -رضي الله تعالى عنه - يرى قسمتها وكان عمر -رضي الله تعالى عنه - يرى وقفها ولم يقسمها.

وكذلك اختلفا في المفاضلة في العطاء، فكان أبو بكر -رضي الله تعالى عنه - يرى التسوية في الأعطيات حين كان يرى عمر -رضي الله تعالى عنه - المفاضلة وقد فاصل بين المسمين في أعطيائهم. وعمر -رضي الله تعالى عنه - لم يستحلف عني حين استحلفه أبو بكر -رضي الله تعالى عنه - كما كان بينهما اختلاف في كثير من مسائل الفقه^(٣٧)، ولكن الخلاف ما زاد كلا منهما في أحبه إلا حباً، فأبو بكر -رضي الله تعالى عنه - حين استحلف عمر -رضي الله تعالى عنه - قال له بعض المسمين: «ما أنت قائل لربك إذا سألك عن استخلافك عمر علينا وقد ترى من غلظته؟ قال: أقول: اللهم إني استخلفت عليهم خير أهلك».^(٣٨) وحين قال أحدهم لعمر رضي الله تعالى عنه: «وأنت خير من أبي بكر. أجهش بالبكاء وقال: والله لليلة من أبي بكر خير من عمر وآل عمر».^(٣٩)

^(٣٦) يستحسن مراجعة ذلك وتفاصيل ما حدث في كتب لتاريخ مثل ندية ونهاية (٣١١/٢) وما بعدها.

^(٣٧) انظر الإحكام (٧٦/٦).

^(٣٨) انظر طبقات ابن سعد (١٩٩/٣)، والكمم (٢٩٢/٢).

^(٣٩) انظر حياة الصحابة (٦٤٦/١).

تلك نماذج من الاختلافات بين الشيخين -رضي الله تعالى عنهما، اختلفت الآراء وما اختلفت القلوب، لأنَّ نياطها شددت بأسباب السماء فما عاد لتراب الأرض عيها من سلطان.

بين عمر وعلي:

وقد كان بين عمر وعلي رضي الله تعالى عنهما بعض الاختلافات، ولكن في نطاق أدب رفيع؛ فقد أرسل عمر رضي الله تعالى عنه مرة إلى امرأة مغبية (زوجها غائب) كان يُدحر عيها فأكر ذلك، فأرسل إليها، فقيل لها أجيي عمر؛ فقالت: يا ويلاه ما لها ولعمر؟ فيبما هي في الطريق إليه فزعت فضرها الطبق، فدخلت داراً فألقت ولدها، فصاح الصبي صيحتين ثم مات. فاستشار عمر -رضي الله تعالى عنه - صحب النبي -صلى الله عليه وآله وسلم - فأشار عليه بعضهم: أنه ليس عليك شيء، إنما أنت وال مؤدب. وصمت علي رضي الله تعالى عنه، فأقبل عليه عمر -رضي الله تعالى عنه - وقال: ما تقول؟ قال: إن كانوا قالوا رأيهم فقد أخطأ رأيهم، وإن كانوا قالوا في هواك فلم ينصحوا لك، أرى أن ديتك عليك، فإبك أنت أفزعتها، وألقت ولدها بسلك؛ فأمر عمر -رضي الله تعالى عنه - أن يقسم عقده (دية الصبي) عى قومه.^(٤٠) وهكذا نزل عمر عى رأي عي رضي الله تعالى عنهما ولم يحد غضاضة في العمل باجتهاده وهو أمير المؤمنين، وقد كان في رأي غيره له منحة.

بين عمر وعبد الله بن مسعود:

عبد الله بن مسعود من أقرأ أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم - لكتاب الله تبارك وتعالى، ومن أعلمهم بسنة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم - حتى كان كثير من الصحابة يعدونه من أهل بيت رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم - لكثرة ملازمته له. قال أبو موسى الأشعري: «كنا حيناً وما نرى ابن مسعود وأمه إلا من أهل بيت النبي -صلى الله عليه وآله وسلم - من كثرة دخولهم ولزومهم له».^(٤١) وقال أبو مسعود البدر مشيراً إلى عبد الله بن مسعود، وقد رآه مقبلاً: «ما أعلم رسول

(٤٠) أخرج مسلم هذا الأثر في باب (دية الخير) رقم (١٦٨٢)، وأبو دود ولساني وابن حبان وغيرهم فاطر تعليقا في المصنوع (٢/١٣٦٧) و(٣٧٧/٢).

(٤١) أخرجه مسلم، وانظر الإحكام لابن حزم (٦/٦٣).

الله -صلى الله عليه وآله وسلم - ترك بعده أحداً أعلم بما أنزل الله تعالى من هذا القادم. فقال أبو موسى: لقد كان يشهد إذا غبنا، ويؤذن له إذا حجبنا».^(٤٢)

وعمر رضي الله تعالى عنه معروف من هو في فقهه وجلالة قدره. وقد كان ابن مسعود أحد رجال عمر رضي الله تعالى عنهما في كثير من اجتهاداته، حتى اعتبره المؤرخون لتشريع الإسلام أكثر الصحابة تأثيراً بعمر، وكثيراً ما كانا يتوافقان في اجتهادتهما، وطرائقهما في الاستدلال، وربما رجع عبد الله إلى مذهب عمر في بعض المسائل الفقهية كما في مسألة مقاسمة الجد الإخوة مرة إلى الثلث، ومرة إلى السدس.^(٤٣) ولكنهما اختلفا في مسائل كثيرة أيضاً، ومن مسائل الخلاف بينهما: أن ابن مسعود -رضي الله تعالى عنه - كان يطبق يديه في الصلاة، وينهى عن وضعهما على الركب، وعمر -رضي الله تعالى عنه - كان يفعل ذلك وينهى عن التطبيق.

وكان ابن مسعود يرى في قول الرجل لامرأته: «أنت علي حرام» أنه يمين، وعمر يقول: هي طلاق واحدة. وكان ابن مسعود يقول في رجل زنى بامرأة ثم تزوجها: لا يزالان زانيين ما اجتماعا، وعمر لا يرى ذلك، ويعتبر أوله سفاحاً وآخره نكاحاً.^(٤٤)

ولقد ذكر ابن القيم في «إعلام الموقعين» أن المسائل الفقهية التي خالف فيها ابن مسعود عمر رضي الله تعالى عنهما بلغت مائة مسألة وذكر أربعاً منها^(٤٥)، ومع ذلك فإن اختلافهما هذا، ما نقص من حب أحدهما لصاحبه، وما أضعف من تقدير ومودة أي منهما للآخر، فهذا ابن مسعود يأتيه اثنان: أحدهما قرأ على عمر وآخر قرأ على صحابي آخر، فيقول الذي قرأ على عمر: اقرأها عمر بن الخطاب، فيجهش ابن مسعود بالبكاء حتى يبل الحصى بدموعه، ويقول: اقرأ كما أقرأك عمر فإنه كان للإسلام حصناً حصيناً، يدخل الناس فيه ولا يخرجون منه، فلما أصيب عمر انثلم الحصن.^(٤٦)

(٤٢) أخرجه مسلم، وانظر الإحكام لابن حزم (٦٣/٦).

(٤٣) انظر الإحكام (٦١/١) وبيان المسألة.

(٤٤) المرجع السابق.

(٤٥) راجع إعلام الموقعين (٢١٨/٢).

(٤٦) انظر الإحكام (٦١/٦).

ويقبل ابن مسعود يوماً وعمر جالس فما رآه مقبلاً قال: «كَيْفَ مَلَىٰ فَقَهَا أَوْ عِلْمًا» وفي رواية: «كَيْفَ مَلَىٰ عِلْمًا أَثَرَتْ بِهِ أَهْلَ الْقَادِسِيَّةِ».^(٤٧) هكذا كانت نظرة عمر لابن مسعود رضي الله تعالى عنهما، لم يزد الاحتلاف بينهما في تلك المسائل إلا محبة وتقديراً له، ولنا أن نستنبط من تلك الأحداث آداباً تكون نبراساً في معالجة القضايا الخلافية.

بين ابن عباس وزيد بن ثابت:

وحتى نتلمس المزيد من أدب الاحتلاف بين الصحابة رضوان الله تعالى عليهم نعرض القضايا الخلافية، فنقول: كان ابن عباس رضي الله تعالى عنهما يذهب كالصديق وكثير من الصحابة إلى أن الحد يسقط جميع الإحوة والأحوات في المواريث كالأب، وكان زيد بن ثابت كعبي وابن مسعود وفريق آخر من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين يذهب إلى توريث الإحوة مع الجد ولا يحجبهم به، فقال ابن عباس يوماً: ألا يتقي الله زيد، يجعل ابن الابن ابناً ولا يجعل أب الأب أباً! وقال: لوددت أبي وهؤلاء الذين يخالفوني في الفريضة نجتمع، فنضع أيدينا على الركن، ثم نبتهل فنجعل لعة الله على الكادير.^(٤٨)

تلك أمثلة من اختلافات الصحابة الفقهية، نوردتها لا لعمق الهوة ونوصل الاحتلاف؛ بل لتحصر ضالتنا في استقرار آداب نتقي عليها في حل خلافاتنا الفقهية حتى يغدو أسوب حياة لنا في تعاملنا مع الناس.

إن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الذي بعث ثقته بصحة اجتهاده وخطأ اجتهاد زيد هذا الحد الذي رأيناه، رأى زيد بن ثابت يوماً يركب دابته فأحد بركانه يقود به، فقال زيد: تنح يا ابن عم رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فيقول ابن عباس: هكذا أمرنا أن نفع بعمائنا وكرائنا. فقال زيد: أري يدك. فأخرج ابن عباس يده، فقبلها زيد وقال: هكذا أمرنا أن نفع بأهل بيت نينا.^(٤٩) وحين توفي زيد قال ابن عباس: «هكذا يذهب العلم»^(٥٠) وفي

^(٤٧) طبقات ابن سعد (١٦١/٤)، وحياة الصحابة (٧٩١/٣).

^(٤٨) يراجع تحريماً لهذا الأثر من كتب الآثار نحاشيتنا على محصور (٧٦/٢ ق/٢)، وبصر كدلت (١٨١/١ ق/٢).

^(٤٩) كما في كثر العمال (٣٧/٧)، وحياة الصحابة (٣٠/٣)، وفيها يطر تصحيحه وبقيّة مرجعه.

^(٥٠) انظر إعلام الموقعين (١٨/١).

رواية البيهقي في سسه الكبرى «هكذا ذهب العلم، لقد دفن اليوم علماً كثيراً»^(٥١). وكان عمر رضي الله تعالى عنه يدعو ابن عباس للمعضلات من المسائل مع شيوخ المهاجرين والأنصار من البدرين وغيرهم.^(٥٢)

والحق لو أننا حاولنا تتبع القصايا الخلافية بين الصحابة في مسائل الفقه، وسلوكهم في عرض مذاهم لسودنا في ذلك كتباً، وهذا ليس مبتغانا هنا، إنما نورد نماذج -فقط- يستشف منها الآداب التي تربي عليها جيل الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، لتدل على مدى التزامهم بأدب الاختلاف في الظروف كلها.

وحين جرى الكتاب بما سبق في عزم الله، ووقعت الفتر الكبرى، وحدث ما حدث بين الصحابة -لأمر الله تعالى وحده العالم بكل أسبائها، والمحيط بسائر عوامها- حين حدث ذلك ووقع السيف بينهم ما نسي أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فضائل أهل الفصل منهم، ولا أنستهم الأحداث الجسام والفتن العظام مناقب أهل المناقب منهم، فهذا أمير المؤمنين عبي رضي الله تعالى عنه يقول عنه مروان بن الحكم: «ما رأيت أحداً أكرم غلبة من علي، ما هو إلا ولينا يوم الجمل فنأدى مناديه... ولا يذفف -أي يجهز- على جريح».^(٥٣)

ويدخل عمران بن طلحة على علي رضي الله تعالى عنه، بعدما فرغ من معركة الجمل، فيرحب به ويدنيه ويقول: «إني لأرجو أن يجعلني الله وأباك من الذين قال الله عز وجل فيهم: [وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ] (الحجر: ٤٧)». ثم أحد يسأله عن أهل بيت طحمة فرداً فرداً وعن غمائه وعن أمهات أولاده... يا ابن أخي كيف فلانة؟ كيف فلانة؟ ويستغرب بعض الحاضرين ممن لم يحظوا بشرف صحبة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ولم يدركوا ماذا يعني أن يكون الإنسان من أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فيقول رحلان جالسان على ناحية البساط: الله أعدل من ذلك، تقسمهم بالأمس وتكونون إخواناً في الجنة؟ فيعضب الإمام علي، ويقول لبقائين: «قوموا أبعد أرض الله وأسحقها فمن هو إذا إن لم أكن أنا وطلحة، فمن إذن؟!». ^(٥٤)

(٥١) سنن البيهقي (٢/٢١١)، والمحصل (٢/٧٧).

(٥٢) مصنف عبد الرزاق (١١/٢٨)، رقم (٣٠٤٨٩) وحصول (٢/٢١٧) وما بعده.

(٥٣) حياة الصحابة (٣/١٢).

(٥٤) طبقات ابن سعد (٣/٢٢٤) وحياة الصحابة (٣/١٣).

ويسأل بعضهم أمير المؤمنين عليًا عن «أهل الجمل» أمشركون هم؟ فيقول رضي الله تعالى عنه: من الشرك فُروا.

قال: أمنافقون هم؟ فيقول رضي الله تعالى عنه: إن المنافقين لا يدكرون الله إلا قليلًا.
فيقال: فمن هم إذن؟ فيقول كرم الله تعالى وجهه؛ إخواننا بعوا عيننا.^(٥٥)

وينال أحدهم من أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها محضر من عمار بن ياسر -رضي الله تعالى عنه- كان على غير موقفها يوم الجمل -كما هو معروف- فيقول رضي الله تعالى عنه: «اسكت مقبوحًا منبوحًا، أتؤذي محبوبة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم؟ فأشهد أنها زوجة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- في الجنة؟ لقد سارت أمنا عائشة رضي الله تعالى عنها مسيرها وأنا لنعلم أنها زوجة النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- في الدنيا والآخرة، ولكن الله تعالى ابتلانا بما ليعلم إياه نطيع أو إياها».^(٥٦)

أي أدب بعد هذا ينتظر صدوره من رجال شاء الله تعالى أن تتلاقى رماحهم، لكن البور الذي استقوه من مشكاة النبوة ظل ينير قلوبًا عجزت الإحسان أن تغشاها، ففاصت مثل هذا الأدب في الاختلاف، وحمدًا لله تعالى فما كان الله جل شأنه ليجمع في رجال عصور الخير الاختلاف ومجانفة الأدب.

وصف ضرار لـ «علي» وبكاء معاوية:

أخرج أبو نعيم عن أبي صالح قال: دخل ضرار بن ضمرة الكلابي على معاوية، فقال له: صف لي عليًا، فقال: أو لا تعفيني يا أمير المؤمنين؟ قال: لا أعفيك. قال: أمّا إذ لا بد، فإنه والله بعيد المدى. شديد القوى، يقول فصلا، ويحكم عدلا، يتفجر العلم من جوابه، وتنطق الحكمة من نواحيه، يستوحش من الدنيا وزهرتها، ويستأنس بالليل وظلمته، كان والله غزير العبرة (الدمعة)، وطويل الفكرة، يقب كفيه ويحاطب نفسه، يعجبه من اللباس ما قصر، ومن الطعام ما جشب (ما غلظ وحشن من الطعام) كان -والله- كأحدنا، يدنينا إذا أتينا، ويجيبنا إذا سألناه، وكان مع تقربه إلينا، وقربه منا، لا نكلمه هية له، فإن تسم فعن مثل المؤثر المنطوم، يعظم أهل الدين، ويحب المساكين، لا يطمع القوي في باطله، ولا ييأس الضعيف من عدله، فأشهد بالله لقد رأيت في بعض مواقفه -وقد أرحى الليل سدوله،

^(٥٥) أخرجه البيهقي في السنن (١٧٣/٨).

^(٥٦) المرجع السابق وكثر العمال (١٦٦/٧)، وحية اصحابه (١٤/٣).

وغارت نجومه - يميل في محرابه قابضاً على لحيته، يتمسك (يصطرب ويتقرب) تمسك السيم (الملسوع) ويكي بكاء الحزين، فكأنني أسمع الآن وهو يقول: يا رنا يا رنا، يتصرع إليه، يقول لدنيا: ألي تعرضت؟ ألي تشوفت؟ (اطلعت) هيهات، هيهات، غري غري، قد بتك ثلاثاً (طقتك طلاقاً باتاً) فعمرك قصير، ومجسك حقير، وخطرك يسير، آه من قلة الزاد وبعد السفر ووحشة الطريق...

فوكفت دموع معاوية على لحيته ما يمكنها، وجعل يشفها بكمه، وقد اختق القوم بالبكاء، فقال معاوية: كذا كان أبو الحسن رحمه الله تعالى، كيف وحدك (حزنك) عيه يا ضرار؟ قال: وحد من دبح وحيداً في حجرها، لا ترقاً (تسكن وتقطع) دمعها، ولا يسكن حرها، ثم قام فخرج.^(٥٧)

سمات أدب الاختلاف في عهد الخلافة الراشدة:

من حلال استعراضنا لقضايا الاختلاف نلاحظ أن الهوى لم يكن مطية أحد الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، وأن الخلافات التي أفرزت تلك الآداب لم يكن الدافع إليها غير تحري الحق، وهذا غيض من فيض من معالم أدب الاختلاف بين الصحابة بعد عهد الرسالة وانقطاع الوحي:

- (١) كانوا يتحاشون الاختلاف، وهم يجدون عنه مندوحة، فهم يحصون الحرص كله على عدمه.
- (٢) وحين يكون لخلاف أسباب تبرره من مثل وصول سنة في الأمر لأحدهم لم تصل للآخر، أو اختلافهم في فهم النص، أو في لفظة كانوا وقاير عند الحدود يسارعون للاستجابة للحق، والاعتراف بالخطأ دون أي شعور بالغضاضة، كما كانوا شديدي الاحترام لأهل العلم والفضل والفقهاء منهم، لا يجاوز أحد منهم قدر نفسه، ولا يغمط حق أخيه، وكل منهم يرى أن الرأي مشترك، وأن الحق يمكن أن يكون فيما ذهب إليه، وهذا هو الراجح عنده، ويمكن أن يكون الحق فيما ذهب إليه أخوه، وذلك هو المرجوح، ولا مانع يمنع أن يكون ما ظنه راجحاً هو المرجوح، ولا شيء يمنع أن يكون ما ظنه مرجوحاً هو الراجح.
- (٣) كانت أحوة الإسلام بينهم أصلاً من أصول الإسلام الهامة التي لا قيام للإسلام دونها، وهي فوق الخلاف أو الوفاق في المسائل الاحتشادية.
- (٤) لم تكن المسائل الاعتقادية مما يجري فيه الخلاف، فالخلافات لم تكن تتجاوز مسائل الفروع.

^(٥٧) الحلية (٨٤/١) وأخرجه أيضاً ابن عبد البر في الاستيعاب (٤٤/٣) عن جرماري - راجح همدن - عن صرار الصدائي بمعناه.

(٥) كان الصحابة رضوان الله تعالى عليهم قبل خلافة عثمان رضي الله تعالى عنه منحصرين في المدينة، وقليل منهم في مكة، لا يغادرون إلا للجهاد ونحوه، ثم يعودون فيسهل اجتماعهم، ويتحقق إجماعهم في كثير من الأمور.

(٦) كان القراء والفقهاء بارزين طاهرين كالقيادات السياسيّة، وكل له مكانته المعروفة التي لا ينازعه فيها منازع، كما أنّ لكل شهرته في الجانب الفقهي الذي يتقنه، مع وضوح طرائقهم ومناهجهم في الاستنباط وعليها بينهم ما يشه الاتفاق الصمي.

(٧) كانت نظرتهم إلى استدراكات بعضهم على بعض أنّها معونة يقدمها المستدرك منهم لأحبه وليست عيباً أو نقداً.

الخلاف في عهد التابعين وآدابه:

كان من سياسات أمير المؤمنين عمر رضي الله تعالى عنه ألا يسمح للصحابة من المهاجرين والأنصار بالإقامة خارج المدينة، فهم في غير المدينة -دائماً- مسافرون يدهون لغرو أو تعليم أو ولاية أو قضاء أو غير ذلك من المهام، وتبقى المدينة المستقر والمقام لهم بعد ذلك، فهي حاضرة الدولة وقاعدة الخلافة، وهم حملة رسالة الإسلام ورعيه الأول فيجب أن يكونوا قريبين من الخليفة، أعواناً له على أعماله، مشاركين إياه في شئون الأمة كلها.

فلما ولي عثمان رضي الله تعالى عنه لم ير بأساً في أن يسمح لكل من أراد من الصحابة مغادرة المدينة أو يستوطن حيث يشاء من ديار الإسلام، فتفرق فقهاء الصحابة وقراءهم في الأمصار التي فتحت، والبلدان التي مصرت، فاستوطن المصريون (البصرة والكوفة) ما يزيد عن ثلاثمائة من الصحابة، وأقام في مصر والشام عدد منهم.

ولقد نقل أن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- بعد أن رجع من حين ترك في المدينة اثني عشر ألفاً من الصحابة، بقي منهم فيها حتى وفاته عشرة آلاف، وتفرق ألفان منهم في الأمصار.^(٥٨)

وقد حمل علم وفقه الفقهاء وانقراء من الصحابة بعدهم من تنقّى عنهم من التابعين، أمثال: سعيد بن المسيب^(٥٩) الذي يعتبر راوية عمر وحامل فقهه في المدينة، وعطاء بن أبي رباح في مكة، وطاوس في اليمس، ويحيى بن

(٥٨) الصكر السامي (٣١١/١).

أبي كثير في الإمامة، والحسن في البصرة، ومكحول في الشام، وعطاء في حراسان، وعقمة في الكوفة وغيرهم... وهؤلاء كانوا كثيراً ما يمارسون الفتوى والاجتهاد بمشهد من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - الذين تلقوا العلم والفقه عنهم، وتربوا على أيديهم، وتأدبوا بأدبهم، وتأثروا بمناهجهم في الاستباط، فما خرجوا عن آداب الصحابة في الاختلاف عندما اختلفوا، ولا جاوزوا تلك السيرة. وهؤلاء هم فقهاء الجمهور الذين تأثرت بهم جماهير الأمة، وعنهم تلقوا الفقه، ولعلّ مما يوضح ذلك الأدب هاتان المناظرتان في الدية.

أخرج عبد الرزاق^(٦٠) من طريق الشعبي قال: جاء رجل إلى شريح، فسأله عن دية الأصابع، فقال: في كل أصبع عشرة إبل. فقال الرجل: سبحان الله.. هذه وهذه سواء (مشيراً إلى الإبهام والخنصر) فقال شريح: ويحك، إن السنة منعت القياس، اتبع ولا تبدع.

وأخرج مالك في الموطأ عن ربيعة؛ قال: سألت سعيد بن المسيب، كم في أصبع المرأة؟ قال: عشرة من الإبل. قلت: ففي أصبعين؟ قال: عشرون؛ قلت: ففي ثلاث؟ قال: ثلاثون؛ قلت: ففي أربع؛ قال عشرون؛ قلت: حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقبها (أي: ديتها) فقال سعيد: أعراقي أنت؟ فقال ربيعة: بل عالم متشت، أو جاهل متعلم. قال سعيد: هي السنة يا ابن أخي.^(٦١)

وينتهي الأمر عند هذا الحدّ دون أن يحتد طرف ويتهم الآخر بالجهل، أو يرغم لنفسه إصابة الحق وما يراه غيره الباطل، فمذهب سعيد والحجازيين أن دية المرأة كدية الرجل حتى تبلغ الثلث من ديتها، فما زاد عن الثلث تكون فيه ديتها نصف دية الرجل، ذلك لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى تبلغ الثلث من ديتها».^(٦٢) ومذهب العراقيين أن ديتها نصف دية الرجل ابتداءً.

وناظر الشعبي (عامر بن شراحيل الكوفي) رحلاً في القياس، فقال له: أرأيت لو قتل الأحنف بن قيس وقتل معه طفل صغير أكانت ديتها واحدة أم يفضل الأحنف لعقبه وحمه؟ قال الرجل: بل سواء، قال: فليس القياس بشيء.

^(٥٩) هو سيد التعيين وعالمهم، ولد سنة (١٥٠هـ) وتوفي سنة (٢٩٤هـ) به ترجمة في مصابح كثيرة منها: الضعيف الكري لابن سعد (١١٩/٥-١٢٣)، وحلاصة تهذيب الكمال (١٢١)، وتهذيب تهذيب (٨٤/٤)، وتقريب تهذيب (٣٠٥/١)، والبداية (٩٩/٩)، كما أوردت ترجمته ومواقفه مؤلفات خاصة قديمة وحديثة.

^(٦٠) المصنف والفكر السامي (٣٩١/١) وقد أخرج به بدر وسده صحيح.

^(٦١) الموطأ مع شرحه للزمزاري (١٨٨/٤)، ومصنف عبد الرزاق (٣٤٩/٩)، وسنن سيهقي (٩٦/٨).

^(٦٢) أخرج السائي (٥٤/٨)، والدارقطني (٣٦٤/٤).

والتقى الأوزاعي بأبي حنيفة في مكة، فقال الأوزاعي: ما بالكم لا ترفعون أيديكم عند الركوع والرفع منه؟ فقال أبو حنيفة: لم يصح عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- في ذلك شيء. فقال الأوزاعي: كيف وقد حدثني الزهري عن سالم عن أبيه عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وعند الركوع وعند الرفع منه.

فقال أبو حنيفة: حَدَّثَنَا حماد عن إبراهيم عن عقيقة والأسود عن ابن مسعود أن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- كان لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلاة ولا يعود لشيء من ذلك.

فقال الأوزاعي: أحدثك عن الزهري عن سالم، عن أبيه وتقول: حدثني حماد عن إبراهيم؟

فقال أبو حنيفة: كان حماد أفقه من الزهري، وكان إبراهيم أفقه من سالم، وعقيقة ليس بدون ابن عمر، وإن كان لابن عمر فضل صحبة فالأسود له فضل كثير، وعبد الله هو عبد الله، فسكت الأوزاعي.^(٦٣)

ونقل عن أبي حنيفة أنه قال: «هذا الذي نحن فيه رأي لا نجر أحداً عليه ولا نقول: يجب على أحد قبوله بكرهية فمن كان عنده شيء أحسن منه فليأت به».^(٦٤)

فالجميع متبعون، فحين تصح السنة لا يخالفها أحد وإذا حدث فإنه اختلاف في فهمها، يسلم كل للآخر ما يفهمه، ما دام اللفظ يحتمله، ولا شيء من الأدلة الصحيحة عند الفريقين يعارصه.

أثر الخلاف السياسي في الاختلافات الاعتقادية والفقهية:

من الأمور التي لا بد أن نشير إليها أن ما ذكرناه من اختلافات كان شأن جماهير الأمة وغالبية العظمى، حيث لا تتعدى الاختلافات القضايا لفقهية التي تصمحل وترول حين يُحتكم إلى النصوص التي تعلو الشبهات من كتاب وسنة فيذعن الجميع للحق في ظل أدب نبوي كريم، لأن سبب الخلاف لا يعدو أن يكون -كما قلنا- عَدَم وصول سنة في الأمر لأحدهم ووصوها للآخر، أو اختلافاً في فهم النص أو في لفظه، ولكن هناك أمراً آخر قد استجد وهو: الاختلافات السياسية التي أعقبت فتنة مقتل الخليفة الثالث عثمان رضي الله تعالى عنه، وانتقال الخلافة إلى

^(٦٣) الفكر السامي (١/٣٢٠).

^(٦٤) الالتقاء (١٤٠).

الكوفة ثم إلى الشام، وما تخلل ذلك من أحداث جسام. فإن تلك الأحداث قد أدخلت إلى دائرة الاختلاف أموراً أخرى كانت خارجها، وساعدت على انطواء أهل كل بلد أو مصر على ما وصلهم من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والنظر إلى ما لدى أهل الأمصار الأخرى نظرة مختلفة متحفظة كثيراً ما تؤثر فيها ظروف التأيد السياسي أو المعارضة، واتخذ العراق بمصريه العظمين (الكوفة والبصرة) بيئة خصبة لتفاعل الأفكار السياسية وتعيدها وتصديرها إلى جهات مختلفة، ففيه نشأ التشيع^(٦٥) وظهرت الجهمية^(٦٦) والمعتزلة^(٦٧)، وانتشر الخوارج^(٦٨) وجملة من

^(٦٥) الشيعة: فرقة من الفرق الإسلامية سميت بذلك لإعلائها مشايعة علي وأولاده رضي الله تعالى عنهم بالدهاء، بن أنهم هم الأحق بالخلافة بعد رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ويرون أن لإمامة منصب ديني كإمامة، فلا تفوض إلى البشر، ولا يتوصل إليها بالانتخاب أو نحوه بن هي كالسوة، اختيار من الله تعالى يكشف عنه نص حثيث كان أو حقيقياً، ويعتقدون بظهور المعجزة على يد الإمام كما تظهر على يد النبي، والأئمة -عندهم- معصومون من الصغائر والكبائر كالأبياء، وهم فرق كثيرة أبرزها لإمامية والريضية -وتجمع فرقهم على اختلافها، إضافة إلى ما ذكرنا- على القول بنوي علي -رضي الله تعالى عنه- ولأئمة من آل البيت والبراءة من مخالفهم قولاً وفعلًا وعقدًا إلا في حال التقية، وأقرب فرقهم إلى أهل السنة الريدية، ثم لإمامية.

تراجع أصول مذهبهم في كتاب «أصول الكافي» وشروحه وفي «أصل الشيعة وأصولها» ونعرفة المزيد من مقالاتهم تراجع «الملل والنحل» للشهرستاني (٢٣٤/١)، والمصل لابن حزم (١٧٩/٤-١٨٨)، و«فرق بين فرق» (٢٩)، واعتقادات فرق المسلمين (٧٧-٩٥) طبعة مكتبة الكليات الأزهرية، والفرق الإسلامية (٣٣) والخوارزمي (١٧٨) والتصنيف في الدين (٢٧-٤٣) طبعة عالم الكتب.

^(٦٦) الجهمية: فرقة تنسب إلى جهم بن صفوان الأدي قتر سنة (١٢٨هـ) من أهم آرائها أنها تذهب إلى عدم حوار وصف الباري -سبحانه- بأي صفة يصح أن يشاركه غيره بها، وحوار اتصافه تعالى بما لا يشاركه فيه غيره كونه حائفاً، ويرون أن العدد محصور على كل ما يفعل، لا اختيار له في شيء أصلاً وأن أفعاله مضافة إلى احق -تبارك وتعالى- فقط وصافتها بن العدد من قبيل المحار، كما يعتقدون أن الحمة والبار ستصيان بعد دخول الناس إليهما كما سيفي الحق كنه.

ويمكن التعرف على المزيد من مقالاتهم في الرية في كلمات إسلامية وعربية لأبي حاتم أحمد بن حمدان الرازي الشيعي (ق٢٦٨/٣)، واعتقادات فرق المسلمين (١٠٣)، والتصنيف في الدين (١٠٧-١١٠٨).

^(٦٧) المعتزلة: فرقة يسميهم جماهير المسلمين بدعوية، ويسمون أنفسهم أهل العدل وتوحيد، وهم يرون أنه لا شيء قديم سوى الله سبحانه وتعالى، ولقد اشتهروا بالقول بحلق القرآن الكريم، وأن الله -سبحانه وتعالى- متصف بصفات لا تميز لها وإنما هي قائمة بذاته، وأن عليه -سبحانه وتعالى- اختيار فعل الأصلح لعدده، وهم أصول عرفت بالأصول خمسة، يقوم عليها مذهبهم، وهم فرق عدة. راجع لمعرفة ومعرفة تفصيل مقالاتهم: اعتقادات الفرق للرازي (٢٣) وما بعدها، والتصنيف في الدين (٢٣) وما بعدها، والملل والنحل (١٣٢-٦١/١) من طبعة الأهرار، والفرق بين الفرق (٩٣-١٩٠).

^(٦٨) الخوارج: جملة من الفرق، تفرعت عن الدين خرجوا على لإمام علي رضي الله تعالى عنه وعلى معاوية بعد حادثة التحكيم المشهورة، وصارت لهم آراء ومذاهب ومقالات تفصيلية في مسائل محتمة من أبرزها: قولهم بأن عد يصير كافراً بمجرد ارتكاب الذنب، ولذلك كفروا معظم الصحابة ومنهم عثمان وعلي وطلحة والزبير وعائشة رضي الله تعالى عنهم أجمعين، نظر لمعرفة فرقهم وتفاصيل مقالاتهم اعتقادات؛ الفرق

أهل الأهواء والبدع... وبدأ وضع الحديث، وتأليف القصص ذات المغزى السياسي، ووضع المنافرات على السنة الناس، حتى قال الإمام مالك في الكوفة: «إنها دار الضر»^(٦٩) وقال الرهري: «يخرج الحديث من عندنا شبراً فيعود في العراق ذراعاً»^(٧٠).

وهذه الأمور جعلت الفقهاء العراقيين أنفسهم يتخذون من الاحتياطات ويصنعون من الشروط لقبول السنن والأخبار ما لم يكن من سقمهم يتفتت إليه، وذلك حرصاً منهم على إلّا يدخل إلى فقههم من فكر أهل الأهواء والبدع والفرق المتصارعة ما يفسد عيهم دينهم، فما بالك بغير العراقيين الذين سمع بهم الخوف من الأحد عن العراقيين مداه، حتى كان أهل الحجاز يرون أن حديث العراقيين أو الشاميين لا يقبل إذا لم يكن له أصل عند الحجازيين^(٧١).

وقيل لأحد علماء الحجاز: حديث سفيان الثوري عن منصور المعتمر، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة النخعي، عن عبد الله بن مسعود... أي: ما رأيك في إساد هذه سسته، وهو أصح إساد لدى العراقيين؟ قال: إن لم يكن له أصل في الحجاز فلا^(٧٢).

واتخذ العباس من ربيعة بن أبي عبد الرحمن^(٧٣) وزيراً ومستشاراً وهو مدني فاستعفاه، وعاد إلى المدينة بعد فترة قصيرة، ف قيل له: كيف رأيت العراق وأهلها؟ فقال: رأيت قوماً حلالنا حرامهم، وحرامنا حلالهم، وتركت بها أكثر من أربعين ألفاً يكيدون هذا الدين!!... ونقل عنه قوله: كأن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- الذي أرسل إلينا غير النبي الذي أرسل إليهم^(٧٤).

للرازي (٥١) وما بعدها، والتصير في الدين (٤٥) وما بعدها، وس و لحن (١٩٥/١-٢٥٦) من طعة الأهر، والفرق بين الفرق (٥٤-٩٣).

(٦٩) الفكر السامي (٣١٣/١).

(٧٠) الانتقاء.

(٧١) الفكر السامي (٣١٢/١).

(٧٢) الفكر السامي (٣١٢/١).

(٧٣) ربيعة بن أبي عبد الرحمن: هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن تميمي مدني، ويقال له فروج، يكنى بأبي عثمان، وينقب بربيعة الرأي؛ إمام مجتهد وهو من أبرز شيوخ الإمام مالك، توفي -هشمية من لأسار -عرق سنة (١٣٦هـ)، وقيل (١٣٣-١٤٢هـ) له ترجمة في التهذيب (٢٥٨/٣)، وتاريخ بغداد (٤٢٠/٨)، والخلية (٢٥٩/٢)، وصفة صفوة (١٤٨/٢)، ونشرت (١٩٤/١).

(٧٤) الفكر السامي (٣١٢/١).

وهذه الأقوال وإن كان المقصود بها أهل الأهواء والبدع في العراق لا أهل السنّة وجاهيرهم فيه، إلّا أنّ لها دلالة واضحة على بعض الأمور ذات الآثار البعيدة المدى في الحركة الفقهيّة، ومواقف فقهاء البلدين وطرائقهم ومناهجهم في الاستنباط.

فأهل الحجاز يعتقدون أنّهم قد صطّوا السنّة، فم يشدّ عنهم منها شيء، فالمدينة كان فيها عشرة آلاف من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، حَفَّهْمُ صلى الله عليه وآله وسلم بعد غزوة حنين، عاشوا فيها إلى وفاته، وكان عمر بن عبد العزيز يكتب إلى أهل الأمصار يعلمهم السنن والفقهاء، ولكنه حين يكتب إلى المدينة فإنّه يكتب إليهم يسألهم عمّا مضى وأن يُعلموه بما عندهم من السنن ليرسل بها إلى الآخرين. وكان حامل السنّة وفقه الصحابة وآثارهم في المدينة سعيد بن المسيب وأصحابه الذين أخذ عنهم بعد ذلك المالكيّة والشافعيّة والحنابليّة والطاهريّة وغيرهم، وكان علماء المدينة -من الناعمين- يرون أنّ السنن والآثار التي بين أيديهم كافية للبية الحاجة الفقهيّة، وأنّه لا شيء يدعوهم إلى الأخذ بالرأي بقرضه، على حين كان يرى بعضهم خلاف ذلك، ويأخذ بالرأي حتى عرف به وجهه لقباً، مثل: ربيعة بن أبي عبد الرحمن، شيخ مالك الذي لقب بـ «ربيعة الرأي» ولكن الكثرة الغالبة كانت لعلماء السنن والأثر.

أمّا العراقيّون كإبراهيم النخعي^(٧٥) وأصحابه فكانوا يرون أنّ بصيهم من السنن ليس بقليل، فقد عاش بينهم من الصحابة عدد وافر جاوز الثلاثمائة، وكان كثير منهم من الفقهاء وفي مقدمتهم عبد الله بن مسعود الذي كان من أفضه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكتاب الله تعالى، كما كان بينهم علي رضي الله تعالى عنه مدة خلافته، وأبو موسى الأشعريّ وعمار وغيرهم.

وكان إبراهيم النخعي ومعه معظم علماء العراق يرون أنّ أحكام الشرع معقولة المعنى، مشتملة على ما فيه مصالح العباد، وأنّها بنيت على أصول محكمة، وعبد ضابطة لتلك المصالح والحكماء، تفهم من كتاب الله -تبارك وتعالى- وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وأنّ الأحكام الفرعيّة شرعت من أجل تلك العلل، وأنّ الفقيه هو ذلك الذي يبحث عن علل الأحكام التي شرعت لأجلها، ويتفهم غاياتها، ليجعل الأحكام مرتبطة بعللها وجوداً

^(٧٥) إبراهيم النخعي: هو إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي سكنى باني عمر د، رأس مدرسة لرأي، وهو وارت فقّه ابن مسعود، توفي سنة (١٩٦هـ)، كان ممن جمع بين الفقه والحديث، فهو ثقة حجة باتفاق، قال لشعبيّ حين بعثه موته: ما ترك إبراهيم بعده مثله، له ترجمة في طبقات ابن سعد (٧١/٦)، وصفة الصموة (٨٦/٣)، واشدكرة (٧٣/١)، وخبة (٢١٧/٤)، وتهذيب التهذيب (٨٧/١).

وعدمًا، كما كان علماء العراق يرون أنَّ النصوص الشرعيَّة متناهية لكن الوقائع لا تتناهى، فالنصوص قد توقفت بوفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسَمَّ فما لم تلاحظ عدل الأحكام التي شرعت بالكتاب والسنة فإنَّ من غير الممكن مواجهة الحاجة التشريعيَّة لدى الناس.

عن الحسن بن عبيد الله النخعي، قال: قُت لإبراهيم النخعي: أكل ما أسمعك تفقي به سمعته؟ فقال: لا. قلت: تفقي بما لم تسمع؟ قال: سمعت وجاءني ما لم أسمع فقسته بالذي سمعت.^(٧٦) تلك كانت سمة مدرسة العراق؛ «الرأي إن غاب الأثر».

أما سعيد بن المسيب وعلماء المدينة منهم فكانوا لا يأهون بالعس إلَّا حين يعيهم الوصول إلى نص أو أثر، وكيف يعيهم ذلك وهو يقول: ما قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسَمَّ ولا أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي - رضي الله تعالى عنهم - قضاء إلَّا وقد علمته!!^(٧٧) كما أن بيئة المدينة لم يطرأ عليها ما طرأ على البيئة العراقيَّة من تغيرات، ولم يحدث فيها من الوقائع ما حدث في العراق، ولذلك فإنَّ الكثيرين من علماء المدينة كانوا إذا سئل أحدهم عن شيء لديه فيه أثر أجاب، وإلَّا اعتذر... سئل مسروق عن مسألة فقال: لا أدري. فقيل له: فقس لنا برأيك؛ فقال: أخاف أن تزل قدمي.^(٧٨)

ومما يوضح تقييد أهل المدينة من القول بالرأي فيما لا أثر فيه ما قاله ابن وهب؛ قال مالك: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلَّم إمام المسلمين وسيد العالمين يُسأل عن الشيء فلا يجيب حتى يأتيه الوحي من السماء، فإذا كان رسول رب العالمين لا يجيب إلَّا بالوحي، فمن الجرأة العظيمة إحاطة من أجاب برأيه، أو بقياس أو تقليد من يحسن به الظن، أو عرف أو عادة أو سياسة أو ذوق، أو كشف أو منام، أو استحسان أو حرص والله المستعان، وعليه التكلان.^(٧٩)

(٧٦) الفقيه والمتفقه (٢٠٣/١).

(٧٧) طبقات ابن سعد.

(٧٨) إعلام الموقعين (٢٥٧/١).

(٧٩) إعلام الموقعين (٢٥٦/١) ط. دار الحسن.

ومع أنّ الخلاف قد احتدم بين المدرستين وجرى تبادل القدر بين الفريقين، لم يتحل أي منهما عن أدب الاختلاف كما تبين لنا مما تقدم من المناظرات، إضافة إلى مناصرات أخرى كثيرة جرت بين رجال المدرستين لم يخرج أحد منهم فيها عن حدود أدب الاختلاف^(٨٠) فلا تكفير ولا تفسيق ولا اتهام بابتداع مكر ولا ترؤف.

عن ابن أبي شيرمة قال: دخلت أنا وأبو حنيفة عبي جعفر بن محمد بن الحنفية، فسلمت عليه، وكنت له صديقاً، ثم أقبلت على جعفر وقلت له: أمتع الله بك، هذا رجل من أهل العراق وله فقه وعقل. فقال لي جعفر: لعن الله الذي يقيس الدين برأيه؟ ثم قال: أهو النعمان؟ فقال أبو حنيفة: نعم أصحك الله. فقال جعفر: اتق الله ولا تقس الدين برأيك، فإن أول من قاس إبليس، إذ أمره الله بالسجود لآدم، فقال: أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين... ثم قال لأبي حنيفة: أخبرني عن كلمة أولها شرك وآخرها إيمان؟ قال أبو حنيفة: لا أدري. قال جعفر: هي «لا إله إلا الله» فلو قال: «لا إله» ثم أمسك كان كافراً، فهذه كلمة أولها شرك وآخرها إيمان. ثم قال له: ويحك أيهما أعظم عند الله: قتل النفس التي حرم الله أو الزنا؟ قال: بل قتل النفس. فقال جعفر: إن الله قد قبل في قتل النفس شاهدين، ولم يقبل في الرنا إلا أربعة، فكيف يقوم لك قياس؟ ثم قال: أيهما أعظم عند الله الصوم أو الصلاة؟ قال: بل الصلاة. قال: فما بال المرأة إذا حاضت تقضي الصيام ولا تقضي الصلاة، اتق الله يا عبد الله ولا تقس، فإننا نقف غداً نحن وأنت بين يدي الله تعالى فنقول: قال الله عز وجل وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتقول أنت وأصحابك: قسنا ورأينا، فيفعل الله بنا وبكم ما يشاء...^(٨١)

إن أسئلة الإمام جعفر لم تكن مما يعجز واحد مثل أبي حنيفة عن الإجابة عنها، ولكنه الأدب مع آل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي جمعه يسكت.

نستوحي مما تقدم من المناظرات أن الأدب النبوي الرفيع كان معين المتناظرين، وأن الاختلاف لم يكن بين الإخوة حواجز تحول دون الالتقاء، وما تناقشه المؤرخون لتلك الفترة من علظة إنما كان يجري معظمه بين الفرق الكلامية التي امتدت خلافتها إلى الأمور الاعتقادية، فسوّع بعضها لنفسه أن يرمي الآخرين بالكفر أو الفسق أو البدعة، وحتى بين هذه الفرق لم تعد صفحات التاريخ أن تجد من أدب الاختلاف ما يمكن تسجيله..

مناظرة ابن عباس للخوارج:

(٨٠) ينظر في ذلك نحو (إعلام الموقعين ١/١٣٠ وما عده).

(٨١) إعلام الموقعين (١/٢٥٥-٢٥٦).

عن عبد الله بن المبارك^(٨٢) قال: حَدَّثَنَا عكرمة بن عمار، حَدَّثَنَا سَمَّاكُ الْحَنْفِيُّ قَالَ: سمعت ابن عباس يقول: قال علي: لا تقاتلوهم (أي: الخوارج) حتى يخرجوا، فإنهم سيخرجون. قال: قُت: يا أمير المؤمنين أريد بالصلاة فإني أريد أن أدخل عليهم فأسمع من كلامهم وأكلمهم، فقال: أحشى عيكم منهم، قال: (أي: ابن عباس) وكنت رجلاً حسن الخلق لا أؤذي أحداً. قال: فسست أحسن ما يكون من الثياب اليمانية، وترجيت ثم دحيت عيهم وهم قائلون: فقالوا لي: ما هذا اللباس؟ فتنوت عيهم القرآن الكريم: **[قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ]** (الأعراف: ٣٢) وقلت: ولقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبس أحسن ما يكون من اليمانية. فقالوا: لا بأس، فما جاء بك؟ فقلت: أتيتكم من عند صاحبي، وهو ابن عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصاحب، وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعلم بالوحي منكم، وفيهم نزل القرآن الكريم، أبلغكم عنهم وأبلغهم عنكم، فما الذي نقمن؟ فقال بعضهم ناهياً: إياكم والكلام معه، إن قريشاً قوم خصمون، قل الله عز وجل: **[بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ]** (الزحرف: ٥٨). وقال بعضهم كُموه، فانتحى لي منهم رجلاً أو ثلاثة، فقالوا: إن شئت تكلمت وإن شئت تكلمنا. فقلت: بل تكلموا. فقالوا: ثلاث نقمنهنّ عليه: جعل الحكم إلى الرجال وقال الله تعالى: **[إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ]** (الأنعام: ٥٧) (يوسف: ٤٠-٦٧) فقلت: قد جعل الله الحكم من أمره إلى الرجال في ربع درهم: في الأرنب^(٨٣)، وفي المرأة وزوجها **[فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا]** (النساء: ٣٥).

فالحكم في رجل وامرأته والعبد أفضل، أم الحكم في الأمة يرجع بها ويحقن دماؤها، ويلم شعنها؟ قالوا: نعم. قالوا: وأخرى محافضة أن يكون أمير المؤمنين، فأمر الكافرين هو. فقلت لهم: رأيتم إن قرأت من كتاب الله عليكم وجئتكم به من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أترجعون؟ قالوا: نعم. قُت: قد سمعتم أو أراه قد بلغكم أنه لما كان يوم الحديبية جاء سهيل بن عمرو إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلي: «اكتب.. هذا ما صالح عليه مُحَمَّدٌ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا: لو نعلم أنك رسول الله لم نقاتلك. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي: امح يا علي» فأخرجت من هذه؟ قالوا: نعم.

^(٨٢) عبد الله بن المبارك: هو عبد الله بن المبارك بن واصل بن ميمون ميموني مروزي مكي بأبي عبد الرحمن، فقيه محدث حافظ حجة، جمع بين العلم والعبادة، والجهاد والتجارة، واشتهر بالزهد والورع، توفي بمدينة هيت في لعرق سنة (١٨١هـ)، له ترجمة في طقات ابن سعد (٣٧٢/٧)، والسيراري (٧٧)، والحرع والتعدي (٢٢/١٧٩)، وتذكرة (١/٢٧٤)، وخبة (٨/١٦٢)، وتهذيب التهذيب (٣٨٢/٥).

^(٨٣) إشارة إلى قوله تعالى: **[فَحَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنْ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ]** (مائدة: ٩٥) وذلك حول قتل المحرم الصيد.

قال: وأما قولكم: قتل ولم يسب، ولم يعم (أي: في معركة الجمل وصفين) أفتسبون أمكم، وتستحلون منها ما تستحلون من غيرها؟! فإن قستم: نعم، فقد كفرتم بكتاب الله، وخرجتم من الإسلام، فأنتم بين ضاللتين... وكلما جئتهم بشيء من ذلك أقول: أخرجت منها؟ فيقولون: نعم. قال: فرجع منهم ألفان وبقي ستة آلاف.^(٨٤)

فهؤلاء قوم أشهروا سيوفهم لقتال، واستحووا دماء مخالفهم، لكنهم مع ذلك حين جودلوا بالحق استجاب كثير منهم، وحينما دكروا بالقرآن المجيد تدكروا، وحينما دعوا إلى الحوار استجابوا بقبول مفتوحة، فأين المسلمون اليوم من هذا؟!

^(٨٤) إعلام الموقعين (٢١٤/١ - ٢١٥) وله طرق أخرى، ألفاظ مختمة عنه.

الفصل الثالث

اختلاف مناهج الأئمة في الاستنباط

المذاهب الفقهية:

المذاهب الفقهية التي ظهرت بعد عصر الصحابة و كبار التابعين يعدها بعضهم ثلاثة عشر مذهباً، وينسب جميع أصحابها إلى مذهب «أهل السنة» الذي كان وبقي مذهب جماهير المسلمين وعامةًهم، ولكن لم ينل حظ التدوين سوى فقه ثمانية أو تسعة من هؤلاء الأئمة، وقد تباين ما دوّن من فقههم فحطى بعضهم بتدوين كل فقهه، على حين اقتصر على بعضه بالنسبة للآخرين، ومما دوّن هؤلاء عرفت أصول مذاهبهم ومناهجهم الفقهية وهؤلاء هم:

أولاً: الإمام أبو سعيد الحسن بن يسار المصري توفى سنة (١١٠هـ—).

ثانياً: الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن روطي توفى سنة (١٥٠هـ—).

ثالثاً: الإمام الأوزاعي أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد توفى سنة (١٥٧هـ—).

رابعاً: الإمام سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري توفى سنة (١٦٠هـ—).

خامساً: الإمام الليث بن سعد توفى سنة (١٧٥هـ—).

سادساً: الإمام مالك بن أنس الأصمحي توفى سنة (١٧٩هـ—).

سابعاً: الإمام سفيان بن عيينة توفى سنة (١٩٨هـ—).

ثامناً: الإمام محمد بن إدريس الشافعي توفى سنة (٢٠٤هـ—).

تاسعاً: الإمام أحمد بن محمد بن حنبل توفى سنة (٢٤١هـ—).

وهناك الإمام داود بن عبيد الله الأصبهاني البغدادي المشهور بالطاهري نسبة إلى الأخذ بطاهر ألفاظ الكتاب والسنة توفى سنة (٢٧٠هـ—).

وغير هؤلاء كثير أمثال: إسحاق بن راهويه المتوفى سنة (٢٣٨هـ—)، وأبي ثور إبراهيم بن خالد الكلبى المتوفى سنة (٢٤٠هـ—). وهناك آخرون لم تنتشر مذاهبهم، ولم يكثر أتباعهم، أو اعتبروا مقندين لأصحاب المذاهب المشهورة.

أمّا الذين تأصلت مذاهبهم وبقيت إلى يومنا هذا، ولا يزال لها الكثير من المقلدين في ديار الإسلام كلها، ولا يزال فقهم وأصوله مدار التفقه والفتوى -عند الجمهور- أولئك هم الأئمة الأربعة: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد.

مناهج الأئمة المشهورين:

يعتبر الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد، فقهاء حديث وأثر، فهم الذين تنقوا فقه أهل المدينة، وحملوا علومهم، أمّا الإمام أبو حنيفة فهو وارث فقه «أهل الرأي» ومقدم مدرستهم في عصره.

إنّ الاختلاف الذي كان بين مدرسة «سعيد بن المسيب» التي قامت على فقه الصحابة وآثارهم، وسار على نهجها المالكية والشافعية والحنابلة وبين مدرسة «إبراهيم النخعي» التي تعتمد الرأي إن غاب الأثر، هذا الاختلاف كان طبيعياً أن ينتقل إلى كل من أخذ بمهج إحدى المدرستين، ولا يكر أحد أن الخلاف قد حفت حدته كثيراً في هذا الطور، ذلك أنه بعد انتقال الخلافة إلى بني العباس، نقل العباسيون بعض كبار علماء الحجاز إلى العراق لنشر السنة هناك، منهم: ربيعة بن أبي عبد الرحمن، ويحيى بن سعيد^(٨٥) وهشام بن عروة^(٨٦) ومحمد بن إسحاق^(٨٧) وغيرهم، كما

^(٨٥) يحيى بن سعيد: هو يحيى بن سعيد بن فروح القطان شامي نصري. يكنى بأبي سعيد. أحد كبار حفاظ الحديث، وهو إمام حجة ثقة ثبت، من أقران الإمام مالك ومن أعلم الناس بالرجال، وأعرفهم بصور حديث وحظته في زمانه، كثيراً ما كان يفتي برأي أبي حنيفة، توفي سنة (١٩٨هـ)، له ترجمة في طبقات ابن سعد (٢٩٣/٧)، وخية (٣٨٢/٨)، والخرج والتعدين (١٥٠/٢/٤)، وتاريخ بغداد (١٣٥/١٤)، والتذكرة (٢٩٨/١)، وتهذيب التهذيب (٢١٦/١١).

^(٨٦) هشام بن عروة: هو هشام بن عروة بن الربيع بن عزم، أبو مسر أسدي من الشيعين، ثقة حافظ متقن ثبت، كثير الحديث، فقيه من أكابر علماء المدينة في عصره توفي سنة (١٤٥هـ)، وفي (١٤٦، ١٤٧هـ)، له ترجمة في طبقات ابن سعد (٣٢١/٧)، والخرج والتعدين (٦٣/٢/٤)، وتاريخ بغداد (٣٧/١٤)، وتهذيب التهذيب (٤٨/١١).

^(٨٧) مُحَمَّد بن إِسْحَاق: هو مُحَمَّد بن إِسْحَاق بن يسار، مكي من لعرق وتوفي بعد سنة (١٥١هـ)، وهو إمام أهل المعازي والسير، له ترجمة في تاريخ بغداد (٢١٤/١)، وطبقات ابن سعد (٣٢١/٧)، والتذكرة (١٧٢٥/١)، والخرج والتعدين (١٩١/٢/٣)، والميزان (٤٦٨/٣)، وتهذيب التهذيب (٣٩/٩).

أنَّ بعض العراقيين رحلوا إلى المدينة وتلقوا عن عمائها، كأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم^(٨٨) ومحمد بن الحسن اللدين^(٨٩) أحدا عن مالك^(٩٠) كما انتقل كثير من آراء العراقيين وأفكارهم إلى الحجاز كانتقال أفكار الحجازيين إلى العراق، ومع ذلك فقد نجد الأئمة الثلاثة مالكا والشافعي وأحمد يشكون منهجا متقاربا فيما بينهم وإن اختلفوا في بعض مناهج الاستنباط وطرائقه، على حين تميز الإمام أبو حنيفة عنهم في منهجه.

١ - منهج الإمام أبي حنيفة:

بقي الإمام أبو حنيفة رمزا لمنهج مختلف عن مناهج الأئمة الثلاثة وبشكل طاهر، فقواعد مذهبه كما بينها هو تلخص بقوله: «إني آخذ بكتاب الله -تبارك وتعالى- إذا وجدته، فما لم أجده فيه أخذت بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والآثار الصحاح عنه التي فشت في أيدي الثقات، فإذا لم أجده في كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذت بقول أصحابه، آخذ بقول من شئت، ثم لا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم. فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبي وابن المسيب (وعدد رجالا)، فلي أن أجتهد كما اجتهدوا».

هذه هي الأصول الكبرى لمذهب أبي حنيفة، وهناك أصول فرعية أو ثانوية مفرعة على هذه الأصول أو راجعة إليها، وهي التي يبدو فيها الخلاف ويظهر، كقولهم: «قطعية دلالة اللفظ العام كالخاص»^(٩١) و«مذهب الصحابي

^(٨٨) يعقوب بن إبراهيم: هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب لأصاري كوفي نعددي، كبير تلاميذ أبي حنيفة ومقدم أصحابه وقاضي قضاة الهادي والمهدي والرشد، توفي بعدد سنة (١٨٢هـ)، وقيل (١٨١هـ)، له ترجمة في تاريخ عدد (٢٤٢/١٤)، والتذكرة (٢٩٢/١)، والرح والتعدين (٢٠١/٢)، وطلقات ابن سعد (٣٣٠/٧)، وحوهر مصبغة (٢٢٠/٢)، وقد افردت ترجمته ومواقفه بدراسات خاصة كذلك.

^(٨٩) محمد بن الحسن: هو صاحب أبي حنيفة وناشر فقهه، ويكنى بأبي عبد الله، وكنى برشيد قضاء لرقعة والري، وتوفي سنة (١٨٩هـ) في الري، له ترجمة في طقات ابن سعد (٣٣٦/٧)، ومير (٥١٣/٣)، وتاريخ عدد (١٧٢/٢)، والشذرات (٣٢١/١)، والحوهر المضيئة (٤٢/٢).

^(٩٠) المكر السامي (٤٣٤/١-٤٣٥).

^(٩١) العام: هو اللفظة المستعركة لجميع ما وصفت له كمفصلة «كل» و«جميع» ونحوها.

الخاص: هو اللفظ الدال على معين كأسماء الأعلام ونحوها.

القطعي: هو ما يميز القطع؛ أي: الحزم، وأحيانا تكون نصوص قصية لدلالة وقطعية ثبوت كآيات القرآن الكريم اظاهرة، وبوصفه الصحيحة المحكمة، وأحيانا تكون النصوص قطعية ثبوت صفة دلالة، ودلت حينما ثبت بطريقة لا يقبل الاحتمال ويميد القطع كآيات الكتاب والأحاديث المتواترة فإذا كان المعنى يحتمل أكثر من وجه كان صي دلالة على المعنى المحتمل، وذلك كقوله تعالى: [يَتَرَبَّصْنَ

على خلاف العموم مخصص له»^(٩٢)، و«كثرة الرواة لا تفيد الرجحان» و«عدم اعتبار مفهوم الشرط والصفة»^(٩٣) و«عدم قبول خبر الواحد فيما تعم به البلوى»^(٩٤) و«مقتضى الأمر الوجوب قطعاً ما لم يرد صارف» و«إذا خالف الراوي الفقيه روايته بأن عمل على خلافها: فالعمل بما رأى لا بما روى» و«تقديم القياس الجلي على خبر الواحد المعارض له» و«الأخذ بالاستحسان»^(٩٥) وترك القياس عندما تظهر إلى ذلك حاجة» ولذلك نقلوا عن الإمام أبي حنيفة قوله: «علمنا هذا رأي وهو أحسن ما قدرنا عليه، ومن جاءنا بأحسن منه قبلنا».

بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ] (لقرة: ٢٢٨) فهذا نص قصي لأنه قرآن مقبور، يينا بالتواتر، لكنه ظني الدلالة على الظاهر أو الخيص، فإن العلماء قد اختلفوا في المراد بالقرء أهو الحيض أم هو الصهر، وكما قال فريق.

^(٩٢) مذهب الصحابي على خلاف العموم فهو مخصص له: لأدنة لعامة يطرأ عليها لتحصيل كالأستثناء ونحوه، ومما اعتبره بعض العلماء محصاً لعموم الدليل عمل الصحابي أو مذهبه على خلاف لعموم يعتبرونه محصاً لدليل، لأنهم يترصون أن لاصحابي ما كان ليذهب إلى خلاف عموم دليل يعرفه إلا إذا كان يعنى عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ما يخص ذلك العام.

^(٩٣) عدم اعتبار مفهوم الشرط والصفة: دلالة المفهوم هي دلالة لمص على حكم شيء غير مذكور في الكلام كدلالة قوله تعالى: [قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا] (الأنعام: ١٤٥) معهم من قوله مسفوحاً: حل الدم غير المسفوح كالكد والطحال. ومفهوم الشرط هو دلالة لمص مفيد حكم معق بشرط على ثبوت يقص ذلك الحكم عند عدم الشرط مثل قوله تعالى: [وَأِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ] (الصلاق: ٦) فإنه دل على طوقه على وجوب النفقة للمعتدة الحامل حتى تضع حملها ودل بمفهوم الشرط على عدم وجوب نفقة للمعتدة غير حامل.

ومفهوم الصفة: هو دلالة اللفظ الموصوف بصفة على ثبوت يقص حكم منسوق به عند عدم تلك الصفة، مثل قوله تعالى: [وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ] (النساء: ٢٣) فإن الآية دلالة بمفهومها على تحريم روجة لابن عني أبيه إذا كان من صلبه، ودلت بمفهوم الصفة على عدم تحريم روجة الابن المتبنى عني من نساء، لأنه ليس من لأصلاب.

^(٩٤) عموم البلوى: يراد بقول الفقهاء ما يعم به البلوى تلك الأمور التي يتعدى أو يتعسر تحررها، فيقال مثلاً لطين الشارع م تعم به البلوى أو المياه التي قد تنزل من الميازيب أموراً تعم بها البلوى أو سقوص ورق تطيور أو نعصافير، أو بول منها عني الثياب حين تشر أو ارتياد القطط البيوت ونحو ذلك.

^(٩٥) الاستحسان: هو العدول في مسألة عن مثل ما حكم به في نظائرها إلى حلالة توجه يقتضي التحميم، انظر رفع الحرج الدكتور يعقوب الساحسين (٣٩٦).

٢ - منهج الإمام مالك:

أمّا الإمام مالك رحمه الله تعالى فذو منهج مختلف، فهو يقول: «أفكلّما جاءنا رجل تركنا ما نزل به جبريل على مُحَمَّد صلى الله عليه وآله وسلّم لجدله»^(٩٦) وقد مرّ بنا أن مذهبه هوّ مذهب الحنابلة أصحاب مدرسة الإمام سعيد بن المسيّب رحمه الله تعالى، وتتلخّص قواعد مذهب مالك بما يلي:

- الأخذ بنص الكتاب العزيز.
- ثم بظاهره وهو العموم.
- ثم بدليله وهو مفهوم المخالفة.
- ثم بمفهومه (ويريد مفهوم الموافقة).
- ثم تنبيهه، وهو التنبيه على العلة كقوله تعالى: **[فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا]** (الأعراف: ١٤٥).
- وهذه أصول خمسة ومن أسنّة مثلها فتكون عشرة.
- ثم الإجماع.
- ثم القياس.
- ثم عمل أهل المدينة.
- ثم الاستحسان.
- ثم الحكم بسد الذرائع.
- ثم المصالح المرسلّة.^(٩٧)
- ثم قول الصحابي (إن صحّ سنده وكان من الأعلام).

^(٩٦) الفكر السامي (١/٣٧٨).

^(٩٧) المصالح المرسلّة: المصلحة المرسلّة كنفعة ملائمة لتصرفات الشارع، مناسبة مقاصده، لا يشهد لها بالاعتبار أو الإلعاء أصل محدّد مثل عقد الاستصناع، كأن تبرم عقداً مع شخص ليصنع لك شيئاً غير موجود حالة العقد، فليعقود من تصرفات الشارع أنّه لم يعتبر في العقود الصحة إلا إذا كانت عقوداً على شيء معلوم يمكن تسميته، ولا استصناع عبارة عن شيء غير موجود، ولكن المصلحة فيه للناس ظاهرة، ولأنّ المصالح منه يصوت عليهم هذه المصالح فإنّ الشارع اعتبره، وكذلك أسس عقود برصاة والمعاوضة فإنّها لحاجة الناس إليها، ولأنّها محققة لمصالحهم تجاور بعض العلماء عن شرط الإيجاب والقبول فيها.

- ثم مراعاة الخلاف (إذا قوي دليل المحالف).
- ثم الاستصحاب.
- ثم شرع من قبلنا.

٤ - منهج الإمام الشافعي:

وأما قواعد وأصول مذهب الإمام الشافعي، رحمه الله تعالى، فهي ما أحمله في رسالته الأصولية «الرسالة» التي تعتبر أول كتاب أصولي جامع ألف في الإسلام.

قال رحمه الله تعالى: «الأصل قرآن وسنة، فإن لم يكن فقياس عليهما، وإذا اتصل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصح الإسناد به فهو المنتهى، والإجماع أكبر من الخبر المفرد، والحديث على ظاهره وإذا احتمل المعاني فما أشبه منها ظاهره أولاها به. وإذا تكافأت الأحاديث فأصحها إسناداً أولاها، وليس المنقطع بشيء ما عدا منقطع ابن المسيب، ولا يقاس أصل على أصل، ولا يقال للأصل لم وكيف؟ وإنما يقال للفرع لم؟ فإذا صح قياسه على الأصل صح وقامت به الحجة».^(٩٨)

فالإمام الشافعي -إذن- يرى أن القرآن الكريم والسنة سواء في التشريع، فلا يشترط في الحديث شرطاً غير الصحة والاتصال لأنه أصل، والأصل لا يقال له: لم وكيف؟ فلا يشترط شهرة الحديث^(٩٩) إذا ورد فيما تعم به البلوى -كما اشترط ذلك الإمام أبو حنيفة- ولم يشترط عدم مخالفة الحديث لعمل أهل المدينة -كما اشترط ذلك الإمام مالك- ولكنه لم يقل من المراسيل^(١٠٠) إلّا مراسيل سعيد بن المسيب، لأن لها طرقاً متصلة عنده، وقد خالف في هذا مالكاً والثوري ومعاويه -من أهل الحديث- الذين كانوا يحتجون بها^(١٠١) وأكر الاحتجاج بـ«الاستحسان»

^(٩٨) المنهاج للووي، والفكر السامي (٣٩٨/١).

^(٩٩) الحديث المشهور: ما له طرق محصورة بأكثر من ثلث، أو ما روه في كن ضقة ثلاثة أو أكثر ولم يبلغ حد التواتر، سمي بذلك لشهرته ووضوحه، انظر شرح نزهة النظر في توضيح حجة نكير (١٧) صبع خامعة نسبية بارس -هد.

^(١٠٠) الحديث المرسى: هو الحديث الذي يسقط من آخر سنده من بعد تابعي وحدث كأن يقول التابعي: قال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- كذا... دون أن يذكر من روى له حدث عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-.

^(١٠١) الفكر السامي (٣٩٩/١).

مخالفًا في ذلك المالكيّة والحنفيّة معًا، وكتب في رد الاستحسان كتابه «إبطال الاستحسان» وقال قولته المشهورة: «من استحسن فقد شرع» كمارد «المصالح الرسل» وأكر حجيتها، وأكر الاحتجاج بقياس لا يقوم على علة مضطّة ظاهرة، وأكر الاحتجاج بعمل أهل المدينة، كما أكر عبي الحنفية تركهم العمل بكثير من السنن لعدم توفر ما وضعوه فيها من الشروط كالشهرة ونحوها، كما أنّه لم يقتصر - كمالك - على الأخذ بأحاديث الحجازيين.

هذه هي أهم وأبرز أصول مذهب الإمام الشافعيّ إجمالاً، وفيها من المخالفة لأصول الحنفية والمالكية ما لا يخفى.

٤ - منهج الإمام أحمد بن حنبل:

وأما الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى فقواعد مذهبه شديدة القرب من قواعد مذهب الإمام الشافعيّ - التي تقدم ذكرها - فهو يأخذ:

أولاً: بالنصوص من القرآن الكريم والسنة، فإذا وجدها لم ينتفت إلى سواها، ولا يقدم على الحديث الصحيح المرفوع شيئاً من «عمل أهل المدينة، أو الرأي، أو القياس، أو قول الصحابي، أو الإجماع القائم على عدم العلم بالمخالف».

ثانياً: فإن لم يجد في المسألة نصاً انتقل إلى فتوى الصحابة، فإذا وجد قولاً لصحابي لا يعلم له مخالفاً من الصحابة لم يقده إلى غيره، ولم يقدم عليه عملاً ولا رأياً ولا قياساً.

ثالثاً: فإذا اختلفت الصحابة تخير من أقوالهم أقربها إلى الكتاب والسنة ولم يخرج عن أقوالهم، فإن لم يتضح له الأقرب إلى الكتاب أو السنة حكى الخلاف ولم يجزم بقول منها.

رابعاً: يأخذ بالحديث المرسل والضعيف إذا لم يجد أثراً يدفعه أو قول صحابي أو إجماعاً يخالفه، ويقدمه على القياس.

خامساً: القياس عنده دليل ضرورة يُلجأ إليها حين لا يجد واحداً من الأدلة المتقدمة.

سادساً: يأخذ بسد الذرائع.^(١٠٢)

٥ - منهج الإمام الظاهري:

ولعلّ من المناسب التعرض إلى قواعد المذهب الظاهريّ وأصوله باختصار، ذلك لأنّ هذا المذهب من المذاهب الإسلامية ذات الأثر والتي لا يزال لها بين أهل السنّة أتباع، وقد وقع أشد أنواع الخلاف بين الظاهريّة وبين الحنفيّة ثم المالكيّة، ثم الحنابلة، ثم الشافعيّة، وقد كان داود يعترف لشافعيّ بكثير من الفضل.

وأبرز أصول المذهب الظاهريّ: التمسك بطواهر آيات القرآن الكريم والسنّة وتقديمها على مراعاة المعاني والحكم والمصالح التي يظن لأجها أنّها شرعت. ولا يعمل بالقياس^(١٠٣) عندهم ما لم تكن العلة منصوبة في المحل الأول (المقيس عليه) ومقطوعاً بوجودها في المحل الثاني (المقيس) بحيث يتزل الحكم منزلة (تحقيق المناط).^(١٠٤)

كما يحرم العمل بالاستحسان، ويستدل بالإجماع الواقع في عصر الصحابة فقط؛ ولا يعمل بالمرسل والمنقطع خلافاً للمالكيّة والحنفيّة والحنابلة، ولا يعمل بشرع من قبنا، ولا يحل لأحد العمل بالرأي لقوله تعالى: **[مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ]** (الأنعام: ٣٨) وتعديّة الحكم المنصوص عليه إلى غيره تعدّ لحدود الله تعالى، ولا يحل لأحد القول

(١٠٢) سد الذرائع: الدريعة لغة: الوسيلة التي يتوصل بها إلى شيء آخر سوء كان حسياً أم معنوياً، حيراً أم شراً، واصطلاحاً هي: الموصول إلى الشيء المصوغ المشتتم على مفسدة؛ كسطر إلى المرأة لأحسية فإنه دريعة إلى لرب، فتحرّم نظر يعتبر سداً للدريعة. ويمكن الاطلاع على ما يأخذ به الإمام أحمد وما لا يأخذ به من أدنة مختلف فيها في نحو «إعلام الموقعين» والمدهل وأصول مذهب الإمام أحمد.

(١٠٣) القياس: ويمكن مراجعة ذلك في اساحت استعقة بقودح نعة ولأسنة نودة على نقياس.

(١٠٤) تحقيق المناط: هو أن يعرف كون وصف من الأوصاف علة لحكم، فيجتهد بمعرفة الأمور التي توجد فيها العلة. وأما المناط: فهو العلة، سميت بذلك لأنّ الحكم يباط بها. فحين ينص على أنّ علة قصف يد السارق هي السرقة، وهي أحد المال حفية من حرره، فالجتهل بمحاول معرفة الأمور التي تتحقق فيها صفة أحد ما لغير حفية من حرره، فقد يقيس (لشال) و(ساش القصور) على السارق، لأنّ كلّ منهما يطبق على فعله هذا الوصف، وتوجد فيه نعة.

بالمفهوم المحالف، والتقليد حرام على العامي كما هو حرام على العالم وعلى كل مكلف جهده الذي يقدر عليه من الاجتهاد. (١٠٥)

ولنا كلمة:

والحقيقة أن كثيراً الأصول التي سست إلى الأئمة المتوعين هي أصول مخرجة على أقوالهم، لا تصح بها الروايات عنهم، فالتثبت بها، والدفع عنها، وتكفي إيراد الاعتراضات والإحاثات عنها، والرد على ما يحالفها، والانتعال بكل ذلك عن كتاب الله - تبارك وتعالى - وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ذلك كله من أبرز دواعي الاختلاف السيئ الذي لم يهدف إليه الأئمة أنفسهم رحمهم الله تعالى، وقد أبعد هذا المتأخرين من المسلمين عن معالي الأمور، وشغلهم بسفاسفها حتى تدنت الأمة إلى ذلك الدرك الهابط الذي تتمرغ فيه اليوم.

(١٠٥) هذه الأصول لحصاها من كتابي (السد والإحكام لابن حرم).

الفصل الرابع

أسباب الاختلاف وتطوره

أسباب الاختلاف من عهد النبوة حتى عهد الفقهاء:

إذا سلمنا أن الاختلاف في القضايا الفكرية -التي منها القضايا الفقهية - أمر طبيعي، لما فطر عليه الناس من تباين في عقولهم وأفهامهم ومداركهم، وحب أن نقر بأن الاختلاف في عهد النبوة والخلافة الراشدة بين عديد من الصحابة كان أمراً واقعاً تشهد له جملة من الأحداث، وليس في نفيه ما يخدم هذا الدين، كما أننا لا نرى في بيانه مساساً بمثالية هذه الدعوة، وصدق نية أولئك الرجال الذين كانوا يحتفون؛ بل يمكن أن نقول: إن في ذكر هذه الاختلافات بياناً لواقعية هذا الدين، فهو يتعامل مع الناس على أنهم بشر، تتارعهم عوامل مختلفة مما فطر الله تبارك وتعالى خلقه عليه، ولكن الذي تطمئن إليه النفس المؤمنة أن ذلك الاختلاف لم ينشأ عن ضعف في العقيدة، أو شك في صدق ما يدعو إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بل كان تحري الحق والرغبة في إصابة قصد الشارع من الأحكام بغية جميع المختلفين.

ولما كان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مصدر تلك الأحكام لم يكن عمر الخلاف يمتد لأطول من الطريق المؤدية إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقد رأينا من خلال الأحداث التي مرت أن أسباب الاختلاف في مجموعها، لم تكن تخرج عن تباين في فهم النص لأسباب لعوية أو اجتهادية، وذلك في تفسير ما بين أيديهم من كتاب الله -تبارك وتعالى - وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، ولم تكن هذه الأسباب لتخفي وراءها أية نوايا تحاول إثماء بذرة الخلاف التي كان المنافقون يحرصون على تعهدها.

لذلك سرعان ما كانت هذه الاختلافات تضح ببقاء الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، أو الاحتكام إلى نص أدركه بعضهم وغاب عن الآخرين، لأن غاية ذي الفطرة السليمة نشدان الحق حيثما وجد.

من الطبيعي أن تنتقل بعض الأسباب الموضوعية للاختلاف من عصر لآخر حيث يصعب وضع حواجز تحصر خلفها أسباب الاختلاف في كل عصر، ولكن هناك أموراً كانت تستجد على الساحة الإسلامية، نتجت عنها أسباب وعوامل تذكى روح الاختلاف.

فمنذ مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه تعرضت الأمصار الإسلامية لهزات عنيفة أفرزت بعض الأحداث التي أدخلت إلى دائرة الاختلاف أموراً كانت خارجها، ربما أدت إلى انطواء أهل كل بلد أو مصر على ما وصلهم من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حوف الوضع والدس، كما أشرنا من قبل.

وظهرت مدرستا الكوفة والبصرة كبيئة خصبة لتفاعل الأفكار السياسية وتعددت الفرق المختلفة، كالخوارج والشيعة والمرجئة^(١٠٦)، وظهرت المعتزلة والجهمية وغيرهم من أهل الأهواء والبدع.

وتعددت المناهج العقبية والفكرية بتعدد تلك الفرق، وأصبح لكل فرقة منطقات وقواعد تنطلق منها في تعاملها مع بصوص الشارع، وفي تفسيرها لمصادر الشرعية، وفي مواقفها من القضايا المختلفة التي استحدثت، وبدأت الحاجة تظهر إلى وضع الضوابط والقيود، وتحديد الماهج وطرق استساط أحكام الوقائع من الوحي الإلهي، وتحديد ما يجوز الاختلاف فيه وما لا يجوز.

ولعل من فضل الله تعالى أن جعل الجانب الفقهي في دائرة ما يجوز فيه الاختلاف، وذلك لأن «الفقه» عبارة عن معرفة الفقيه حكم الواقعة من دليل من الأدلة التفصيلية الجريئة التي نصبها الشارع لدلالة على أحكامه من آيات الكتاب، وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وقد يصيب الفقيه حكم الشارع، أو يوافقه، وقد لا يوافق ذلك، ولكنه في الحالتين غير مطالب بأكثر من أن يبدل أقصى طاقته العقبية والذهنية للوصول إلى حكم، فإن لم يكر

(١٠٦) المرجئة: هم الذين يسب إليهم القول بالإرجاء في الإيمان، وإلرجاء في سعة التأخير، ومما في الإصلاح: فهو تأخير العمل عن الإيمان. وذلك أنهم يقولون بأن المعصية مع الإيمان لا تبصر، كما لا تنفع صاعة مع كفر وهب، خلاف ما عبه أهل القلة، قد انقسموا إلى فرق خمس، انظر لمعرفة فرقهم ومقالاتهم: التصير في الدين (٩٧)، وعتقادات عرق سرري (١٠٧ وما بعده)، والمواقف لعصدي الدين الإيجي (٤٢٧ - المتى وحده).

مَا وصل إليه حكم الشارع فهو أقرب مَا يكون إليه في حقيقته وغاياته وآثاره، ولذلك كان الاختلاف أمرًا مشروعًا وذلك لتوفر أمرين فيه:

الأول: أن لكل من المختلفين دليلاً يصح الاحتجاج به، فما لم يكن له دليل يحتج به سقط، ولم يعتبر أصلاً.

الثاني: إلّا يؤدي الأخذ بالمذهب المخالف إلى محال أو باطل، فإن كان ذلك بطل منذ البداية، ولم يسع لأحد القول به بحال، وبهذين الأمرين يغير «الاختلاف» «الخلاف».

فالاختلاف: مَا توافر فيه الشرطان المذكوران، وهو مظهر من مظاهر النظر العقلي والاجتهاد، وأسبابه منهجية موضوعية في الغالب.

أما الخلاف: فهو الذي يفقد الشرطين أو أحدهما، وهو مظهر من مظاهر التشنج والهوى والعباد، وليس له من سبب يمت إلى الموضوعية.

أسباب الاختلافات الفقهية في عصر الفقهاء:

حرص الفقهاء الذين أجمعت الأمة على الأخذ بمذاهبهم، على التزام الشرطين السابقين، وقد اختلف الناس في تحديد أسباب الاختلافات الفقهية في هذا العصر اختلافًا بيّنًا: فمن أكثر في ذكر هذه الأسباب إلى مقتصد فيها، ومع ذلك فإن من الممكن إعادة هذه الأسباب إلى الأمور التالية:

١ - أسباب تعود إلى اللغة:

وذلك كأن يرد في كلام الشارع لفظ مشترك، وهو مَا وضع لمعاد متعددة ومختلفة، كلفظة «عين» التي تستعمل في الباصرة والجارية، وفي الذهب الحالص، وفي الرقيب، وغيرها من المعاني.

فإذا وردت في كلام الشارع مجردة عن القرينة، تساوت المعاني التي وضعت لها - في احتمال كون كل منها مرادًا - فيختلف المجتهدون في حمل ذلك اللفظ على أي من معانيه التي وضع لها، أو عليها كلها.

فقد اختلف الفقهاء في مراد الشارع من لفظ «القرء» في قوله تعالى: **[وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ]** (البقرة: ٢٢٨)؛ فلفظ «القرء» مشترك بين الطهر والحيض، فاختلف الفقهاء في عدة المطقة أتكون بالحيض أم بالأطهار؟ فذهب الحنابلة - منهم - إلى أن عدة المطقة ثلاثة أطهار، وذهب العراقيون إلى أنها ثلاث حيض. (١٠٧)

وأحياناً يكون لفظ استعمالاً: حقيقي، ومجازي، فيختفون في أيهما استعمل اللفظ في ذلك النص من نصوص الشارع.

وقد اختلف العلماء بادئ ذي بدء في جواز وقوع امحاز في لفظ الشارع، فأثبتته الأكثرون، ونفاه الأقلون، كالأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني وشيخ الإسلام ابن تيمية.

والدين نفوه استدلوأ بأن امحاز هو إطلاق اللفظ على غير ما وضع له - في الأصل - كإطلاق لفظ «الأسد» وإرادة الرجل الشجاع، ونصوص الشارع جاءت لبيان الأحكام الشرعية وإطلاق اللفظ، وإرادة غير ما وضع له مناف للبيان المقصود، ولسنا بصدد مناقشة هذا الموضوع، فإن جماهير العلماء قد ذهبوا إلى ورود امحاز في لفظ الشارع، واعتبر ابن قدامة وغيره من الأصوليين إككار وقوعه في نصوص الشارع نوعاً من المكابرة. (١٠٨)

وعلى هذا فقد يختلف العلماء في فهم المراد من كلام الشارع، إذا ورد بتركيب متردد بين الحقيقة والمجاز، أو ورد لفظ مفرد يحتمل الأمرين فيحمسه بعضهم على المعنى الحقيقي، ويحمسه آخرون على المعنى المجازي وذلك كلفظ: «الميزان» فحقيقته تلك الأداة التي يزن الناس بها الأشياء، ويطلق على «العدل» مجازاً. قال تعالى: **[وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ (٧) أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ (٨) وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ]** (الرحمن: ٧-٩). فالميزان في الأولى والثانية استعمل في «العدل» كما في قوله تعالى: **[لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ]** (الحديد: ٢٥)، وفي الثالثة أريد به المعنى الحسي، وهو الأداة التي توزن بها الأشياء (١٠٩)، كما يقال

(١٠٧) في تفسير القرطبي (١١٣/٣)، والمعنى لابس قدمه (٧٧/٩ وما بعدها).

(١٠٨) انظر روضة الباطر (٣٥) ط. السليمانية.

(١٠٩) تفسير ابن كثير (٢٧٠/٤).

للعروض «ميزان الشعر» ولسحو «ميزان الكلام»^(١١٠)، ومثله لفظ «السلسلة» وغيرها. وأحياناً يكون المجاز في التركيب كما في قوله تعالى: **[يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا]** (الأعراف: ٢٦) فمن المعلوم أن اللباس لا يتزل من السماء وهو لباس، ولا الريش كذلك، ولكن الله تعالى أنزل المطر وأنبت النبات وخلق الحيوان وكساه الصوف والشعر والوبر، وأنبت القطن والكتان ليتخذ منه اللباس، فأسد إلى المسبب وهو اللباس بدلاً من السبب وهو الماء الذي جعل الله تعالى منه كل شيء حي. ومن المعروف أن صيغة «افعل» للأمر و«لا تفعل» للنهي، ومطلق الأمر يفيد الوجوب، ومطلق النهي يفيد التحريم. ذلك هو الاستعمال الحقيقي لكل من الصيغتين، ولكن قد ترد كل منهما لمعان غير المعنى الذي وضعت له أولاً.

فقد يرد الأمر للندب مثل قوله تعالى: **[فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا]** (النور: ٣٣).

والإرشاد نحو قوله تعالى: **[وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ]** أو قوله تبارك وتعالى: **[إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ]** (البقرة: ٢٨٢) والتهديد نحو قوله تعالى: **[اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ]** (فصت: ٤٠) وغير ذلك.^(١١١)

وكذلك النهي قد يرد لعير التحريم، كالكراهة والتحقير في نحو قوله تعالى: **[لَا تُمْدِدْ عَيْنِكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ]** (الحجر: ٨٨)، والإرشاد كما في قوله تعالى: **[لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ]** (المائدة: ١٠١) وغيرها.^(١١٢) كما أن الأمر قد يرد بصيغة الخبر، وكذلك النهي قد يرد أيضاً بصيغة الخبر والنفي، وكل ذلك له آثار في اختلاف الفقهاء، وفي طرائقهم. وفي استنباط الأحكام الشرعية من النصوص؛ وأحياناً تختلف مذاهب العلماء في فهم النص لاختلاف أحوال كمة واردة فيه، وإن لم يختلف معناها. كاختلافهم في قوله تعالى: **[وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ]** (البقرة: ٢٨٢) حيث ذهب بعضهم إلى أن المراد بها صدور الضرر من الكاتب والشهيد وذلك بأن يكتب الكاتب ما لم يُملَّ عليه، ويشهد الشاهد بخلاف الواقع، ودليل هؤلاء قراءة ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: (ولا يُضارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ).

^(١١٠) التسيه (٥٥).

^(١١١) يراجع المحصول بتحقيقنا (١/٢٠٧ وما بعدها) وقد ورد خمسة عشر معنى ترد لها صيغة: فعن.

^(١١٢) المرجع السابق (٤٦٩)، والإحكام للآمسي (١٨٧/٢) ض. لرياض.

وذهب آخرون إلى أنَّ المراد وقوع الضرر عيهما، كأد يمعنا من أشغالهما، ويكفُّ الكتابة والشهادة في وقت لا يلائمهما، ودليل من ذهب إلى هذا قراءة ابن مسعود رضي الله تعالى عنه: (وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ) فلما كانت اللفظة مدغمة في لغة تميم، احتمل بقاء الفعل لمعنوم، وبناءه للمجهول، فحدث هذا الاختلاف، وإن كان فك الإدغام لغة أهل الحجاز. (١١٣)

والمتبع لهذا النوع من أسباب الاختلاف، يجد أمثلة كثيرة عيه في الكلمات المفردة، وفي التراكيب المختلفة وأنواعها، وما يعرض لها من عموم وخصوص، وإطلاق وتقييد، وإجمال وبيان، وغير ذلك... ولعلَّ فيما ذكرنا ما ينبه إلى ما أغفلنا مما يمكن الاطلاع عليه في مظانه. (١١٤)

٢ - أسباب تعود إلى رواية السنن:

وهذا النوع من الأسباب متعدد الحوائث، مختلف الآثار، وإليه ترجع معظم الاختلافات الفقهيَّة التي وقعت لعلماء السلف.

فأحياناً لا يصل الحديث إلى مجتهد ما، فيفتي بمقتضى ظاهر آية أو حديث آخر، أو بقياس على مسألة سبق فيها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلَّم قضاء، أو بمقتضى استصحاب لحال السانقة^(١١٥)، أو بمقتضى أنَّ الأصل البراءة وعدم التكليف^(١١٦)، أو بموجب أيِّ وجه معتبر من وجوه الاجتهاد.

وقد يصل -في الواقعة موضع البحث - إلى مجتهد آخر حديث، فيفتي بمقتضاه فتختلف فتياهما. وأحياناً يصل الحديث إلى المجتهد، ولكنه يرى فيه علة تمنع من العمل بمقتضاه، كاعتقاده عدم صحة إسناده إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلَّم لوجود مجهول أو متهم، أو سبب الحفظ في سلسلة إسناده، أو لانقطاعه أو إرساله، أو

(١١٣) يراجع التيسير على أسباب الاختلاف (٣٢-٣٣).

(١١٤) نحو كتاب ابن السيد البطيوسي (لتيسير على الأسباب التي أوجبت لاختلاف بين المسلمين)، وكتاب ابن نيمية: (رفع الملام عن الأئمة الأعلام).

(١١٥) استصحاب الحال: هو جعل الحكم الثابت في المأضي مستمراً إلى الحاضر عدم تغير أو إبقاء ما كان على ما كان.

(١١٦) الأصل عدم التكليف وبراءة دمة العبد من اشكايف وسبب إتيائه لا تكليف لا دليل.

لكونه يشترط في حبر الواحد العدل الحافظ شروطاً لا يشترطها غيره، فيعمل أحدهما بالحديث، لأنّ له طريقاً صحيحاً متصلاً عنده، ولا يعمل الآخر بمقتضاه لعنة من العمل المذكورة، فتختلف الأقوال.

وقد تختلف أقوال العلماء لاختلاف آرائهم في معاني الحديث ودلالته، وذلك كاختلاف أقوالهم في مسائل: «المزانية»^(١١٧) و«المخابرة»^(١١٨) و«المحاكلة»^(١١٩) و«الملامسة»^(١٢٠) و«المنابذة»^(١٢١) و«الغرر»^(١٢٢) لاختلافهم في تفسيرها.

وقد يصل الحديث لبعضهم من طريق بلفظ، ويصل لمجتهد آخر بلفظ معاير وذلك كأن يُسقط أحدهما من الحديث لفظاً لا يتم المعنى إلا به، أو يتغير معنى الحديث بسقوطه.

وقد يصل الحديث إلى أحد المجتهدين مقترناً بسبب وروده، فيحسن فهم المراد منه، ويصل إلى آخر من غير سبب وروده، فيختلف فهمه له.

وقد يسمع راو بعض الحديث، ويسمع الآخر الحديث كاملاً، وقد ينقل الحديث من كتاب بلفظ مصحّف أو متغيّر، ويبني عليه، وينقده آخر بلفظ لم يدحه شيء من ذلك فتختلف الأقوال بناءً على ذلك، وقد يصح الحديث عند المجتهد ولكنه يعتقد أنّه معارض بما هو أصح منه أو أقوى، فيرجح الأقوى، أو لا يتضح له أقوى الدليلين، فيتوقف عن الأخذ بكل منهما، حتى يظهر له مرجح.

(١١٧) المزانية: لغة المدافعة، وفي اصطلاح أهل العلم مثل: بيع أرض في رعبوس سجن دائر، وبيع العنب بالريب، وبيع الزرع بالخطئة كيناً، وعند بعضهم يراد بالمراسة المراجعة، ينظر القاموس الفقهي (١٥٨).

(١١٨) المحاربة: أن يعطي المالك املاح أرضاً يردها على عصى ما يجرح منها، أو هي عصى في الأرض تعص ما يجرح منها.

(١١٩) المحاقلة: هي بيع الررع قبل بدو إصلاحه.

(١٢٠) الملامسة: بيع كاد في الحاهلية وصورته: أن يمس رجل خبيع ومجرد منه يعتبر بمرءة نبيع من غير أن يفحصه أو يشره، وعالماً ما يكون بالثياب.

(١٢١) المنابذة: أن يبيع المرء ثوبه ثوب غيره، أو ثوبه ويعتبر مجرد من ثوب مرءة سبيع.

(١٢٢) بيع ما لا يعلم وجوده وعدمه، أو لا تعلم قوته أو كثرته أو لا يقدر على تسيمة.

وقد يعثر مجتهد على ناسح لتحديث، أو مخصص لعامه، أو مقيد لمطقه ولا يطلع مجتهد آخر على شيء من ذلك، فتختلف مذاهبهما.^(١٢٣)

٣ - أسباب تعود إلى القواعد الأصولية وضوابط الاستنباط:

علم أصول الفقه هو: «معرفة أدلة الفقه على سبيل الإجمال، وكيفية الاستفادة منها، وحال المستفيد». فهذا العلم عبارة عن: مجموع القواعد والضوابط التي وضعها المجتهدون لضبط عمية الاجتهاد واستنباط الأحكام الشرعية الفرعية من الأدلة التفصيلية؛ فيحدد المجتهدون في مناهجهم الأصولية الأدلة التي تستقى منها الأحكام، ويستدلون لحجية كل منها، ويبيّنون جميع العوارض الذاتية لتلك الأدلة لتتضح طرائق الاستفادة الأحكام منها، ويحددون طرق الاستفادة الحكم الشرعي من كل دليل من تلك الأدلة، والخطوات التي يسلكونها منذ البداية حتى الوصول إلى الحكم الشرعي.

وهذه القواعد والضوابط اختلفت مذاهب المجتهدين فيها: فحجم عن الاختلاف فيها اختلاف في المذاهب الفقهية التي يذهب كل منهم إليها، فعص الأئمة يذهب إلى أن فتوى الصحابي إذا اشتهرت ولم يكن لها مخالف - من الصحابة أنفسهم - حجة، لأن الثقة بعدالة الصحابة تشعر بأن الصحابي ما أفتى بما أفتى به إلّا بناءً على دليل، أو فهم في دليل، أو سماع من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يشتهر ولم يصل إلينا.

وبعضهم لا يرى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا فيما يراه، فتختلف مذاهب الفقهاء بناءً على ذلك.

وبعض المجتهدين يأخذ بـ«المصالح المرسلة» أي: تلك الأمور التي لم يوجد في الشرع ما يدل على اعتبارها بذاتها، كما لم يوجد فيه ما يدل على إلغائها بذاتها، فهي مرسنة مطبقة عن الإلغاء والاعتبار، فإذا أدرك المجتهد في تلك الأمور ما يحقق مصلحة، قال بمقتضى تلك المصلحة باعتبار أن الشارع ما شرع لأحكام إلّا لتحقيق مصالح العباد. وهناك أمور أخرى - من هذا النوع - اختلف المجتهدون فيها، وتعرف في كتب أصول الفقه بـ«الأدلة المختلف

^(١٢٣) انظر رفع الملام (٧) المكتب الإسلامي.

فيها» كـ«سد الذرائع» و«الاستحسان» و«الاستصحاب» و«الأخذ بالأحوط» و«الأخذ بالأثقل» و«العرف» و«العادة» وغيرها.

كما أن هناك اختلافًا في بعض الأمور المتعلقة بدلالات البصوص، وطرق تلك الدلالات، وما يحتج به منها، وعن كل ذلك نشأت اختلافات فقهية في كثير من الفروع.

تلك هي أهم وأبرز الأسباب التي ترجع إليها الاختلافات الفقهية نبهنا إليها بإيجاز، ومن أراد الاستقصاء ومعرفة كل تلك الأسباب، أو جلها مع أمثلتها، فيرجع إلى الكتب التي ألفت لمعالجة هذا الأمر قديمًا وحديثًا^(١٢٤).

(١٢٤) تنظر نزهة الأولياء (٣٩٢)، ودائرة معارف قرن العشرين (١٤١/٤).

الفصل الخامس

في معالم الاختلاف بين الأئمة وآدابه

لقد اختلفت الأئمة في كثير من الأمور الاجتهادية، كما اختلفت الصحابة والتابعون قبلهم؛ وهم جميعاً على الهدى ما دام الاختلاف لم ينجم عن هوى أو شهوة أو رغبة في الشقاق، فقد كان الواحد منهم يبذل جهده وما في وسعه ولا هدف له إلا إصابة الحق وإرضاء الله جل شأنه، ولذلك فإن أهل العلم في سائر الأعصار كانوا يقبلون فتاوى المفتين في المسائل الاجتهادية ما داموا مؤهين، فيصوبون المصيب، ويستغفرون لخطيئ، ويحسنون الظن بالجميع، ويسمون بقضاء القضاة على أي مذهب كانوا، ويعمل القضاة بخلاف مذاهبهم عند الحاجة من غير إحساس بالخرج أو الطوائف على قول بعينه، فالكمل يستفي من ذلك النبع وإن اختلفت الدلائل، وكثيراً ما يصدّون اختياراتهم نحو قولهم: «هذا أحوط» أو «أحسن» أو «هذا ما ينبغي» أو «نكره هذا» أو «لا يعجبني» فلا تضيق ولا اتقام، ولا حجر على رأي له من النص مستند، بل يسر وسهولة وافتتاح على الناس لتيسير أمورهم.

لقد كان في الصحابة والتابعين رضوان الله تعالى عليهم ومن بعدهم من يقرأ البسملة، ومنهم من لا يقرأها، ومنهم من يجهر بها، ومنهم من يسر، وكان منهم من يقنت في الفجر، ومنهم من لا يقنت فيها، ومنهم من يتوضأ من الرعاف والقيء، والحجامة، ومنهم من لا يتوضأ من ذلك، ومنهم من يرى في مس المرأة نقضاً للوضوء، ومنهم من لا يرى ذلك، ومنهم من يتوضأ من أكل لحم الإبل أو ما مسته النار مساً مباشرًا، ومنهم من لا يرى في ذلك بأسًا.

إن هذا كله لم يمنع من أن يصي بعضهم حنف بعض، كما كان أبو حنيفة وأصحابه والشافعي وأئمة آخرون يصلون خلف أئمة المدينة من المالكية وغيرهم ولو لم يتزموا بقراءة البسملة لا سرًا ولا جهراً، وصلى الرشيد إماماً وقد احتجم فصار الإمام أبو يوسف حنفي ولم يعد الصلاة مع أن الحجامة عنده تنقض الوضوء.

وكان الإمام أحمد بن حنبل يرى الوضوء من الرعاف والحجامة، فقليل له: فإن كان الإمام قد حرح منه الدم ولم

يتوضأ هل يصلي خلفه؟ فقال: «كيف لا أصلي خلف الإمام مالك وسعيد بن المسيب»^(١٢٥). وصلى الشافعي رحمه الله الصبح قريباً من مقبرة أبي حنيفة رحمه الله فسم يفت - والقنوت عنده سنة مؤكدة - فقبل له في ذلك، فقال: «أخالفه وأنا في حضرته» وقال أيضاً: «ربما انحدرنا إلى مذهب أهل العراق»^(١٢٦).

وكان مالك رحمه الله أثبت الأئمة في حديث المدنيين عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأوثقهم إساداً، وأعلمهم بقضايا عمر وأقاويل عبد الله بن عمر وعائشة وأصحابهم من الفقهاء السبعة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، وبه وبأمثاله قام عم الرواية والفتوى، وقد حدث وأفتى رضي الله تعالى عنه، وألف كتابه «الموطأ» الذي توخى فيه إيراد القوي من حديث أهل الحجاز. كما نقل ما ثبت لديه من أقوال الصحابة وفتاوى التابعين، وبوّه على أبواب الفقه فأحسن ترتيبه وأحاده، وقد اعتبر «الموطأ» ثمرة جهد الإمام مالك لمدة أربعين عاماً، وهو أول كتاب في الحديث والفقه طهر في الإسلام، وقد وافقه على ما فيه سبعون عالماً من معاصريه من علماء الحجاز، ومع ذلك فحين أراد المنصور كتابة عدة نسخ منه، وتوزيعها على الأمصار. وحمل الناس على الفقه الذي فيه حسماً للتحلاف كان الإمام مالك أول من رفض ذلك. فقد روي عنه أنه قال: «يا أمير المؤمنين، لا تفعل هذا، فإن الناس قد سبقت لهم أقاويل، وسمعوا أحاديث، ورووا روايات، وأخذ كل قوم بما سبق إليهم، وأتوا به من اختلاف الناس فدع الناس وما اختار أهل كل بلد منهم لأنفسهم... فقال الخليفة: وفقك الله يا أبا عبد الله»^(١٢٧).

فأي رجل هذا الإمام الجليل الذي يأبى أن يحمل الناس على الكتاب الذي أودع فيه أحسن ما سمع من السنة، وأقوى ما حفظ وأدرك من العلم الذي لا اختلاف فيه عند أهل المدينة وذلك الحشد من علماء عصره.

رسالة الليث بن سعد إلى الإمام مالك:

ولعل من أفضل وأحسن أمثلة أدب الاختلاف تلك الرسالة العظيمة الرائعة التي بعث بها فقيه مصر وإمامها وعالمها الليث بن سعد إلى الإمام مالك، يعرض عليه فيها وجهة نظره في أدب جم رفيع حول كثير مما كان الإمام

(١٢٥) إشارة إلى أن الإمامين مالكاً وإسماً المسيب لا يريان لوصوء من حروح لعم.

(١٢٦) حجة الله السالعة (٣٣٥).

(١٢٧) المرجع السابق (٣٠٧)، وانظر السامي (٣٣٦/١).

مالك يذهب إليه ويخالفه فيه الليث بن سعد، ونظراً لطول الرسالة نقتطف منها ما يشير إلى ذلك الأدب الرفيع الذي احتلف في ظله سلف هذه الأمة، وكرام عثمائها، يقول الليث بن سعد: «... سلام عليك، فإني أحمد الله الذي لا إله إلا هو أما بعد؛ عافانا الله وإياك، وأحسن لنا العاقبة في الدنيا والآخرة، قد بلغني كتابك تذكر فيه من صلاح حالكم الذي يسرني، فأدام الله ذلك لكم، وأتمه بالعون على شكره والزيادة من إحسانه... ثم يقول: وإله بلغك أنني أفتي الناس بأشياء مخالفة لما عليه الناس عندكم، وأني يحق عليّ الخوف على نفسي لاعتماد من قلبي على ما أفتيهم به، وأن الناس تبع لأهل المدينة التي كانت إليها الهجرة، وبها نزل القرآن الكريم، وقد أصبت بالذي كتبت به من ذلك - إن شاء الله تعالى - ووقع مني بالموقع الذي نحب، وما أجد أحداً ينسب إليه العلم أكره لشواذ الفتيا، ولا أشد تفضيلاً لعلماء أهل المدينة الذين مضوا، ولا آخذ لفتياهم فيما اتفقوا عليه مني والحمد لله رب العالمين لا شريك له».

ثم يمضي الإمام الليث بن سعد في رسالته مورداً أوجه الاختلاف بينه وبين الإمام مالك رحمهما الله تعالى حول حجية عمل أهل المدينة مبيناً أن كثيراً من السابقين الأولين الذين تخرجوا في مدرسة النبوة حملوا إلى مشارق الأرض ومغاربها، وهم يحاهدون، ما تعموه من كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم. ويبيّن أن التابعين قد اختلفوا في أشياء وكذلك من أتى بعدهم من أمثال: ربيعة بن أبي عبد الرحمن حيث يذكر بعض ما أخذه عليه، ثم يقول: «ومع ذلك - حمد الله - عند ربيعة خير كثير، وعقل أصيل، ولسان بليغ، وفضل مستبين، وطريقة حسنة في الإسلام، ومودة صادقة لإخوانه عامة، ولنا خاصة، رحمه الله وغفر له وجزاه بأحسن ما عمله» ثم يذكر من أمثلة الاختلاف بينه وبين الإمام مالك قضايا عديدة مثل: الجمع لية المطر - والقضاء بشاهد ويمين - ومؤخر الصداق لا يقبض إلّا عند الفراق - وتقديم الصلاة على الخطبة في الاستسقاء... وقضايا خلافة أخرى، ثم قال في نهاية الرسالة «... وقد تركت أشياء كثيرة من أشابه هذا، وأنا أحب توفيق الله تعالى إياك، وطول بقائك، لما أرجو للناس في ذلك من المنفعة، وما أخاف من الضيعة إذا ذهب مثلك، مع استئناسي بمكانك وإن نأت الدار، فهذه منزلتك عندي ورأيي فيك فاستيقنه، ولا تترك الكتاب إليّ بخبرك وحالك وحال ولدك وأهلك، وحاجة إن كانت لك، أو لأحد يوصل

بك فإني أسر بذلك، كتبت إليك ونحن معافون والحمد لله، ونسأل الله أن يرزقنا وإياكم شكر ما أولانا، وتقام ما أنعم به علينا، والسلام عليكم ورحمة الله». (١٢٨)

إنّ ههنا كثيراً من المآثرات العميّة الدقيقة المبيّنة بأدب الاختلاف حفلت بها كتب التراجم والتاريخ والمآثرات ونحوها، ولا يكاد المرء يفتقد «أدب الاختلاف» بين أهل لعم إلاً بعد تنوع التقليد وما رافقه من تعصب وتعثر في سلوك أهل العلم، نظراً إلى العلم نفسه، ولا سيما بعد أن خلت الساحة من أمثال العلماء الذين يقول فيهم الإمام الغزالي: «وكان قد بقي من علماء التابعين من هو مستمر على الطراز الأول، وملازم صفوف الدين، ومواظب على سمع علماء السلف، فكانوا إذا طلبوا هربوا وأعرضوا» فاضطر الخفاء إلى الإلحاح في طلبهم لتولية القضاء والحكومات، وحل محل هذا الرعي المبارك طلاب الدنيا بالدين، وحل الذي هو أدنى مكان الذي حير، وفي ذلك يقول الإمام الغزالي: «فرأى أهل تلك الأعصار عز العلماء وإقبال الأئمة والولادة عليهم مع إعراضهم عنهم، فاشربوا بطلب العلم توصلاً إلى نيل العز، ودرك الجاه من قبل الولاية، فأكبوا على علم الفتاوى وعرضوا أنفسهم على الولاية، وتعرفوا إليهم، وطلبوا الولايات والصلوات منهم، فمنهم من أنجح، والمنجح لم يخل من ذل الطلب ومهانة الابتذال فأصبح الفقهاء بعد أن كانوا مطلوبين طالبين، وبعد أن كانوا أعزة بالإعراض عن السلاطين أذلة بالإقبال عليهم إلاً من وفقه الله تعالى في كل عصر من علماء دين الله». (١٢٩)

لقد صور الإمام الغزالي رحمه الله تعالى واقع العلماء بعد أن غدت الدنيا مطبوعاً، وصار الدين الطريق الوحيد الموصل إلى أبواب الولاية، كما أصبحت الرغبة في كسب ودّهم هي التي تدفع فئات ممن تزيوا بري العلماء إلى طلب العلم.

إن الإمام مالكاً عليه رحمة الله تعالى يقول: «لا يؤخذ هذا العلم من أربعة، ويؤخذ من سواهم: لا يؤخذ من سفيه، ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعو إلى بدعته، ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس وإن كان لا يتهم على حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولا من رجل له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما

(١٢٨) تلمس الرسالة كاملة في إعلام الموقعين (٨٣/٣ - ٨٨)، وعكر سامي (٣٧٠/١ - ٣٧٦).

(١٢٩) إحياء علوم الدين (٤١/١) وما بعدها الباب الرابع في سبب خلق عيسى عليه السلام والخلاف.

يحمل ويحدث به»^(١٣٠). وقال أيضاً: «إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ، فَانظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ، لَقَدْ أَدْرَكْتَ سَبْعِينَ مِمَّنْ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ هَذِهِ الْأَسَاطِينِ (وَأَشَارَ إِلَى مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) فَمَا أَخَذْتَ عَنْهُمْ شَيْئًا، وَإِنْ أَحَدُهُمْ لَوْ أَؤْتِمَنَ عَلَى بَيْتِ مَالٍ كَانَ أَمِينًا، إِلَّا أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ هَذَا الشَّأْنِ، وَقَدْ عَلِمْنَا ابْنَ شَهَابٍ فَكُنَا نَزْدَحِمَ عَلَى بَابِهِ»^(١٣١).

ورجال تلك صفاتهم لم يكن ليقع بينهم كبير اختلاف، وإن وقع فمن أجل الحق، ولن يدس الهوى أنفه في خلاف لا يدعو إليه غير الحق... وحتى نؤصل الآداب التي سار على نهجها كرام علمائنا، فنجعل منهم لنا القدوة الصالحة، وتكون حلالهم الكريمة تلك مثلاً نحتذي به، نقدم نماذج من أدب الاختلاف بين كبار الأئمة من السلف الصالح رضوا الله تعالى عنهم.

أبو حنيفة ومالك:

مرّ معنا في استعراضنا لمذهب الأئمة الاختلاف الكبير بين أبي حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى، وتباين الأسس التي يعتمدها كل منهما فيما يخص مذهبه؛ ولكن هذا لم يمنع، رغم فارق السن التي بينهما، أن يجلّ الواحد منهما صاحبه، وأن يكون معه على جانب كبير من الأدب مع اختلاف مناحيهما في الفقه... أحرص القاضي عياض في «المدارك» قال: قال الليث بن سعد: لقيت مالكا في المدينة، فقمت له: إني أراك تمسح العرق عن جبينك. قال: عرفت مع أبي حنيفة، إنه لفقيه يا مصري. قال الليث: ثم لقيت أبا حنيفة، وقمت له: ما أحسن قول هذا الرجل فيك (يشير إلى مالك) فقال أبو حنيفة: ما رأيت أسرع منه بحواب صادق، ونقد تام.^(١٣٢)

^(١٣٠) الالتقاء (١٦).

^(١٣١) المرجع السابق.

^(١٣٢) المرجع السابق.

محمد بن الحسن ومالك:

يعتبر مُحَمَّد بن الحسن من أبرر أصحاب أبي حنيفة، وهو مدوّن مذهبه، رحل إلى مالك ولازمه ثلاث سنين، وسمع منه الموطأ، ويتذاكر الإمامان مُحَمَّد بن الحسن والشافعيّ يومًا، فيقول محمد: صاحبنا (يريد أبا حنيفة) أعلم من صاحبكم (أي مالك) وما كان لصاحبنا أن يسكت وما كان لصاحبكم أن يتكلم - كأنه يستثير الإمام الشافعيّ بذلك - فيقول الإمام الشافعيّ:

نشدتك الله من كان أعلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: مالك أو أبو حنيفة؟ فيقول محمد: مالك، ولكن صاحبنا أقيس. يقول الشافعيّ: قمت نعم. ومالك أعلم بكتاب الله تعالى من أبي حنيفة، فمن كان أعلم بكتاب الله وسنة رسوله كان أولى بالكلام. فيسكت الإمام مُحَمَّد بن الحسن.^(١٣٣)

الشافعيّ ومحمد بن الحسن:

يقول الإمام الشافعيّ: ذاكرت مُحَمَّد بن الحسن يومًا، فدار بيني وبينه كلام واختلاف، حتى جعلت أنظر إلى أوداحه تدر، وتتقطع أزراره...^(١٣٤) ويقول مُحَمَّد بن الحسن: إن كان أحد يحالفنا فيشت حلافه علينا فالشافعيّ، فقليل له: فلم؟ قال: لبياه وتثبته في السؤال والجواب والاستماع...^(١٣٥)

تلك هي بعض نماذج أدب الاختلاف، من آداب عماء الأمة، نستنبط منها: أن خلف الأمة في قرون الخير كان يسير حذو السلف، والكل استقي من أدب النبوة، ولم يكن أدب السلف الصالح يقتصر على تجنب التحريج والتشنيع؛ بل كان من الآداب الشائعة في ذلك الحيل من العماء التثبت في أخذ العلم واجتناب الخوض فيما لا علم لهم به، والحرص على تجنب الفتيا خوفًا من الوقوع في الخطأ. قال صاحب القوت: وروينا عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: أدركت في هذا المسجد (مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) مائة وعشرين من أصحاب رسول الله

^(١٣٣) المرجع السابق.

^(١٣٤) المرجع السابق.

^(١٣٥) الانتقاء (٣٨).

صلى الله عليه وآله وسلم ما منهم أحد يسأل عن حديث أو فتيا إلّا ودّ أن أخاه كفاه ذلك. وفي لفظ آخر: كانت المسألة تعرض على أحدهم فيردها إلى الآخر، ويردها الآخر حتى ترجع إلى الذي سأل عنها أول مرة... (١٣٦)

وقد ارتفع هؤلاء الرجال فوق مشاعر الإحساس بالعضاضة، فقد يتوقف أحدهم أمام مسألة تأثماً، فمن ذلك أن رجلاً سأل مالك بن أنس عن مسألة، وذكر أن قومه أرسوه يسأله عنها من مسيرة ستة أشهر، قال مالك: فأحبر الذي أرسلك أي لا علم لي بها. قال الرجل: ومن يعمها؟ قال مالك: من عمه الله. قالت الملائكة: [لا علم لنا إلا ما علّمنا] (البقرة: ٣٢). وروي عن مالك أيضاً أنه سئل عن ثمان وأربعين مسألة، فقال في اثنتين وثلاثين منها: «لا أدري».

وعن خالد بن حداث قال: قدمت على مالك من العراق بأربعين مسألة فسأله عنها فما أجابني منها إلّا في خمس مسائل.

وكان ابن عجلان يقول: إذا أخطأ العالم قول (لا أدري) أصيبت مقاتله.

وروي عن مالك، عن عبد الله بن يزيد بن هرم قال: ينعي لعالم أن يورث جلساءه قول (لا أدري) حتى يكون ذلك في أيديهم أصلاً يفرعون إليه، فإذا سئل أحد عما لا يدري قال: لا أدري.

وقال أبو عمر بن عبد البر (توفي سنة ٤٦٣): صح عن أبي الدرداء أنه قال: لا أدري نصف العلم.

مالك وابن عيينة:

كان ابن عيينة^(١٣٧) قرين مالك ونداً له، يقول الإمام الشافعي: «ومالك وابن عيينة القرينان، ولولا مالك وابن عيينة لذهب علم الحجاز»^(١٣٨) ومع ذلك فقد روي: أن ابن عيينة ذكر مرة حديثاً فقليل له: إن مالكا يخالفك في هذا الحديث، فقال القائل، أقرني بمالك؟ ما أنا ومالك إلّا كما قال جرير:

(١٣٦) إتحاف السادة المتقين (١/٢٧٩-٢٨٠).

وابن اللبون إذا ما لَزَّ في قرن

لم يستطع صولة الزل القاعيس

ويروى لسفيان بن عيينة قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

(يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل في طب العم فلا يوجد عالم أعلم من عالم المدينة) فيقال لسفيان: من هو؟ فيقول: إنه مالك بن أنس. ويقول: «كان لا يبلغ من الحديث إلَّ صحيحًا، ولا يحمل الحديث إلَّا عن ثقة الناس، وما أرى المدينة إلَّا ستخرب بعد موت مالك بن أنس». (١٣٩)

مالك والشافعي:

يقول الإمام الشافعي: مالك بن أنس معميّ، وعنه أخذت العم، وإذا ذكر العلماء فمالك النجم، وما أحد آمن علي من مالك بن أنس... (١٤٠) وكان يقول: إذا جاءك الحديث من مالك فتد به يدك، كان مالك بن أنس إذا شك في الحديث طرحه كله. (١٤١)

أحمد بن حنبل ومالك:

عن أبي زرعة الدمشقي قال: سمعت أحمد بن حنبل يُسأل عن سفيان ومالك إذا احتلما في الرواية، فقال: مالك أكبر في قلبي. قال: قت: فمالك والأوراعي إذا احتفأ؟ فقال: مالك أحب إليّ، وإن كان الأوزاعي من الأئمة، قيل له: وإبراهيم (أي: السجعي) فكأنه كان يرى أن إبراهيم لا ينبغي أن يقرن بمالك لأنّه ليس من أهل الحديث، فقال:

(١٣٧) سفيان بن عيينة: هو سفيان بن أبي عيينة بن أبي عمران ميمون هذلي مكّي بأبي محمد، إمام كوفي، فقيه محدث، ولد بالكوفة وتوفي بمكة المكرمة سنة (١٩٨هـ)، له ترجمة في تاريخ بغداد (١٧٤/٩)، وحيه (٢٧٠/٧)، وصفه ابن سعد (٤٩٧/٥)، والحرّح والتعديين (٢٢٠/١)، وتهذيب التهذيب (١١٧/٤).

(١٣٨) الالتقاء (٢٢).

(١٣٩) المرجع السابق (٣٦).

(١٤٠) المرجع السابق (٢٣).

(١٤١) المرجع السابق (٣٠).

هذا ضعه مع أهل زمانه، وسئل عن رجل يريد أن يحفظ حديث رجل واحد -بعبه- قيل له: حديث من ترى له؟ قال: يحفظ حديث مالك.

آراء بعض العلماء في أبي حنيفة:

كان شعبة بن الحجاج أميراً للمؤمنين في الحديث^(١٤٢)، وأبو حنيفة من أهل الرأي بالمكانة التي عرفنا، ورغم تباين منهجيهما فقد كان شعبة كثير التقدير لابن حنيفة. تجمع بينهما مودة ومراسلة، وكان يوثق أبا حنيفة، ويطلب إليه أن يحدث، ولما بلغه نبأ موته قال: لقد ذهب معه فقه الكوفة تفصل الله تعالى عنه وعييا برحمته.^(١٤٣)

وسأل رجل يحيى بن سعيد القطان عن أبي حنيفة فقال: ما يتزين عند الله بغير ما يعلمه الله عز وجل، فإننا - والله - إذا استحسنا من قوله الشيء أخذنا به.

وهكذا لم يكن الاختلاف وتباين الآراء يمنع أحداً من الأخذ بما يراه حسناً عند صاحبه، وذكر فضله في هذا ونسبة قوله إليه.

وعن عبد الله بن المبارك روايات كثيرة في الشاء عني أبي حنيفة: فقد كان يذكر عنه كل خير، ويزكيه، ويأخذ من قوله، ويثني عليه، ولا يسمح لأحد أن ينال منه في مسجده، وحاو بعض جلسائه يوماً أن يغمز أبا حنيفة فقال له: اسكت، والله لو رأيت أبا حنيفة لرأيت عقلاً ونبلاً.

ونقل عن الشافعي أنه قال: سئل مالك يوماً عن عثمان البتيّ، فقال: كان رجلاً مقارباً، وسئل عن ابن أبي شبرمة فقال: كان رجلاً مقارباً، قيل: فأبو حنيفة: قال: لو جاء إلى أساطينكم هذه (يعني سواري المسجد) فقايسكم

^(١٤٢) شعبة بن الحجاج: هو شعبة بن الحجاج بن الورد أبو بسطام منقب بأمر المؤمنين في الحديث، توفي سنة (١٦٠هـ)، له ترجمة في تاريخ بغداد (٢٥٥/٩ وما بعدها)، وتهذيب التهذيب (٣٣٨/٤) وما بعده، وتذكرة (١٩٣ وما بعدها)، والتاريخ الكبير للحارثي (٢٤٤/٢) وما بعده، والتاريخ الصغير له (١٣٥/٢)، وطقاب بن سعد (٢٨٠/٧).
^(١٤٣) الانتقاء (١٢٦).

على أنّها حشِب، لظنتم أنّها حشِب^(١٤٤) إشارة إلى براعته في القياس، أمّا الإمام الشافعيّ فما أكثر ما روي عنه قوله: «... الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة»^(١٤٥).

ولم تكن بحالس هؤلاء الرجال ليذكر فيها إلّا الخير، ومن حاول تجاوز الآداب التي تجب مراعاتها مع أئمة هذه الأمة رد إلى الصواب، وحيل بينه وبين مس أحد بما يكره، فقد سئل الفضل بن موسى السيناني^(١٤٦): مَا تقول في هؤلاء الذين يقعون في أبي حنيفة؟ قال: إنّ أبا حنيفة جاءهم بما يعقبونه وبما لا يعقبونه من العلم، ولم يترك لهم شيئاً فحسدوه^(١٤٧).

هذه بعض الأقوال التي نقت عي أئمة في الحديث كانوا مخالفين للإمام أبي حنيفة في معظم ما ذهب إليه، ولكن مخالفتهم له لم تمنعهم من الإشادة به، والثناء عيه، وذكره بما هو أهل له من الخير، ذلك لثقتهم بأنّ الخلاف بينهم وبينه لم يك وليد الهوى، ولا الرغبة في الاستعلاء، بل كان نشدان الحق ضالة الجميع رحمهم الله تعالى، ولولا هذه الأخلاق الكريمة والآداب الفاضلة لاندثر فقه الكثير من عماء سفيا الصالح، وما كانوا يذبّون عن أحد إلّا لعلمهم أنّ في ذلك صوتاً لفقه هذه الأمة التي لا تستقيم حياتها إلّا في ظه.

آراء بعض العلماء في الشافعيّ:

كان ابن عيينة -وهو من هوّ في مكانته- إذا جاءه شيء من التفسير والفتيا التفت إلى الشافعيّ وقال: سلوا هذا، وكثيراً ما كان يقول إذا رآه: هذا أفصل فتیان زمانه، وحين بلغه نبأ وفاة الشافعيّ قال: إنّ مات مُحَمَّد بن إدريس فقد مات أفضل أهل زمانه.

^(١٤٤) المرجع السابق (١٤٧).

^(١٤٥) المرجع السابق (١٣٦).

^(١٤٦) الفضل بن موسى السيناني: أحد العلماء الثقات هوّ من «سينان» قرية من قرى حر ساد، يروى عن صغار التابعين، توفى سنة (١٩١هـ) أو

(١٩٢)، له ترجمة في الميراث (٣٦٠/٣) الترجمة (٦٧٥٤)، و تقریب (١١١/٢) ط. مكتبة العميّة في المدينة المورة، وتهدیب التهذيب

(٢٨٦/٨).

^(١٤٧) المرجع السابق.

وكان يحيى بن سعيد القطان يقول: أنا أدعو الله لشافعي حتى في صلاتي. وكان عبد الله بن عبد الحكم وولده على مذهب الإمام مالك، ولكن هذا لم يمنع عبد الله بن الحكم من أن يوصي ولده محمدًا بزوم الإمام الشافعي حيث قال له: الزم هذا الشيخ (يعني الشافعي) فما رأيت أحدًا أبصر بأصول العلم -أو قال: أصول الفقه- منه. ويبدو أن الولد قد أخذ بنصيحة أبيه حيث يقول: لولا الشافعي ما عرفت كيف أرد على أحد، وبه عرفت ما عرفت، وهو الذي علمني القياس رحمه الله تعالى فقد كان صاحب سنة وأثر، وفضل وحر، مع لسان فصيح، وعقل صحيح رصين. (١٤٨)

بين الإمام أحمد والشافعي:

عن عبد الله بن الإمام أحمد قال، قُت لأبي: أي رجل كان الشافعي، فإني أسمعك تكثر الدعاء له؟ فقال: يا بني: كان الشافعي رحمه الله تعالى كالشمس لندنيا، وكالعافية لساس، فانظر هل لهُذين من حلف أو عوض؟ وعن صالح بن الإمام أحمد قال: لقيني يحيى بن معين فقال: أمّا يستحيي أبوك مما يفعل؟ فقلت: وما يفعل؟ قال: رأيتُه مع الشافعي والشافعي راكب، وهو راجل آخذ بزمام دابته. فقلت لأبي ذلك، فقال: إن لقيته فقل: يقول لك أبي: إذا أردت أن تتفقه فتعال فخذ بركابه من الجانب الآخر. (١٤٩)

وعن أبي حميد بن أحمد البصري قال: كنت عند أحمد بن حنبل نتذاكر في مسألة، فقال رجل لأحمد: يا أبا عبد الله لا يصح فيه حديث؛ فقال: إن لم يصح فيه حديث ففيه يقول الشافعي وحجته أثبت شيء فيه. (ثم قال: أي أحمد) قلت للشافعي: ما تقول في مسألة كذا وكذا فأجاب فيها، فقلت: من أين قُت؟ هل فيه حديث أو كتاب؟ قال: بلى؛ فترع في ذلك حديثًا لسي صبي الله عليه وآله وسلم وهو حديث بص. (١٥٠)

(١٤٨) المرجع السابق (٧٣).

(١٤٩) المرجع السابق.

(١٥٠) آداب الشافعي ومواقفه (٨٦-٨٧).

وكان أحمد رحمه الله يقول: إذا سئلت في مسألة لا أعرف فيها حبراً قلت فيها: يقول الشافعي، لأنه إمام عالم من قريش. (١٥١)

وعن داود بن علي الأصبهاني قال: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: لقيني أحمد بن حنبل بمكة فقال: تعال حتى أريك رجلاً لم تر عيناك مثله... فأراني الشافعي.

كان ذلك رأي أحمد بن حنبل في الشافعي، ولا غرو في أن يكون التلميذ معجباً بأستاذه معترفاً له بالفضل، ولكن الشافعي نفسه لم يمنع تنمذ أحمد عليه من أن يعترف له بالفضل والعلم بالسنة فيقول له: أمّا أنتم فأعلم بالحديث والرجال مي، فإذا كان الحديث صحيحاً فأعصموني، إن يكن كوفياً أو بصرياً أو شامياً، أذهب إليه إذا كان صحيحاً. (١٥٢)

وكان الشافعي حين يحدث عن أحمد لا يسميه (تعظيماً له) بل يقول: «حدثنا الثقة من أصحابنا أو أنبأنا الثقة أو أخبرنا الثقة». (١٥٣)

وبعد؛ فتلک لمحات حاطفة^(١٥٤) توضح لنا بعض ما كان عليه أسلافنا من أدب جم، وخلق عال لا ينال منه الاختلاف، ولا يؤثر فيه تباين الاجتهادات، وتلك آداب الرجال الذين تخرجوا في المدرسة المحمدية، فما عاد للهوى عليهم من سلطان؛ وكتب التراجم والطبقات واساقب والتاريخ حافة بما لا يخص من المواقف النبيلة، والمناظرات الطريفة بين كبار الأئمة والتي كان الأدب سداها، والحنو الإسلامي الرفيع لحنها، وحرى بها ونحن نعيش الستات في كل أمورنا أن نعود إلى فيء تلك الدوحة المباركة، ونتقي عسى الآداب الكريمة التي خفها لنا سلفنا الصالح إن كنا جادين في السعي لاستئناف الحياة الإسلامية الفاضلة.

(١٥١) هامش آداب الشافعي ومواقفه (٨٦).

(١٥٢) الانتقاء (٧٥).

(١٥٣) مناقب الإمام أحمد لابن الحوري (١١٦).

(١٥٤) ولعل الله تعالى يسأ الأجل، ويمح من الفراع نعمة، يجمع فيها ما يمكن جمعه من تراث أئمة الإسلام في هذا المجال.

ونحن لا ننكر أن هناك مواقف لم تتنرم فيها هذه الآداب، أو حلت من تلك السمات الحيرة التي ذكرناها، ولكنها كانت مواقف من أولئك المقدين أو المتأخرين الذين أشربوا روح التعصب، ومردوا على التقليد، ولم يدركوا حقيقة الروح العلميّة العالية الكامنة وراء أسباب اختلاف الفقهاء، ولم يهتموا بتلك الآداب الرفيعة التي كانت وليدة النية الصادقة في تحري الحق، وإصانة الهدف الذي رمى إليه الشارع الحكيم. ويبدو أنّهم كانوا من أولئك الذين قال فيهم الإمام الغزالي:

فأصبح الفقهاء بعد أن كانوا مطوبين طالبين، وبعد أن كانوا أعزّة بالإعراض عن السلاطين أدلة بالإقال عليهم.

والمطلوب سيد نفسه لا يترع إلّا عن الحق، والطالب باع نفسه فلا يشدو إلّا بما يطيب لشاربه، فحولوا الاختلاف الذي كان نعمة أثرت الفقه الإسلاميّ وأثبتت واقعيّة هذا الدين ورعايته لمصالح الناس إلى عذاب أليم، وصار عاملاً من أخطر عوامل الفرقة والتناحر بين المسلمين.. بل تحول إلى نقمة بددت الكثير من طاقات الأمة فيما لا جدوى منه، وشغلتهما بما لا ينبغي أن تشغل به.

والاختلاف الذي تعرضنا لبعض جوانبه في الصفحات السابقة وألحنا إلى ما كان في رحاله من آداب رفيعة هو الاختلاف الذي وصع فيه الكاتون كتبهم في «أسباب اختلاف الفقهاء» قديماً وحديثاً، أمّا الخلاف الذي تلا تلك القرون الخيرة فهو خلاف من نوع آخر، كما أن له أسساً أخرى مختلفة.

الفصل السادس

الخلاف بعد القرون الخيرة وآدابه

منذ القرن الرابع الهجري انتهى الاجتهاد، وغربت شمسُه، وغدا التقليد شائعاً، فالكتب والمدونات محدثة، والقول بمقالات الناس والفتيا على مذهب الواحد من المجتهدين، واتخاذ قوله، والحكاية عنه، والتفقه على مذهبه لم يكن شيء من ذلك موجوداً في القرنين الأول والثاني.^(١٥٥) وأما القرن الثالث فقد كان الاجتهاد ولا يزال هو الشائع فيه، وربما عمد بعض العلماء إلى التحريج على قواعد وأصول من سبقهم من أهل العلم ولكن دون تقليدهم والتشثت بأقوالهم.

وأما أهل المائة الرابعة، فقد كان فيهم العلماء والعامة، فأما العامة من الناس فقد كانوا يتنقون من أهل العلم ما يروى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المسائل التي لا خلاف فيها من جمهور المجتهدين، كمسائل الطهارة والصلاة والصيام والزكاة ونحوها، فيعمون بحسب ما روي لهم فيها، وإذا وقعت لهم أمور فيها من الدقة ما يحتاجون معه إلى الاستفتاء، استفتوا أهل العلم في ذلك دوماً نظر إلى المذهب الذي يتمذهب به ذلك العالم.

وأما خاصة الناس وأهل العلم منهم، فقد كانوا يشتغون بالحديث، ويتنقون من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وآثار أصحابه ما لا يحتاجون معه إلى شيء آخر في المسألة من حديث مستفيض أو أقوال متظاهرة لجمهور الصحابة والتابعين، فإن لم يجد أحدهم في المسألة ما يطمئن إليه قلبه لتعارض النقل وعدم وضوح الترجيح ونحو ذلك رجع إلى كلام من سبقه من الفقهاء، فإن وجد قولين احتار أو ثقهما سواء كان من أهل المدينة أو الكوفة.

وكان أهل التحريج منهم يخرجون فيما لا يجدونه مصرحاً به ويجتهدون في المذاهب، وينسبون إلى المذهب الذي يخرجون عليه؛ فيقال: فلان شافعي، وفلان حنفي، دون أن يكون هنالك الترام بالمذهب كما صارت إليه الحال فيما بعد، وأصحاب الحديث منهم ينسبون إلى المذاهب لشيوع التوافق، فالنسائي أو البيهقي أو الخطابي كانوا ينسبون إلى الشافعي مثلاً، وكان لا يتولى القضاء إلّا مجتهد، ولا يسمى العالم فقيهاً إلّا إذا كان مجتهداً.

^(١٥٥) قوت القلوب لأبي طالب المكي عن حجة الله لسعة (٣٢١).

الحالة بعد القرن الرابع:

أما بعد القرن الرابع فقد تغيرت الحال ولدع حجة الإسلام الغزالي (توفي: ٥٠٥هـ) يصف لنا ذلك حيث يقول: «اعلم أن الخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تولوها الخلفاء الراشدون المهديون، وكانوا أئمة علماء بالله تعالى، فقهاء في أحكامه، وكانوا مشغولين بالفتاوى في الأقضية، فكانوا لا يستعينون بالفقهاء إلا نادراً في وقائع لا يستغني فيها عن المشاورة، فتفرغ العلماء لعلم الآخرة، وتجردوا لها وكانوا يتدافعون الفتاوى وما يتعلق بأحكام الخلق من الدنيا، وأقبلوا على الله تعالى بكل اجتهادهم كما نقل من سيرهم، فلما أفضت الخلافة من بعدهم (أي: الخلفاء) إلى قوم تولوها بغير استحقاق ولا استقلال بعلم الفتاوى والأحكام اضطروا إلى الاستعانة بالفقهاء، وإلى استصحابهم في جميع أحوالهم لاستفتائهم في مجاري أحكامهم، وكان قد بقي من علماء التابعين من هو مستمر على الطراز الأول، وملازم صفو الدين، ومواظب على سمع علماء السلف، فكانوا إذا طلبوا هربوا وأعرضوا، فاضطر الخلفاء إلى الإلحاح في طلبهم لتولية القضاء والحكومات، فرأى أهل تلك الأعصار عز العلماء، وإقبال الأئمة والولاة عليهم مع إعراضهم عنهم، فاشترأبوا لطلب العلم توصلاً إلى نيل العز، ودرك الجاه من قبل الولاة، فأكبوا على الفتاوى، وعرضوا أنفسهم على الولاة، وتعرفوا إليهم، وطلبوا الولايات والصلات منهم، فمنهم من حرم، ومنهم من أنجح، والمنجح لم يخل من ذل الطلب، ومهانة الابتذال، فأصبح الفقهاء بعد أن كانوا مطلوبين طالبيين، وبعد أن كانوا أعزّة بالإعراض عن السلاطين أذلة بالإقبال عليهم، إلا من وفقه الله تعالى في عصر من علماء دين الله تعالى، وقد كان أكثر الإقبال في تلك الأعصار على علم الفتاوى والأقضية لشدة الحاجات إليها في الولايات والحكومات. ثم صدر بعدهم من الصدور والأمراء من يسمع مقالات الناس في قواعد العقائد، والمجادلة في الكلام، فأكب الناس على علم الكلام^(١٥٦)، وأكثروا فيه التصانيف، ورتبوا فيه طرق الجادلات، واستخرجوا فنون المناقضات في المقالات، وزعموا أن غرضهم الذب عن دين الله تعالى، والنضال عن السنة وقمع المبتدعة، كما زعم من قبلهم أن غرضهم بالاشتغال بالفتاوى الذين، وتقلد أحكام المسلمين إشفافاً على خلق الله تعالى، ونصيحة لهم، ثم ظهر بعد ذلك من لم يستصوب الخوض في الكلام، وفتح باب المناظرة فيه، لما كان قد تولد

(١٥٦) علم الكلام هو علم العقيدة والتوحيد، وقد سمي بعلم الكلام لأنه صيغ إليه من مساحت جدلية، يعتمد فيها الباحثون في مسائل العقيدة إلى ذكر شبهات المحامين وتمييدها.

من فتح بابه من التعصبات الفاحشة، والخصومات الفاشية المفضية إلى إهراق الدماء وتخريب البلاد، ومالت نفسه إلى المناظرة في الفقه وبيان الأولى من مذهب الشافعي وأبي حنيفة، رضي الله تعالى عنهما، على الخصوص، فترك الناس الكلام وفنون العلم وانثالوا على المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة على الخصوص، وتساهلوا في الخلاف مع مالك وسفيان وأحمد^(١٥٧) رحمهم الله تعالى وغيرهم، وزعموا أن غرضهم استنباط دقائق الشرع، وتقرير علل المذهب، وتمهيد أصول الفتاوى، وأكثروا فيها التصانيف والاستنباطات ورتبوا فيها أنواع المجادلات والتصنيفات، وهم مستمررون عليه إلى الآن، وليس ندري ما الذي يحدث الله تعالى فيما بعدنا من الأعصار، فهذا هو الباعث على الإكباب على الخلافات والمناظرات لا غير، ولو مالت نفوس أرباب الدنيا إلى الخلاف مع إمام آخر من الأئمة وإلى علم آخر من العلوم لمالوا أيضاً معهم ولم يسكتوا عن التعلل بأن ما اشتغلوا به هو علم الدين، وأن لا مطلب لهم سوى التقرب إلى رب العالمين». (١٥٨)

ومن استقراء الأفكار في النص نجد أن:

١ - الإمام الغزالي رحمه الله تعالى قد وضع يده في هذه الكمات على الداء الحقيقي الذي أصاب الأمة نتيجة ذلك الفصام النكد الذي وقع بعد الأئمة الراشدين بين القيادتين: الفكرية والسياسية، فدمغ تاريخنا بتلك السمة التي لم نزل نعاني منها، حيث وجدت ممارسات سياسية غير إسلامية، نجمت عن جهل الساسة بالسياسة الشرعية الإسلامية... لدينا فقه نظري افتراضي لا مساس له بقضايا الناس، ولا يعالج مشكلاتهم اليومية بالطريقة العملية نفسها التي كانت تعالج فيها تلك القضايا على عهد الصحابة والتابعين، فمعظم القضايا الفقهية، وكثير من المسائل الأصولية ليست إلّا أموراً افتراضية ولدتها المناظرات والمجادلات والقضايا الخلافية.

٢ - تحول الفقه، بعد تلك الممارسات الخاطئة، من وسيلة لصط حياة الناس ووقائعها بضوابط الشريعة إلى وسيلة لتبرير الواقع المطلوب، أيّا كان ذلك الواقع، فأورث ذلك الحياة التشريعية لدى المسلمين نوعاً من الفلق العريب كثيراً ما جعل الأمر الواحد من الشخص الواحد في زمن واحد ومكان واحد حالاً عند هذا الفقيه حراماً عند ذلك،

(١٥٧) يرى الغزالي أن المجتهدين المقننين خمسة، وسفيان ثوري خامسهم.

(١٥٨) إحياء علوم الدين (٤١/١ وما بعدها) الباب الرابع: في سبب إقرار الحق على علم خلاف.

ويكفي أنه قد أصبح لدينا من الأصول الفقهيّة، وباب واسع من أبواب الفقه عرف بباب «المخارج والحيل»^(١٥٩) وأصبح إتقان هذا الباب والمهارة فيه دليلاً على سعة فقه الفقيه ونبوغه وتفوقه على سواه. وكلما تقدم الوقت وضعف سلطان الدين على أهله تفاقم هذا الأمر وتساهل الناس في أمر الشرع حتى وصل الأمر لدى بعض القائمين على الفتاوى أنهم أخذوا يفتون بما لا دليل عليه، ولا يعتقدون صحته رعيّاً منهم أنّ في ذلك تخفيفاً على الناس أو تشديداً يضمن عدم تجاوز الحدود كأن يرحص بعضهم لبعض الحكام بما لا يرحص فيه لعموم الخلق.^(١٦٠)

وقد يسأل أحدهم عن الوضوء من لمس المرأة، ومس الذكر فيقول: لا ينتقض به الوضوء عند أبي حنيفة.

وإذا سئل عن لعب الشطرنج وأكل لحوم الخيل قال: حلال عند الشافعيّ. وإذا سئل عن تعذيب المتهم، أو مجاوزة الحدّ في التعزيرات قال: أجاز ذلك مالك.

^(١٥٩) يعتبر هذا أصلاً من أصول الحميّة، وقد كتب الإمام مُحَمَّد بن نُحَاس كتابه «المخارج والحيل» ثم توسع فيه الناس توسعاً شديداً، ويراجع

باب الخيل في إعلام الموقعين وكتاب «الحيل في الشريعة الإسلامية» محمد بحري (رسالة دكتوراه).

كما أنّ كتب الفقه قلما تخلو من الإشارة إلى هذا الباب أو ذكر بعض صورته في أبواب فقه كالمعاملات والطلاق ونحوه، كما أنّ ابن القيم قد عقد باباً واسعاً في كتابه: إعلام الموقعين عن ربّ علين، أحد شصراً من الجزء الثالث وشصراً من الجزء الرابع كذلك، يبيّن فيه ماهية الخيل وأنواعها وأحكام كل نوع منها، وصرب أمثلة كثيرة لذلك مهة: حيلة قد يعتمد عليها القاتل ليسقط عن نفسه القصاص، وذلك بأن يجرّح ما يريد قتله جرحاً ثم يدفع إليه دواء مسموماً أو يسمه جرحه. قال أرباب خيل: في هذه الحالة يسقط القصاص لأنّه لا يعد قاتلاً وهي من الخيل الناطلة للردودة، كدبّ إذا أرد الرجل جرح زوجته من ميراث في مرض موته فدلّها من أن يطبقها في مرض الموت فيورثها القاضي لعدم اعتبار الطلاق في مرض الموت، قال أرباب خيل: يستطيع روحه أن يقر على نفسه أنّه كان طلقها ثلاثاً، وهذه أيضاً حيلة باطلة، كذلك يتحايل بعض الأعياء على إسقاط زكاة بأن يهب ماله، أو يبيعه قبل حلول الخول، أو يضع ركاته في كيس أو إباء ويهبه الفقير، فيكون كأنه دفع الزكاة ثم يسترده من فقير بالشرع، وهذه كلها أمور محرمة، فالإنسان إنّما يتعامل مع العليم الخبير الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور.

^(١٦٠) انظر ماهج الاجتهاد في الإسلام لسلام مذكور (٤٥٠-٤٥١) أصول لأحكام محمد لكيسي (٣٩٠).

وإذا أراد أن يحتال لأحد في بيع وقف إذا تخرب وتعطت منفعته، ولم يكن لمتوليه ما يعمره به أفناه بجواز ذلك على مذهب أحمد؛ حتى أصحت أوقاف المسلمين تتحول من الوقف إلى الملك الخاص في كل مجموعة من السنين^(١٦١).

وهكذا ضاعت مقاصد الشرع بضيا ع تقوى الله تعالى، وأهمت قواعده الكلية، حتى بلغ الأمر بسفهاء الشعراء وعوائهم ومجآهم حد التنذر بأحكام الله كأ أن يقول أبو نواس:

وقال حرامان المدامة والسكر

أباح العراقي النيزد وشربه

فحلت لنا من بين قوليهما الخمر

وقال الحجازي الشرابان واحد

وأشربها لأفارق الوازر الوزر

سأخذ من قوليهما طرفيهما

لقد هان الرجال الذين يحمون بيضة الدين، فهاد عى الناس ديبهم حتى غدا تجاوز الحدود أمراً يقبل عليه الناس بحجة التيسير، فصار ذلك شأن بعض المفتير من الذين هدموا جدار الهيبة وأباحوا لأنفسهم الإفتاء بما يستجيب لهوى النفوس، قائلهم فريق تصب وتشدد، وحاول أن يبحث عن أغط الأقوال وأشدّها ليفتي من يستفتيه، طناً منه أنه في هذا يخدم الإسلام، ويرد الناس إلى الأحذ بعزائمه، ولكن الأمر ليس كذلك، النتيجة لم تكن -دائماً- كما توقعوا إذ كثيراً ما يحدث العكس فتتفر العامة من الشرع، وتأتى الانقياد له، وترى فيه العسر بدل اليسر، كما في قصة الملك الأندلسي الذي سأل الفتي المالكي يحيى بن يحيى^(١٦٢) عما يجب عليه أن يفعله كفارة لوقاعه في هار رمضان، فأحابه بأن عليه صيام شهرين متتابعين لا يحرئه غيرهما، وكان عليه أن يفتيه بالعتق أولاً، ولما سئل عن ذلك قال: إنّه يستطيع أن يعتق مئات الرقاب فلا بد من أحذه بالأشق وهو الصيام، ولو احتكمتنا إلى واقعية الإسلام ويسره وحرصه على أن يجعل استحابة الناس لأحكامه ذاتية فطرية طوعية بلا عنت ولا مشقة، وفي الوقت نفسه لا يدع

(١٦١) الارتسامات اللطاف: شكيب أرسلان.

(١٦٢) يحيى بن يحيى اللبني الأندلسي، راوي الموصأ عن مسأ و-شر مذهبه في معرب، توفى سنة (٥٢٣٤هـ). انظر البداية (٣١٢/١٠).

الناس أحراراً يمتطون مراكب الهوى، لو فعنا ذلك لتبيّن لنا أنّ كلا الطرفين كان مخطئاً وأنّ كلاً منهما قد تجاوز ما قصده الشارع الحكيم.

إنّ مهمة العالم هي تبليغ رسالة الله تعالى للناس كما أنزلها الله تعالى في كتبه، وكما أرسل بها رسله، وليس له أمر التشديد أو التخفيف [قُلْ أَتَعْلَمُونَ اللَّهَ بِدِينِكُمْ] (الحجرات: ١٦). [قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ] (البقرة: ١٤٠) والعبرة بالاتباع فما جاوزه ابتداءً سواء أكان في جانب التشديد أم التخفيف.

التقيد وعواقبه:

رأينا فيما تقدم كيف آل أمر الاجتهاد إلى ما آل إليه، لقد حاف كثير من الصلحاء من أن يلج بابه من لا يصلح له، فقد تصدى الفتيا رجال صعدوا على أعين السطّان فأصبحوا يبوون أعناق الصّوص إلى حيث مالت بهم رياح الهوى، وتفاوت العلماء بين مرخص ومتشدد، وحشي صحاء الأمة على مصيرها ومصير دينها وبدئوا يبحثون عن العلاج فلم يجدوا مفعلاً للحلاص إلّا في إلزام الأمة بالتقيد، ويا لها من أربة يكون المخرج منها درك التقيد.

إن تراحم الفقهاء وتجادلهم فيما بينهم، واستمرار منقضاتهم ومعارضاتهم وممانعاتهم جعل المخرج الوحيد من الجدل هو الرجوع إلى أقوال المتقدمين في المسائل الخلافية، كما أنّ الناس فقدوا الثقة بكثير من القضاة لتقرهم من السلطان وإقبالهم على الدنيا وجورهم في كثير من القضايا، فأصبحوا لا يثقون بقضاء القاضي إلّا إذا كان قضاؤه موافقاً لقول أحد الأئمة الأربعة.

وهكذا اعتبر تقليد الأئمة الأربعة عند جماهير المسمين، والتزام أقوالهم في كل ما قالوا به، والتحريم عليها فيما لم يقولوا به ضماناً واقية من الاجتهادات المنحرفة التي قد تصدر عن غير أهل الورع من حملة العلوم الشرعية خدمة للأغراض، وتحقيقاً لرغبات، فقد ادعى إمام الحرمين (توفي ٤٧٨هـ) انعقاد إجماع المحققين على مع تقليد أعيان الصحابة؛ بل عيهم أن يتبعوا مذاهب الأئمة الذي سبروا ونظروا وبوبوا الأبواب ودكروا أوصاع المسائل، وتعرضوا لمذاهب الأولين، ثم أكد ذلك وحصص إلى ذلك الحكم الغريب بكون العامي مأموراً باتباع مذاهب السابرين.^(١٦٣)

(١٦٣) البرهان (١١٤٦/٢، فقه ١١٧٣) والتقرير والتحصيل (٣٥٣/٣).

وعلى قول إمام الحرمين هذا، وعنى ادعائه إجماع المحققين، بنى ابن الصلاح (٦٤٣هـ) دعواه بوجوب تقليد الأئمة الأربعة لانصاط مذهبهم وتدوينها، وتحرير شروصها، ونحو ذلك مما لم يتوفر لمذاهب سواهم من الصحابة والتابعين^(١٦٤) وتناقله عنه -بعد ذلك- المتأخرون^(١٦٥). ومن هنا بدأ إهمال الناس للكتاب الكريم وعلومه، وإعراضهم عن السنّة وفنونها، وقنعوا من العلم بنقل الأقوال والمذاهب وتقعيدها وتأصيلها والحدال عنها، والتفريع عليها، والتخريج منها في أحسن الأحوال.

واستمر الانحدار واشتد الخلاف وتعمق ونشأت بعد ذلك قرون عى التقليد المحض، فركدت حركة الفكر، وذوت شجرة الاجتهاد، وانتشرت الفتن وعم الجهل. وأصبح الفقيه العالم -في نظر الناس- هوَ ذلك الذي حفظ جملة من أقوال الفقهاء وتزود بعدد من الآراء، دون تمييز بين قويها وضعيفها. وصار يحدث من حفظ جملة من الأحاديث، صحيحها وسقيمها.

وليت الأمر توقف عند هذه الحدود، فقد نزل الحال عن هذا اندرك الهابط إلى ما هوَ أشد هبوطاً منه، كأن شمس العلوم غابت عن دنيا المسلمين وعقم الفكر. فراجت سوق الدع، ونفقت بضاعة الانحراف، وشاعت الخرافات فاتخذت أشكالاً مختلفة، مما أفسح أمام العزاة الطريق ليكتسحوا الحضارة الإسلامية ويستبيحوا ديار الإسلام.

حالة الأمة في الأحقاب الأخيرة:

كانت تلك حالة الأمة التي غمت في أحضان التقيد، ونامت عى أحلام ماض مجيد، فمذ وقوع الفصام النكد بين أولي الأمر ومصادر التشريع لهذه الأمة والناس حيارى تتقاذفهم الأهواء، وعماء الأمة في شغل عهم، كل بما يتغله ويرى أنّه الأسلم، حتى إنّ مَنْ يطع عى تراث الأمة يكاد لا يصدق أنّ هذا الخنف الحامد المتحجر من ذلك السلف الحي المستير؛ ولما قامت النهضة الأوروبية الحديثة، والأمة عى تلك الحال. وجد الأوروبيون أمامهم أمة لم يبق من مقوماتها الحقيقية شيء يذكر:

^(١٦٤) ينظر التقرير والتحير (٣/٣٥٣).

^(١٦٥) ينظر التقرير والتحير، وشرح جوهرة توحيد نعمة مريد (١٥٢).

فالعقيدة خاملة، وإيمان الكثيرين مزعزع، واليقين لم يعد يقيناً، والسلوك منحرف، والاستقامة معدومة، والفكر جامد، والاجتهاد معطل، والفقه مفقود، والبدع قائمة، والسنة نائمة، والوعي عائب، حتى لكأن الأمة ليست هي، وحالة كهذه قد أغرت الذين كانوا يتربصون بالأمة، فاهتبل العربيون هذه الفرصة واحتلوا البلاد وامتلكوا أرمه العباد، وقضوا على البقية الباقية من مقومات شخصية الأمة حتى وصل الحال إلى ما نحن فيه اليوم. من هوان واستكانة، وغدت مقاليد أمورنا بأيدي أعدائنا يقررون مصائرنا، فستمس عندهم الحن لمشاكل أوجدناها بأنفسنا، وشكلناها بأيدينا.

وخلال ذلك حاولت الأمة بما بقي لها من صباة الحياة أن تهضر من كبوتها، وتستقيل من عثرتها، فباءت كل محاولاتها بفشل ذريع، لأنها أخطأت السبل المؤدية إلى النجاح وخالفت سنة الله تبارك وتعالى، فقد قامت تلك المحاولات من مطلق تقيد الأحيي والتبعية للمحتل حتى ازدادت أحوالها سوءاً وبدأ الجيل الجديد من الأمة يتطلع إلى الحل السليم، وبحث عن البسم الشافي، فدأت فئات لا بأس بها من أبناء الأمة تدرك «أن آخر هذه الأمة لن يصلح إلّا بما صلح بها أولها» فاتجهوا نحو الإسلام ينهون من عذب معيه، وظهر ما اصطبح على تسميته «الصحوة الإسلامية» وما كان لأعداء الإسلام على اختلاف نخبهم أن يحلوا الساحة لهذه الدعوة المباركة، وما أكثر الأسلحة التي يستخدمونها لمحاربتنا -وبعض أبناء جلدتنا الذين يعيشون بين ظهرانينا من تلك الأسلحة- حيث لم ير بعضهم بأساً في أن يكونوا معاول هدم بأيدي أعداء الأمة، وقد تمثل ذلك في أجهزة كثيرة تحاول الكيد للعصبة المؤمنة، وتحول بينها وبين تميد السبيل لاستئناف الحياة الإسلامية، مستعمدة شتى الأسحة، ناصبة بوجه هذه الصحوة أخطر التحديات، فإذا بهذه الصحوة المباركة توجه التحدي المقيت «الاختلاف» فيما تواجه من تحديات هائلة، وكانت التحديات الأخرى كافية لاستنزاف جهد العاممين المخلصين له «الاختلاف» وإذا بكثير من الجهود تفتت على هذه الصحوة المقيمة، فبدأنا نرى شائناً ينتسبون إلى السفية، وآخرون ينتسبون إلى أهل الحديث، وفريقاً ينتسبون إلى المذهبية، وآخرون يدعون للامذهبية، وبين هؤلاء وأولئك تبادل الاتهامات المختلفة من التكفير والتفسيق والنسبة إلى البدعة والانحراف والعمالة والتجسس ونحو ذلك، مما لا يبيق بمسهم أن ينسب أخاه إليه بحال، فضلاً عن أن يعلنه للناس بكل ما لديه من وسائل غافين أو متغافين عن أن ما يتعرض له الإسلام من محاولات استئصال أخطر على الأمة من تلك الاختلافات، وإذا كان للأئمة المجتهدين أسباب اختلاف تكرر اختلافهم، وتخفف منها، وتساعد على وضعها

ضمن ضوابط الاختلاف، فإنَّ أرباب الاختلاف من المعاصرين لا يمكنون سبباً واحداً من أسباب الاختلاف المعقولة، فهم ليسوا بمحتهدين، وكنهم مقدور من فيهم أولئك الذين يرفعون أصواتهم عالياً بنسب التقيد ونفيه عن أنفسهم، وأنهم يأخذون الأحكام من الكتاب والسنة مباشرة دون تقيد. وهم في الحقيقة يعكفون على بعض كتب الحديث، ويقلدون كاتبيها في كل ما يقولون في الحديث ودرجته ورجاله ويتابعونهم في كل ما يستنبطونه من تلك الكتب أو ينقلونه من الفقهاء، وكثير منهم ينسب لنفسه العم بالرجال ومعرفة مراتب الجرح والتعديل وتاريخ الرجال، وهو في ذلك لا يعدو أن يكون قد درس كتاباً من كتب القوم في هذا الموضوع أو ذاك فأباح لنفسه أن يعتلي منبر الاجتهاد، وحق له أن يتعالى على العباد، وحرى من نال نصيباً من العلم أن ينهيه عنه أن يكون من الجاهلين، وأن يترفع عن توزيع الألقاب واتهام الناس، ويدرك خطورة ما تتعرض له عقيدة الأمة فيعمل على الذب عنها، ويحرص على جمع القلوب، وما دام الجميع يقدون ويأخذون عن أئمتهم أقوالهم على اختلافهم - وإن زعموا غير ذلك - فلا أقل من أن يلتزموا بآداب الاختلاف التي عاش في كنفها كرام الأئمة من السلف.

لقد كان المؤمنون المخلصون يأملون أن تنطبق هذه الصحوة الحيرة لتردم ما أحدثته الأفكار الكافرة والملحدة، والعقائد الرائفة المنحرفة من هوة سحيفة في كيان هذه الأمة التي اجتالت الشياطين عقول وأفئدة الكثير من أسائها، وتطهر قلوبهم من ذلك الزيف لتحل محله العقيدة الإسلامية الصحيحة، ثم تنطبق برسالة الله - تبارك وتعالى - إلى هذا العالم الفسيع فتعلو كلمة الله - تبارك وتعالى - في الأرض، ولكن ما يحز في النفس أن يعمل بعض أبناء المسلمين ما يستحق من الأمور وما لا يستحق، الأمر الذي شغل المسلمين بأنفسهم. وبدد الكثير من طاقاتهم، وحلط أمامهم الأشياء خلطاً عجباً جعلهم لا يفرقون بين الهنات وعظائم الأمور، وبين يسيرها وجيبها، فكيف يمكن لقوم هذا شأنهم أن يعالجوا قضاياهم حسب أهميتها وأن يرتبوا الأمور بشكل يجعلهم قادرين على استئناف مسيرة الحياة الإسلامية؟!!

إن إثارة الخلاف بين المسلمين، أو تنمية أسائه خيانة عظمى لأهداف الإسلام، وتدمير لهذه الصحوة المعاصرة التي أحييت الأمل في النفوس، وتعويق لمسيرة الإسلام. وتشتتت الجهود العاممين المحصين لا يرصي الله حل شأنه، ولذلك فإن من أكثر وأهم واجبات المسمين اليوم عامة - والدعاة منهم خاصة - بعد الإيمان بالله تعالى: العمل على توحيد فصائل حملة الإسلام ودعائه، والقضاء على كل عوامل الخلاف بينهم. فإن كان لا محالة فليكن في أضيق

الحدود، وضمن آداب سلفنا الصالح، ولا يمنع اختلاف الآراء من التقاء القلوب لاستشفاف الحياة الإسلامية الكريمة ما دامت النية خالصة لوجه الله تعالى، وعندها فن يعدموا التوفيق والتأييد من الله تبارك وتعالى.

أسباب الاختلاف اليوم

من المسلم به أن أسباب الاختلاف تتباين بين الأعصار. وإن كان كل عصر يورث الأعصار التالية بعض أسبابه، وإن من أبرز وأهم أسباب الاختلاف اليوم بين المسمين: الجهل بالإسلام، أو العلم الناقص به.

كانت الحالة العلميّة في بلاد المسمين قبل دخول المستعمر الكافر إليها ما وصفنا، أمّا بعد دخوله ديار الإسلام فقد ازداد الأمر سوءاً، فقد عرف المحتنون أين يكمن فصل هذه الأمة، فوجهوا اهتمامهم إلى وضع برامج التعليم وبناء مؤسّساته بالطريقة التي تضمن لهم عقول المسمين وتغيير أفكارهم حتى تصبح مهياة لقبول الأوضاع والأفكار العالميّة الجديدة ومحاولة الانسجام معها، زعمًا من المستعمرين الكفرة أن في تقل المسمين لواقع الحديد دفعًا لهم في مدارج الرقي والتقدم قياسًا على البلاد الأوروبيّة التي لم تخط حطوتها الجادة نحو مدارج الحضارة إلّا بعد أن تمردت على الأحكام الدينيّة، وتحررت من ربقة الكنيسة، وأنّ الدين -أي دين برعمهم- ليس إلّا قيدًا يحول دون انطلاق الإنسان نحو النعيم المنتظر: **[كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا]** (الكهف: ٥) وإذا كانت هذه الادعاءات صحيحة بالنسبة لأديانهم المخرفة فما أعد أن يصح ذلك بالنسبة للإسلام الذي شاء الله تعالى أن تسعد به البشرية وتحقق سائر طموحاتها وهي تتحرك بنور الله تبارك وتعالى.

وسعيًا لقطع الأمّة عن أسباب وجودها وحياتها الإسلاميّة وضع المستعمر الكافر كل العراقيل والعقبات أمام التعليم الإسلاميّ، وما يمكن منه وهو تعميم اللغة العربيّة، وتحقيقًا لهذا الهدف فقد أهمل الطبة الدين ينحون منحى التعليم الإسلاميّ، وبت الأفكار التي تقس من شأهم وتستهيّن بدراساتهم التي لم تعد تؤههم لشغل أدنى المراتب والمناصب، وبالمقابل خصص بالرعاية والعناية الطبة الدين انخرطوا في المدارس الحديثة، وتلقوا تعليمهم فيها، وفتحت أمامهم أبواب المستقبل الزاهر، فأصبحت المواقع القيادية في الأمّة وقفًا عيهم، وهكذا ضيق الخناق على أهل التعليم الإسلاميّ واللغة العربيّة وسدت جميع السبل المؤدية إليه، ولم يعد يقدم على سوك سبيله إلّا نرر يسير من الطبة يتعرضون -عادة- إلى مضايقات كثيرة جدًا قد تحمهم على التراجع في أيّ مرحلة من مراحل الطريق، ومن أصر على الاستمرار فإنّ أمامه -دائمًا- ألوانًا من التمييز بينه وبين الآخرين، كما قلنا، في الأعمال والوظائف والمرتبات والدرجات تحله يشعر بالطم وانتقاص القدرة، لذلك فإنّ التعميم الإسلاميّ، في معظم بلاد المسلمين، قد قلّ طالوه

وتدنى مستواه، وصار معظم الذين يقبلون عليه كمن يزرع في أرض لا يرجو جني حصادها، وقد لا يدفعهم إلى هذا النوع من التعليم إلّا ظروف معينة، لا يقولون على التحرر من صغوظها حتى بعد التخرج حيث السيل موصدة أمامهم، ولا قدرة لهم على ممارسة الدور الذي ينبغي العالم أن يقوم به في المجتمع وتحقيق الرسالة الموطدة به، وأمام الأبواب الموسدة يفقدون استقلالهم وتصمحل شخصياتهم ويحسون على الانخراط في مؤسسات دينية رسمية أعدت، من قبل، لخدمة أغراض مرسومة محددة لا يستطيعون تجاوزها، حيث يحال بينهم وبين تأدية دورهم في المجتمع، وفقد الناس ثقتهم بهم.

وفي محاولة لتعميق الهوة بين هذه الأمة وعقيدتها، ورغبة في قطع الجذور التي تصلها بشريعتها، حاول المستعمر الكافر وصع التعليم الإسلامي وتعيم اللغة العربية في الظل، وأخى الساحة لأفكار ومبادئ اختارها، وزين لشباب الأمة ورود حياضها، فلم يجن هذا الشباب إلّا الشوك والقذى. ولم يذق غير مر العلقم، لقد جرّب الشباب المسلم كل ألوان الفكر الذي قدم له من تنوع إلى اشتراك إلى راديكالية وقومية وديمقراطية وغيرها مما زين له من الغناء الذي زاد الأمة الإسلامية هواناً على هوان، وذلاً فاق ما كانت فيه، وأيقن أن الإسلام -وحده- القادر على معالجة مشكلات الأمة، والنهوض بها من كبوتها، والقضاء على أسباب تخلفها، فقرر أن يتجه -بعد أن تاهت به السبل- إلى الإسلام، وأن يسلك السبيل إليه من غير رفيق سوء يخاف على ديه ونفسه، ولما واجهته مشكلة التفقه في الدين ومعرفة أحكامه لجأ إلى الكتب من غير دراسات منهجية أو أصبح هؤلاء الشباب يفهمون الإسلام من خلال الكتب التي قرئوها فرئوا جانباً محدوداً من الإسلام لا يعطيهم الفكرة الشاملة المتكاملة عنه، ولا يمكنهم معرفة مقاصده وكنياته، ولا يمنحهم الرؤية السليمة من خلال غاياته، فهم أشبه بمجموعة من المكفوفين مرت أياديهم على مواضع متفرقة من جسم الفيل واعتبر كل منهم ما لمسه هو الفيل، وهكذا حل المسمين مع الإسلام وتركب عربة الهوى تطوف بها بين شرق وغرب حتى كأن لم يعد يربطها بالإسلام إلّا أسماء ورثتها، ولولا بقية حياء لتبرأت منها. وأخرى تحن للعودة إلى دوحة الإسلام الوارفة ولكنها تتخذ إليها سباً مختلفة فيفرق بينها الاختلاف، ويمكن منها الأعداء، وتلاحقها عصا السلطان تحت كل سماء تحاول أن تسد عيها كن منفذ، وتستأصل شأفتها قبل أن يستقيم عودها.

سبل النجاة:

والآن وقد شخص الداء الذي تعاني الأمة منه، فعلّ فيما يأتي شيئاً من علاج:

أولاً: إنّ على المسلمين المخلصين الدين يعمون في حقل الدعوة الإسلامية، ويعيشون واقع مأساة الأمة وحقيقتها أن يختاروا مجموعة من أدكى أساء الأمة وأسه شائها، وبهبتوا لهم أفضل السبل لدراسة علوم الشريعة الذين يجمعون بين العلم والقدوة الحسنة والتقوى والفكر السليم والإدراك القويم لغايات الإسلام ومقاصده وكتّياته والفقه في علومه، وأن يتخذوا من أسوب التربية النبوية مهجاً لهم. ويعصد هؤلاء الشباب فئة أخرى تمكنت من العلوم العصرية المختلفة ممن برى فيهم أنّهم عنى قدر كبير من الإخلاص والتقوى، لعلّ هؤلاء وأولئك بعد ذلك أن يوجّهوا المسيرة ويرشدوا الصحو ويسددوا خطاها، فتستعيد الأمة عافيتها. وتستأنف دورها القيادي لسشرية التي تدنو من الهاوية يوماً بعد يوم، ولا نجاة لها إلّا في الإسلام.

ثانياً: تعديل مسار الفكر لدى المسنمين، بحيث تعالج الأزمة الفكرية التي يعيشها المسلمون اليوم، ولا يدرك إلّا القلائل أبعادها، هذه الأزمة التي تهرر بوضوح من حلال انقيار مؤسسات الأمة، وانعدام منظماتها وتدني مستوى الوعي والمعرفة والتربية في أبنائها، وتفكك علاقاتها وانحراف الكثرة الغالبة من قياداتها، وإحباط المحاولات الخيرة للنخبة الصالحة من أبنائها، كل ذلك لأنّ الإسلام أقصي عن حياة الأمة، وغدت الهوة عميقة بين مثل الإسلام وبين جماعات بشرية ترى الإسلام سحابة في السماء لا تمطر ولا تحيي الموات، أو ماء على صحرة ملساء لا ينبت زرعاً ولا كلاً، حيث القلوب غلظت وعلاها الرن، والعيون عمشت فما عادت تفرق بين خير وشر.

إن المؤسسات التعليمية المختلفة قد أخفقت في أن تقدم للأمة الإنسان المسلم السوي، فالجامعات التي أقيمت على النمط الغربي في بلاد المسلمين، لم تر أنّ من مهمتها إعداد العالم المسلم في سائر فروع المعرفة والذي يقوى على أسلمة جميع المعارف والعلوم على يديه، بل رأت أنّ مهمتها: إعداد المتعمم المفتون بعلوم الغرب وفنونه، والذي سرعان ما يدير ظهره لعقيدة الأمة وأهدافها وغاياتها في الحياة. فخرجت تلك الجامعات أجيالاً ضعيفة في انتمائها، مرتبكة في علاقاتها، مضطربة في تفكيرها، عاجزة عن تسخير معارفها لخدمة الأمة.

وأما المؤسسات التعليمية التي أضفيت عليها الصبغة الشرعية، كالأزهر والجامعات المماثلة له، أو الكليات والمعاهد المشابهة لكتباته ومعاهده فهي وإن نجحت بشكل محدود في أن تقدم للأمة بعض المتخصصين الجيدين في بعض العلوم الشرعية، إلا أنها عجزت عن أن تعدم للأمة علماء مسمين قادة ومفكرين ومجدين يستطيعون أن يقدموا الإسلام للأمة من خلال كتيباته وغاياته ومقاصده، ويواجهوا التحديات المعاصرة، وينتصروا عليها، ولذلك انحسر الفكر الإسلامي، ولم يعد هو المهيمن على حياة المسلمين وتفكيرهم، وانفتحت عقول المسلمين وقلوبهم لكل ألوان الفكر المغاير للإسلام، ووقف المسلمون عاجزين عن معالجة قضاياهم في مجالات السياسة والاقتصاد والتنظيم الاجتماعي وغيرها، ناقلين نقلاً مشوهاً كل ما يرونه لدى الآخرين، وفتكت الصراعات المختلفة بين المتعلمين من أبناء الأمة في سائر مقوماتها، هذه الصراعات التي كانت تحسم في الكثير العالِب لصالح الفريق المتأثر بالغرب، المفتون بثقافته، وبدلاً من أن توحد الطبيعة المؤممة صفوفها وتعمل على مواجهة هذه التحديات شغلت -للأسف- بصراعات وقضايا خلافية، وذلك لاختلاط الجزئيات بالكتابات والمقاصد بالمبادئ في أذهان الكثير من أبنائها. إننا بحاجة ماسة إلى الفكر الإسلامي السليم القائم على فهم روح الإسلام وغاياته وقواعده الكيِّية، ومراتب أحكامه من خلال مصدريه العظمين: الكتاب الكريم وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. كما نحتاج إلى دراسة سبل السلف الصالح في تعامله مع هذه المصادر خلال القرون الحيرة وأساليب فهمهم لكتاب الله -تبارك وتعالى- وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، لتمكّن من إعادة طرح التصورات والحلول الإسلامية لما تعاني منه الأمة بشكل يجهلها على يقين تام، الإسلام هو السبيل الأوحَد لإنقاذها وفيه الحل لأمتٍ لجميع مشكلاتها، هذا اليقين الذي يحمل الأمة على الالتفاف حول أسس الفكر الإسلامي بوعي وإدراك يحول بينها وبين الشياطين أن تحتالها، فإذا ثابتت الأمة إلى رشدّها، ووضعت يدها على الجرح، وعرفت موطن الداء لا بد لها بعد ذلك أن تتبيّن الخطوات التي يجب أن تملكها للوصول إلى الدواء وتحقيق الهدف، وما ذلك عنها بعيد.

حاتمة

وريثما يتم تحقيق الهدفين لا بد من وعي الطبيعة المؤممة الحمة من الأمور حتى تأمن على نفسها العثار منها:

١ - أهمية إدراك الشباب المسلم أنه وإن كان الباري جت قدرته قد يسر القرآن لذكر وهياً لنا سبل الاطلاع الواسع على السنة من خلال كتبها الكثيرة المتوفرة فإنّ الأحذ عن تلك المصادر بمادرات هردية فيه الكثير من المحاذير، فلا بد

من الاستعداد السابق ثم التزود لذلك بأدواته التي فصها أهل الاختصاص من معرفة ضوابط الاستنباط وقواعده، وإتقان العربية وأساليب التعبير فيها، ومعرفة علوم الكتاب والسنة والناسخ والمنسوخ، والعام والخاص، والعام المراد به الخصوص، والمطلق والمقيد من النصوص وغير ذلك من عوارضها، فإن أي قول يصدر عن المسلم من غير إحاطة ومعرفة بتلك الوسائل إنما هو قول في الدين بالتشهي والحرص والتخمين، من غير نور ولا هدى ولا علم، ومن فعل ذلك فقد ركب مركباً صعباً وأودى بنفسه والعياذ بالله، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من قال في القرى، بغير علم فليتبوأ مقعده من النار»^(١٦٦) وهذا النوع من المعرفة لا يمكن تخصيه من حلال قراءة كتاب أو كتابين، بل لا بد من دراسة منهجية متقنة، تضع في يد الدارس مفاتيح تلك العلوم التي تهيء له سبيل الولوج إلى ساحة الفكر الإسلامي والعلوم الإسلامية، وحتى تؤتي تلك الدراسة أكلها لا بد أن تعتمد على البحث المتقني الذي يقوده الأستاذ المتقني والموجه المجيد، والناقد البصير، في طر من تقوى الله -تبارك وتعالى- وابتغاء الأجر منه.

٢ - لا بد من التنبيه إلى أن هذه الشريعة أنزلت لتسعد الناس في الدارين: الدنيا والآخرة، ولتحقق لهم مصالحهم مما يسحهم وقدراهم العقبيّة التي أنعم الله -تبارك وتعالى- بها على عباده، فكرمهم سبحانه وتعالى على صائر مخلوقاته، ولم تتضمن الشريعة السمعاء أمراً لا يطيق الناس إتياه أبداً ولذلك قال الله تعالى: [وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ] (الحج: ٧٨) وقد يسر سبحانه على عباده حتى يعموا بهذا الدين في طر المحبة لا القسر والإكراه، ويقول جلّت قدرته في ذلك: [يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ] (البقرة: ١٨٥) و [يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ] لعلمه بضعفكم [وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا] (الساء: ٢٨).

وكل الأحكام الشرعيّة حوت مصالحة العباد وحرصت على تحقيق النفع لهم، ولا شيء فيها يعود لله تعالى نفعه، ذلك لأنه تعالى هو الغني الحميد، ولذلك فإنه لا بد من فهم جزئيات الشريعة في ضوء تلك الكليات ونحوها، ومن لم يحط بكليات الشريعة، ويفهم مقاصدها، ويدرك قواعدها فإنه لن يستطيع أن يرد الفروع إلى الأصول

(١٦٦) أخرجه الترمذي عن ابن عباس بسند صحيح عن م في جامع صغير (٣٠٩/٢) وفتح الكبير (٢١٩/٣) كما أخرجه الثلاثة من أصحاب السنن بلفظ (من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ) من طريق حديث، عن م في فتح الكبير (٢١٩/٣).

والجزئيات إلى الكليات، يقول الإمام ابن برهان^(١٦٧): «... إن الشرائع سياسات يدبر بها الله -تبارك وتعالى- عباده، والناس مختلفون في ذلك بحسب اختلاف الأزمنة، فلكل زمان نوع من التدبير، وحظ من اللطف والمصلحة تختص به، كما أن لكل أمة نوعاً من التدبير يصلحهم وإن كان ذلك مفسدة في حق غيرهم»^(١٦٨).

وقد اتفقت كلمة علماء الأمة على الأمة على أن أحكام الشريعة -كلها- معسة بمصالح العباد، ولأجلها شرعت، سواء منها ما هدانا الله -تبارك وتعالى- لمعرفته بالنص عليه أو بالإيماء إليه؛ وما لم يهتد إليه وحكمة يعلمها الله حلّ شأنه، ولذلك فإن كثيراً من الأحكام الاجتهادية تتغير بتغير الأزمنة، وقد تختلف باختلاف الأشخاص وطاقتهم وقدراتهم وظروفهم.

كذلك ينبغي أن ندرك أن نصوص الكتاب والسنة، منها ما هو قطعي في ثبوته، وهو القرآن العظيم والمتواتر من السنة.. وأن من السنة ما هو ظني في ثبوته، مثل: أخبار الآحاد، ودلالة النص قد تكون ظنية، وقد تكون قطعية كذلك، ومعرفة كل ذلك له أثره في الاستنباط والاجتهاد والفهم من النص، فليس لأحد أن ينكر على الآخرين ما قد يفهمونه من النص من فهم يخالف لفهمه، ما دام اللفظ يحتمله، والدليل يتسع له، ونصوص الشرع الأخرى لا تناقضه أو تعارضه، ومعظم الأحكام المتعلقة بالفروع والمتناولة لسواحي العمية هي من النوع الذي يثبت بالطرق الظنية رحمة من الله تعالى بعباده، ليتسع للناس مجال الاجتهاد فيها، وما دام الشارع الحكيم قد فتح باب اليسر للعباد، وجعل مصلحة الناس معتبرة فلا يبق بأحد أن يسب محالفاً له في أمر من هذه الأمور إلى كفر أو فسق أو بدعة، بل عليه، يلتمس لمخالفة من الأعذار ما يجعل حبل الود موصولاً بينهما، فيحظى بحبه وتقديره ويرعى أحوته ووداده.

٣ - إن من أهم الواجبات أن يدرك الجميع أن أخوة الإسلام ووحدة صفوف المسلمين المخلصين والحفاظ عليها ونبذ كل ما يسيء إليها أو يضعف من عراها من أئهم الفرائض وأحطرها، وعبادة من أهم العبادات، وقربة من أفضل القربات لأننا بتلك الأخوة نقوى على التصدي لكل لعقبات التي تعيق استئناف الحياة الإسلامية على الصورة

^(١٦٧) ابن برهان: هو أحمد بن علي بن برهان البعدي متوفى سنة (٥١٨هـ)، أصوب معروف له جملة من المؤلفات الأصولية منها: الوصول إلى علم الأصول والأوسط والوجيز، كان حسيماً، ثم تحول إلى مذهب شافعي، له ترجمة في طبقات الشافعية لابن السكي (٤٢/٤)، والوفيات (١٩٩/١)، والبداية والنهاية (١٩٦/١٢)، وطقات لأشودي (٢٠٨/١)، ومنظم لابن الجوري (٢٥٠/٩) ولقبه بابن تركان.

^(١٦٨) كتاب الوصول إلى الأصول -المسألة الرابعة في مسائل مسح «مخطوط».

التي ترضي الله -تبارك وتعالى - ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ويكفي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نفرنا من الفرقة بأن أهدر دم المفرق لجماعة، ولذلك فإن التفريط بالأخوة الإسلامية أو المساس بها بمجرد اختلاف في الرأي أمر لا يجوز لمسلم أن يفعله، أو أن يسقط في شراكه، ولا سيما في هذه الظروف التي تداعت فيها علينا الأمم، تريد أن تطفئ جذوة الإيمان التي بدأت تنقد في القلوب، وتبيد الذرة الطيبة التي بدأت تنشق التربة رغم الأيدي العابثة التي تنهال عليها وتحاول اجتثاثها.

إن الأخوة في الله -تبارك وتعالى - ووحدة القلوب بين المسمين تحتل المراتب الأولى للواجبات، بل هي في مقدمتها لأنها شقيقة التوحيد وقرينته، كما أن هناك مراتب لمهيات يقع النيل من الأخوة في مقدمتها كذلك. ولذلك فإن علماء السف كثيرًا ما يفعلون المفضول ويتركون الأفضل منه مراعاة لائتلاف وحروجًا من الخلاف، وقد يتركون المندوب، في نظرهم، ويفعلون الجائز تحقيقًا لذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «المسلمون متفقون على جواز صلاة بعضهم خلف بعض، كما كان الصحابة والتابعون ومن بعدهم من الأئمة الأربعة، يصلي بعضهم خلف بعض، ومن أنكر ذلك فهو مبتدع ضال مخالف للكتاب والسنة وإجماع المسلمين، وقد كان في الصحابة والتابعين ومن بعدهم من يقرأ بالبسملة، ومنهم من لا يقرأ بها، ومع هذا فقد كان بعضهم يصلي خلف بعض، مثل ما كان أبو حنيفة وأصحابه والشافعي وغيرهم يصلون خلف أئمة المدينة من المالكية وإن كانوا لا يقرءون بالبسملة لا سرًا ولا جهراً وصلى أبو يوسف خلف الرشيد وقد احتجم، وأفاته مالك بعدم وجوب الوضوء فصلّى خلفه أبو يوسف ولم يعد... وكان أحمد يرى الوضوء من الحجامة والرعاف فقليل له: فإن كان إمامي قد خرج منه الدم ولم يتوضأ أصلي خلفه؟ فقال: كيف لا تصلي خلف سعيد بن المسيب ومالك؟^(١٦٩) ولا يجولن بفكر أحد أن حرصنا على الأخوة الإسلامية ووحدة صف المسلمين يعني التساهل في قضايا العقيدة الأساسية التي لا تحتل التأويل ضمن حدود القواعد الثابتة في العقيدة، ذلك لأنّ الحرص على مجاهدة أعداء الأمة لن يدفعنا إلى أن نضع أيدينا بأيدي الذين ليس لهم نصيب من الإسلام إلّا الأسماء بحجة الحرص على الأخوة، فالقضايا الخلافية التي لا يجوز أن نفرقنا هي تلك التي اعترف بها

(١٦٩) الفرائد العديدة للشيخ المقور (١٨١/٢).

كرام العلماء من أئمة السلف، وتعاملوا معها من خلال آداب فاضلة، وكان لديهم من الأدلة ما يجيز أكثر من وجه».

٤ - كما أن الأمور المعروفة أن الباري سبحانه قد شرع للناس تأدية العبادات في كثير من الأمور على درجات تتنوع بين الأفضل والاختيار والحواز، وإن كانت الدرجات السابقة كلها تتقي في زاوية القول عند الله تعالى، لكنها تتفاوت في المراتب، فكثير من الفرائض والواجبات لها صور متعددة تدخل ضمن هذه الدرجات الثلاث، فيمكن أن تؤدي العبادة على أفضل صورها الشرعية فتقبل مع ثواب الفضل، كمن يصلي أول الوقت مع الجماعة ويؤدي سائر السنن المطلوبة للصلاة، وهناك الاختيار وهو تأدية العمل نفسه دون مرتبة الأفضل كمن يصلي في الوقت ولكن ليس في أوله، بل في وقت الاختيار منه، ثم المرتبة الثالثة: مرتبة الجوار وهي المرتبة التي إن قبل العبد لنفسه بأقل منها سلك في عداد المقصرين، وفي الثر (حسنات الأبرار سيئات المقربين) فمن انتظر من جميع الناس على اختلاف ظروفهم وأوضاعهم تحقيق الصورة المثلى للإسلام، فقد أراد أمراً ليس من السهل إدراكه، ولولا تفاوت مراتب العبادات والطاعات لما تباينت درجات المؤمنين في الجنة، فطاقات الناس مختلفة وقدراتهم متباينة وكل ميسر لما خلق له.

أخرج ابن جرير الطبري في تفسيره^(١٧٠) أن أناساً لقوا عبد الله بن عمر بمصر فقالوا: نرى أشياء من كتاب الله -تبارك وتعالى - أمر أن يُعمل بها ولا يُعمل بها فأردنا أن نقى أمير المؤمنين في ذلك، فقدم وقدموا معه، فلقبه عمر رضي الله تعالى عنه، فقال: متى قدمت؟ قال: كذا وكذا، قال: أباذن قدمت؟ قال الحسن (راوي الحديث): (فلا أدري كيف ردّ عليه) فقال: يا أمير المؤمنين إن أناساً لقوني بمصر فقالوا: إنا نرى أشياء من كتاب الله تبارك وتعالى، أمر أن يُعمل بها ولا يعملون بها فأحبوا أن يقول في ذلك. فقال: اجمعهم لي. قال: فجمعهم له... فأخذ أدناهم رجلاً فقال: أنشدك بالله وبحق الإسلام عيبك أقرأت القرآن كله؟ قال: نعم. فهل أحصيته (أي عملت به كله) في نفسك؟ قال: اللهم لا (ولو قال نعم لخصمه) قال: فهل أحصيته في بصرك؟ هل أحصيته في لفظك؟ هل أحصيته في أترك؟ قال: ثم تتبعهم حتى أتى على آخرهم، فقال: تكنت عمر أمه أتكفونه أن يقيم الناس على كتاب الله؟ قد علم ربنا أن تكون لنا سيئات. قال: وتلا قوله تعالى: [إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا

(١٧٠) تفسير الطبري (٢٩/٥).

كَرِيْمًا [النساء: ٣١] ثم قال: هل علم أهل المدينة؟ أو قال: هل علم أحد بما قدمتم؟ قالوا: لا. قال: لو علموا لوعظت بكم. أي: لنكُل بهم ليجعلهم عبرة وموعظة لغيرهم.

وفي هذا درس بليغ يوضح فيه سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه أنَّ الصورة المشي التي رسمها القرآن العظيم للمسلم هي صورة أنموذجية ينبغي أن يحاول المسلم تحقيقها، ولكن حين يقصر عنها فعليه أن يدرك أن رحمة الله - تبارك وتعالى - واسعة، وأنه حين تجتنب الكبائر فإنَّ المسلم عسى حير كثير إن شاء الله تعالى، ولكن عليه أن يطمح دومًا إلى الصورة المثلى ولا يعجب بالأدنى فيقف عند حدوده.

٥ - ولعلَّ مما يساعد على التقيل من أسباب الاختلاف في الوقت الحاضر، ويبحث على التحلي بآدابه: معرفة أسباب اختلاف الفقهاء من السلف رضوان الله تعالى عليهم، وفهم تلك الأسباب ومدى موضوعيتها، ليكون ذلك من بواعث التمسك بـ «أدب الاختلاف».

فإنَّهم حين اختلفوا، إنَّما اختلفوا لأسباب موضوعية، وكانوا جميعًا مجتهدين، وكان كل واحد منهم في طب الحق كناشد ضالة لا فرق لديه بين أن تظهر تلك الضالة عسى يديه أو عسى يدي سواه.

٦ - ولعلَّ من الأمور المفيدة في حمل المسمين عسى التمسك بآداب الاختلاف معرفة المحاطر الهائلة، والتحديات الخطيرة، والخطط الماكرة التي يعدها أعداء الإسلام لقصاء عسى الطبيعة المؤمنة التي تحمل لواء هذه الدعوة، وليس في حساب الأعداء أبدًا أن تفت من يدها، إن استطاعت. فئة دون أخرى، فالمهم هو القضاء على العامل للإسلام على اختلاف مذاهبهم وتباين وجهات نظرهم، وهذا يجعل إثارة أي اختلاف بين المسلمين، أو تنمية أسبابه، أو تجاوز آدابه خيانة عظمى لأهداف الأمة، وحرمة كبرى في حقها لا يمكن تبريرها أو الاعتذار عنها بحال.

٧ - وقبل هذا وبعده لا ماص من التزام تقوى الله - تبارك وتعالى - في السر والعلن وابتغاء رضاه - تبارك وتعالى - في حالتي الوفاق والخلاف، مع الحرص عسى فقه دين الله - تبارك وتعالى - والتجرد عن الهوى والبعد عن نزغات الشيطان، ومعرفة سبل إبليس والحذر من شراكه، وحسب الأمة ما لقيت وعانت، سبل إبليس والحذر من شراكه، وحسب الأمة ما لقيت وعانت، وقد آان الأوان لتثوب إلى رسلها، وتستنير بكتاب ربها، وتعص على سنة

نبيها صلى الله عليه وآله وسلم بالواجذ، ولعن الله -تبارك وتعالى - يكتب إنقاد الأمة على أيدي هذا الجيل من أبنائه البررة، إذا صدقت النية مع الله تعالى، واتحدت من السبل ما هو كفيل بقيادة الركب نحو شاطئ الأمان، بعد أن طال ليل التيه والضلال، ولا ييخن الصالحون من الأمة بالدعاء لعصبة المؤمنة بالسداد والتوفيق، نسأله -تبارك وتعالى - أن يعلمنا ما ينفعنا، وينفعنا مما علمنا ويريدنا عملاً، ويجمع عى الحق كمتنا، ويلهمنا الرشد والسداد في أمورنا كلها، ويقينا شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، وألا يجعلنا كالتى نقضت غزلها بعد قوة أنكاثاً، إته أهل ذلك سبحانه وتعالى، والقادر عليه.. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كشاف الآيات

- [وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ] (الأنفال: ٣٣).
- [وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوْتُوا الْكِتَابَ] (آل عمران: ١٩).
- [وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ] (الأنفال: ٤٦).
- [وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ (٣١) مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ] (الروم: ٣١-٣٢).
- [إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا] (الأعام: ١٥٩).
- [إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ] (الأنبياء: ٩٢).
- [وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً] (هود: ١١٨).
- [وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ] (التوبة: ٦).
- [وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا] (الأنفال: ٤٦).
- [وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ] (الأعام: ١٢٠).
- [فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ مِنْ بَيْنِهِمْ] (مريم: ٣٧).
- [وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ] (هود: ١١٨).
- [إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُخْتَلِفٍ] (الذاريات: ٨).
- [إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ] (يونس: ٩٣).

[وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا] (النساء: ٣٥).

[فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ] (البقرة: ١٣٧).

[وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ]

(هود: ١١٨-١١٩).

[أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ] (البقرة: ٨٧)

[وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ] (المؤمنون: ٧١).

[وَإِنْ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ] (الأنعام: ١١٩).

[قُلْ لَا أَتَّبِعُ أَهْوَاءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ] (الأنعام: ٥٦).

[فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا] (النساء: ١٣٥).

[يَا بَنِي آدَمُ لَا تَأْخُذْ بِذَحِّيتِي وَلَا بِرَأْسِي إِلَيَّ خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي]

(طه: ٩٤).

[هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى فَنَسِيَ] (طه: ٨٨).

[وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ] (البقرة: ٢٥٣).

[إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا] (النساء: ١٠).

[عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ (١) عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ] (النبا: ١-٢).

[وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ] (البقرة: ٢٣٣).

[وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا] (النساء: ١١٥).

[فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ] (الحشر: ٢).

[وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ] (الحج: ١٦).

[وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ] (يونس: ١٠١).

[وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا] (الأحقاف: ١٥).

[فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ] (الحشر: ٢).

[وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ] (آل عمران: ٧).

[فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَاسًا] (غافر: ٨٥).

[وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا] (المائدة: ٦).

[فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ] (النحل: ٤٣).

[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ] (الحجرات: ٢).

[وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا] (البقرة: ١٤٣).

[إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِلَهُم مَّيِّتُونَ] (المرم: ٣٠).

[وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَصُرَ اللَّهُ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ] (آل عمران: ١٤٤).

[وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَصُرَ اللَّهُ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ] (آل عمران: ١٤٤)

[خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ]
(التوبة: ١٠٣)

[فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ] (التوبة: ١١)

[وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ] (الحجر: ٤٧)

[فَابْتَغُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا] (النساء: ٣٥).

[بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ] (الرحرف: ٥٨).

[إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ] (الأنعام: ٥٧) (يوسف: ٤٠- ٦٧).

[قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ] (الأعراف: ٣٢).

[مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ] (الأنعام: ٣٨)

[وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ] (القرة: ٢٢٨).

[يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا] (الأعراف: ٢٦).

[لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ] (الحديد: ٢٥).

[وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ (٧) أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ (٨) وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ]
(الرحمن: ٧-٩).

[وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ] (البقرة: ٢٨٢).

[إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ] (البقرة: ٢٨٢).

[اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ] (فصلت: ٤٠).

[لَا تُمَدِّنْ عَيْنَكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ] (الحجر: ٨٨).

[لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ] (المائدة: ١٠١).

[فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا] (الور: ٣٣).

[لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا] (البقرة: ٣٢).

[قُلْ أَتَعْلَمُونَ اللَّهَ بِدِينِكُمْ] (الحجرات: ١٦).

[قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ] (البقرة: ١٤٠).

[كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا] (الكهف: ٥).

[وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا] (النساء: ٢٨).

[يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ] (البقرة: ١٨٥).

[يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ]

[وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ] (الحج: ٧٨).

[إِنْ تَجْتَبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ تُكْفَرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلُكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا] (النساء: ٣١)

كشاف الأحاديث

«أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم من أجل ذلك...»

«أقال: لا إله إلا الله وقتلته؟»

«اقرأوا القرآن ما اتلفت عليه قلوبكم...»

«اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل»

«أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله...»

«إنما هلك من كان قبلكم باختلاف في الكتاب»

«إنما هلكت بنو إسرائيل بكثرة سؤا لهم...»

«قتلوه قتلهم الله ألا سألوا إذ لم يعلموا...»

«كلا كما محسن»

«لا تختلفوا فإن قبلكم اختلفوا فهلكوا»

«لا تختلفوا فتختلف قلوبكم»

«لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه»

«لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة»

«من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار»

«يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب؟»

الكشاف الموضوعي

(أ)

ابن أبي شرملة	إبراهيم النحعي
ابن برهان	ابن إسحاق
ابن جرير الطبري	ابن تيمية
ابن عباس	ابن الصلاح
ابن قدامة	ابن عجلان
أبو بكر	ابن مسعود
أبو حميد بن أحمد البصري	أبو ثور الكلي
أبو داود	أبو حيفة
أبو عمر بن عبد البر	أبو سعيد الحسن بن يسار البصري
أبو هريرة	أبو موسى الأشعري
أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم	أبو يوسف الرشيد
الأحكام الاجتهاد	الاجتهاد
الاختلاف	أحمد بن حنبل

الاختلافات السياسيّة

الأخذ بالأثقل

الأخذ بالأخف

أسامة بن زيد

الاستصحاب

إسحاق بن راهوية

الأقرع بن حابس

أهل السنّة

التعليم الإسلاميّ

التوحيد

الجدل

الجهمية

اختلاف الصحابة

الاختلافات الفقهيّة

الأخذ بالأحوط

الأدلة المختلف فيها

الاستحسان

الاستنباط

الأصبهاني

أهل الحجاز

الأوازعي

(ت)

التأويل

التقليد

(ج)

جابر بن عبد الله

جعفر بن مُحمّد بن الحنفية

(ح)

الحسن البصريّ

الحق

(خ)

خالد بن خدّاش

الخلق الإسلاميّ

حولة بنت جعفر

(د)

الدارقطنيّ

(ر)

الراغب الأصفهانيّ

(ز)

الزبير بن العوام

الزكاة

(س)

الحسن بن عبد الله النحعيّ

الخلاف

الخوارج

داود بن عليّ الأصبهانيّ

ربيعة بن أبي عبد الرحمن

زرعة الدمشقيّ

الزهريّ زيد بن ثابت

السكي

سد درائع

سعيد بن المسيب

سفيان بن عيينة

سفيان الثوري

سعد بن عباد

سماك الحنفي

السياسة الشرعية الإسلامية

(ش)

الشافعي

شعبة بن الحجاج

الشقاق

الشيعة

(ص)

صالح بن أحمد بن حنبل

الصحوة الإسلامية

(ض)

ضرار بن حمزة الكناي

(ط)

طاووس

الطبراني

الطبري

طبعة بن عبد الله

(ظ)

الظاهري

(ع)

العادة

العباس

عبد الله بن أحمد بن حنبل

عبد الله بن الحكم

عبد الله بن الزبير

عبد الله بن عمر

عبد الله بن المبارك

عبد الله بن هرمز

عبد الرحمن بن أبي ليلى

عثمان البتي

العرف

عطاء بن أبي رباح

عكرمة بن عمار

علقمة

علم الخلاف

علماء العراق

علوم الشريعة

علي بن أبي طالب

عمار بن ياسر

عمر بن الخطاب

عمر بن عبد العزيز

عمران بن طلحة

عمرو بن العاص

عياض

(غ)

الغزالي

(ف)

فاطمة

الفقه

(ق)

الققعقاع بن معبد زرارّة

(ك)

كليات الشريعة

(ل)

الليث بن سعد

(م)

مالك بن أنس

محمد بن الحسن

المخارج والحيل

مروان بن الحكم

الفضل بن موسى

محمد بن إسحاق

محمد بن حنبل

المخالفة

المصالح المرسلة

معاوية

مكحول

(ن)

النسائي

(هـ)

هشام بن عروة

(و)

وحدة الأمة

(ي)

يحيى بن أبي كثير

يحيى بن معين

المعتزلة

النعمان

الهوى

يحيى بن سعيد

يحيى بن يحيى

هذا الكتاب:

- حري بنا ونحن نعيش الشتات في أمورنا كلها أن نعود إلى فئ تلك الدوحة المباركة، ونلتقي على الآداب الكريمة التي خلفها لنا سلفنا الصالح إن كنا جادين في السعي لاستئناف الحياة الإسلامية الفاضلة.
- لقد خاف كثير من الصلحاء أن يلج باب الاجتهاد من لا يصلح له، فقد تصدى للفتيا رجال صنعوا على أعين السلطان فأصبحوا يلوون أعناق النصوص إلى حيث مالت بهم رياح الهوى، وتفاوت العلماء بين مرخص ومتشدد. وخشي صلحاء الملة على مصيرها ومصير دينها، وبدؤوا يبحثون عن العلاج فلم يجدوا منفذا للخلاص إلا في إلزام الملة بالتقليد، ويا لها من أزمة يكون المخرج منها درك التقليد!!
- إذا كانت للأئمة المجتهدين أسباب تسوغ اختلافهم، وتساعد على وضعها ضمن ضوابط الاختلاف، فإن أرباب الاختلاف المعاصرين لا يملكون سببا واحدا من أسباب الاختلاف المعقولة، فهم ليسوا بمجتهدين وكلهم مقلدون بمن فيهم أولئك الذين يرفعون أصواتهم عاليا بنذ التقليد ونفيه عن أنفسهم.
- ما يحز في النفس أن يعمل بعض أبناء المسلمين على تحطيم اجنحة الصحو الإسلامية وتكبيها بقيود الاختلاف غير المنضبط حول ما يستحق وما لا يستحق، الأمر الذي شغل المسلمين بأنفسهم، وبدد الكثير من طاقتهم، وخلط امامهم الأشياء خلطا عجيبا جعلهم لا يفرقون بين الهنات والهيئات وعظائم الأمور، وبين سيرها وجليلا، فكيف يمكن لقوم هذا شأنهم أم يعالجوا قضاياهم حسب أهميتها، وإن يرتبوا الأمور بشكل يجعلهم قادرين على استئناف مسيرة الحياة الإسلامية؟!!